جامعة البليدة 2 –علي لونيسي–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مطبوعة علمية

دروس وتمرينات

في

الاقتصاد الكلي

– طلبة ل م د–

د.الحاج حنيش

2015/2014

المحتويات

العنوان	الصفحة
توطئة	**03**
1- المفاهيم العامة للمحاسبة الوطنية	**04**
-علم الاقتصاد	**04**
- بعض مفاهيم المحاسبة الوطنية	**05**
- تطبيقات على بعض مفاهيم المحاسبة الوطنية	**18**
2- التحليل الاقتصادي الكلاسيكي	**21**
- التوازن في سوق السلع والخدمات وفق النموذج الكلاسيكي	**21**
- التوازن في سوق النقود	**24**
- تطبيقات على مفاهيم الفكر الكلاسيكي	**25**
- دراسة نقدية للمدرسة الكلاسيكية - كما يراها كينز-	**30**
3- التحليل الاقتصادي الكينزي	**31**
- التوازن الاقتصادي في حالة افتراض وجود قطاعين	**31**
- التوازن في حالة ثلاثة قطاعات (إضافة القطاع الحكومي)	**41**
- التوازن الاقتصادي في ظل الاقتصاد المفتوح	**53**
- تطبيقات على التحليل الكينزي	**59**
4- التوازن في سوق السلع والخدمات	**68**
5- التوازن في سوق النقود	**71**
6- التوازن الآني (المتزامن) في سوقي السلع والنقود	**73**
- السياسة المالية والنقدية في اقتصاد مغلق	**73**
- السياسة النقدية في اقتصاد مغلق	**74**

7- السياسة المالية والنقدية في اقتصاد مفتوح **76**

- السياسة المالية والنقدية في اقتصاد مفتوح (مع حركة تامة لرؤوس الأموال الأجنبية من وإلى الخارج) **76**

8- مراعاة الأجور والأسعار في النموذج الكينزي **79**

- منحنى فيليبس (PHILIPS) **79**

9- أعمال **(Friedman)**:التضخم والبطالة مع مراعاة التوقعات **82**

10- العرض الكلي والطلب الكلي **87**

11- الصدمات والسياسات الاقتصادية **92**

12- تطبيقات على التوازن الآني **94**

13- نموذج التوقعات الرشيدة **100**

- أثر السياسة المتوقعة وغير المتوقعة على العرض والطلب الكليين **101**

- السياسة المتوقعة **101**

- السياسة المفاجئة: غير المتوقعة للعامة **103**

- نموذج التوقعات الرشيدة غير الكلاسيكي **103**

- **المراجع** **105**

توطئة:

تتناول هذه المطبوعة ملخصات لأهم المحاضرات في الاقتصاد الكلي، والتي غالبا ما يشتكي الكثير من الطلبة من صعوبات جمة في فهمها واستيعاب أهدافها العامة، وذلك بالنظر لكثرة الدروس ربما أو للضغوط الناجمة عن تراكم الدروس وتداخلها، خاصة وأن مقياس الاقتصاد الكلي يتطلب الإلمام بأدوات التحليل، وأهمها القدرة على استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية والقدرة على تفسير المنحنيات البيانية.

ومما سبق فقد ارتأيت أن أقدم هذه المطبوعة، مساهمة منا في دعم الطلبة في استيعاب مفاهيم هذه المادة الأساسية والمهمة في مسار الطالب الجامعي.

لقد حاولت في هذه المطبوعة أن تكون الدروس مختصرة، مع تدعيمها ببعض الأمثلة كل ما أمكن ذلك، من أجل أن يستوعب الطالب الأهداف المرجوة من كل درس.

ولا يفوتني أن أذكر الطلبة الأعزاء أن هذه المطبوعة تعتبر كدعامة لفهم الدروس، ولا تمثل كل المقرر الدراسي حيث كما ذكرت فقد ركزت على المفاهيم الصعبة التي لا يمكن للطالب في مستوى نظام الـ لم.د استيعابها بسهولة.

وبخصوص الرموز الرياضية المستخدمة في متن المطبوعة، فهي موافق لما تحويه الكتب الأجنبية في مقررات ودروس مادة الاقتصاد الكلي، وذلك من أجل مساعدة الطالب بالقدرة على استخدام المراجع الأجنبية بسهولة ويسر دون الوقوع في متاهات الترجمة.

وفي ما يخص الدروس المقترحة فقد ركزنا على ما يوافق البرنامج الوزاري في مقياس الاقتصاد الكلي، مع مراعاة أن تكون هذه المطبوعة لفائدة كل الطلبة في الجذع المشترك للأقسام الثلاثة.

وفي الأخير فإن العمل البشري لابد أنه لن يستوفي الكمال مهما كانت الجهود المبذولة فيه، لذلك فإن الملاحظات والاستفهامات التي يمكن أن تصلنا من طرف الطلبة والمطلعين على هذه المطبوعة، كفيلة بتحسينها وتنقيحها في طبعات مستقبلية بحول الله.

1- المفاهيم العامة للمحاسبة الوطنية

1-1- علم الاقتصاد:

- **تعريفه:** هناك العديد من التعريفات لعلم الاقتصاد ولكن جوهرها واحدا، حيث يمكننا اعتماد التعريف التالي الذي يلخص تلك التعريفات:

-**علم الاقتصاد :** هو العلم الذي يدرس **كيفية** الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية **المحدودة** (النادرة) نسبياً، لإنتاج السلع والخدمات من أجل **إشباع** حاجات الأفراد والمجتمع **غير المحدودة**[1].

- من خلال التعريف السابق نستنتج أن هناك موارد **جد محدودة**، مقابل حاجات **غير محدودة** يجب **إشباعها** وهو ما يؤدي إلى وجود **المشكلة الاقتصادية.**

- **المشكلة الاقتصادية:** تتمثل في عدم قدرة الموارد على إشباع كل الحاجات.

- **هدف علم الاقتصاد:** هو حل المشكلة الاقتصادية.

- **كيفية حل المشكلة الاقتصادية:** يكون ذلك عن طريق استغلال **النظرية العلمية الاقتصادية** وتطور الفكر والأساليب العلمية.

- **النظرية الاقتصادية:** هي مجموع النظريات والأفكار والأساليب العلمية التي تتناول موضوع الاقتصاد.

ويمكن تقسيم الفكر الاقتصادي إلى قسمين:

- **التحليل الاقتصادي الجزئي:** ويسمى بالوحدوي أيضا، لأنه يدرس الوحدات الاقتصادية في إطارها المصغر، ويهتم بسلوكها ويحلل متغيراتها **كأجزاء** غير مجمعة، وأهم تلك الوحدات نذكر (سلوك المستهلك، سلوك المنتج، التكاليف وتعظيم أرباح المنشآت، هيكلة الأسواق...).

- **التحليل الاقتصادي الكلي :** يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية (المجمع ات)، أي تلك المتغيرات التي تتعلق بالدولة ككل وتسمى غالبا بالتوازنات الاقتصادية الكبرى. وأهم تلك المجمعات نذكر: الناتج الكلي، الدخل الكلي، التضخم، البطالة، الكتلة النقدية...).

---

[1] - Par Alain Dulot, Philippe Spieser,L'économie entre savoir et illusion, éd L'Harmattan, paris, France,2011 ,p10

- لماذا ندرس الاقتصاد الكلي؟

من خلال دراستنا للاقتصاد الكلي، نتمكن من فهم وتحليل العلاقات التي تتحكم في مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، مثل العوامل المتحكمة في التضخم (الارتفاع المستمر للأسعار)، وكذلك ظروف التشغيل والبطالة والتقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي ...، وهو ما يمكننا في النهاية من المعرفة النسبية للسياسات الاقتصادية الواجب إتباعها مستقبلا لتصحيح الاختلالات من جهة و زيادة النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

- مصدر المعلومات في الاقتصاد الكلي:

كما هو الحال بالنسبة للمحاسبة التحليلية التي تعتمد على معلومات المحاسبة العامة، فإن الاقتصاد الكلي يعتمد على مدخلات ومعلومات الحسابات الكلية (الوطنية) بالدرجة الأولى، ونلفت النظر هنا إلى أن هناك اختلافات عديدة بين الأنظمة المحاسبية الوطنية لكل دولة، نظرا لظروف تاريخية أو اقتصادية تتعلق بطبيعة المتغيرات الاقتصادية الكلية لكل دولة، و لكن عموما فإن التحليل الاقتصادي ومنهجية الدراسة تبقى واحدة، لأن المحلل الاقتصادي يركز على السلوكيات والاتجاه العام للمتغيرات في أول الأمر، خاصة من الناحية البيداغوجية والتعليمية.

1-2- بعض مفاهيم المحاسبة الوطنية:

1-2-1-الناتج المحلي الإجمالي: GDP

يعبر عن القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية المنتجة **داخل** البلد (محليا) في فترة زمنية محددة، ومعيار الاحتساب هنا هو **الإقامة** داخل الدولة، أي نحسب قيمة كل السلع والخدمات في البلد مهما كانت جنسية المنتِج.

1-2-2-الناتج الوطني الإجمالي: GNP

يعبر عن القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية المنتجة **داخل وخارج** البلد من طرف المواطنين في فترة زمنية محددة، ومعيار الاحتساب هنا هو **الجنسية**، أي نحسب قيمة كل السلع والخدمات للمواطنين أينما كانت إقامة المنتِج **داخل وخارج** البلد .

مثال:احتساب الناتج المحلي الإجمالي: أنظر الجدول رقم -01-

جدول-01- يبين كيفية احتساب الناتج المحلي الإجمالي

جدول افتراضي (المبالغ بملايين الوحدات النقدية)

البيانات	للجزائريين المقيمين بالخارج	للجزائريين المقيمين داخل الوطن	لأجانب مقيمين داخل الوطن
قيمة الإنتاج النهائي	400	4000	2200
GDP		6200	
GNP		4400	

1-2-3-الدخل الوطني : من الملاحظ في النشاط الاقتصادي أن كل دينار ينفق من قبل شخص يمثل في نفس الوقت دخلاً لشخص آخر، فعند شراء قطعة خبز فإننا ننفق 10 دج من وجهة نظرنا، بينما البائع يتحصل من وجهة نظره على دخل قدره 10 دج ، وبالتالي فكل ما ينفق في الوطن هو في الوقت نفسه دخلا كليا، و إذا ما تذكرنا أن قيمة كل السلع النهائية هي الناتج الوطني الكلي نفسه، فإن كل ما ينتج هو نفسه ما يوزع (يباع) وهو ما ينفق أيضا.

وبالتالي: فإن الناتج الكلي والإنفاق الكلي والدخل الكلي لهم نفس القيمة المحاسبية (النقدية) ، ويختلفون في الطبيعة والمفهوم.

والسؤال المطروح : مادامت المجمعات السابقة متساوية لماذا تتم دراستها كلها ولا نقتصر على إحداها فقط؟

في الحقيقة الإجابة جد بسيطة، فلو اقتصرنا فقط على دراسة الناتج الكلي مثلا فإننا نعجز عن توضيح هيكلته من وجهة المنفقين، بمعنى كيف نعرف ما أنفقته العائلات أو ما أنفقته الحكومة، أي لن نحلل الناتج الكلي من وجهة نظر الإنفاق .

والأمر نفسه ينطبق على الدخل الكلي، الذي يبين لنا نصيب كتلة الأجور والأرباح والفوائد والريوع.

1-3-حلقة تدفق الدخل:

لتبسيط المسألة نقتصر في البداية على وجود اقتصاد فيه قطاعي العائلات والمؤسسات فقط :

1-3-1- حلقة دوران الدخل في ظل قطاعين :

الشكل -01- حلقة تدفق الدخل لقطاعي العائلات والمؤسسات

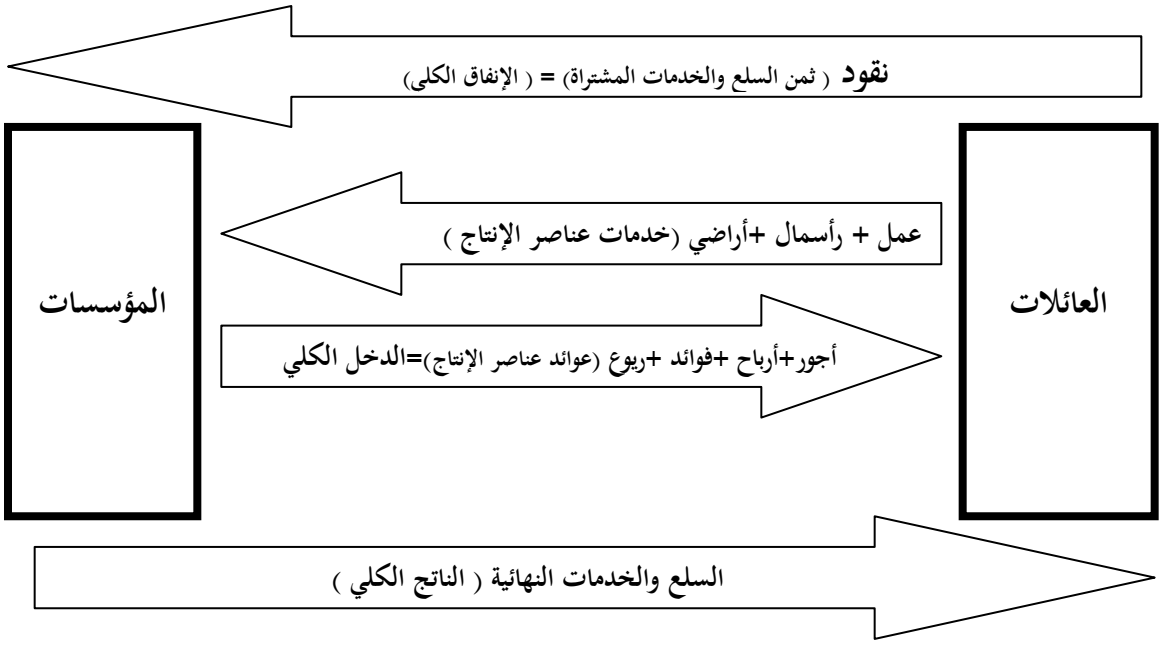

تحليل الشكل-01- :

في ظل وجود قطاعين وبافتراض عدم وجود ادخار، فإن العائلات تقوم بعرض خدماتها(خدمات عناصر الإنتاج) والمتمثلة في العمل ، رأس المال و الأراضي ، مقابل الحصول على عوائد مالية بعد عملية الإنتاج والبيع والتي تتمثل في :

الأجور : مقابل العمل في تلك المؤسسات.

الأرباح : مقابل مهام الإدارة والتنظيم .

الفوائد : مقابل إقراضهم رؤوس الأموال (ممكن أن تكون فوائد ربوية أو نصيب من الفوائد المتفق عليها).

الريوع : مقابل إيجار الأراضي.

1-3-2- حلقة دوران الدخل في ظل وجود الحكومة والعالم الخارجي :

الشكل -02- حلقة تدفق الدخل في ظل وجود الحكومة والعالم الخارجي

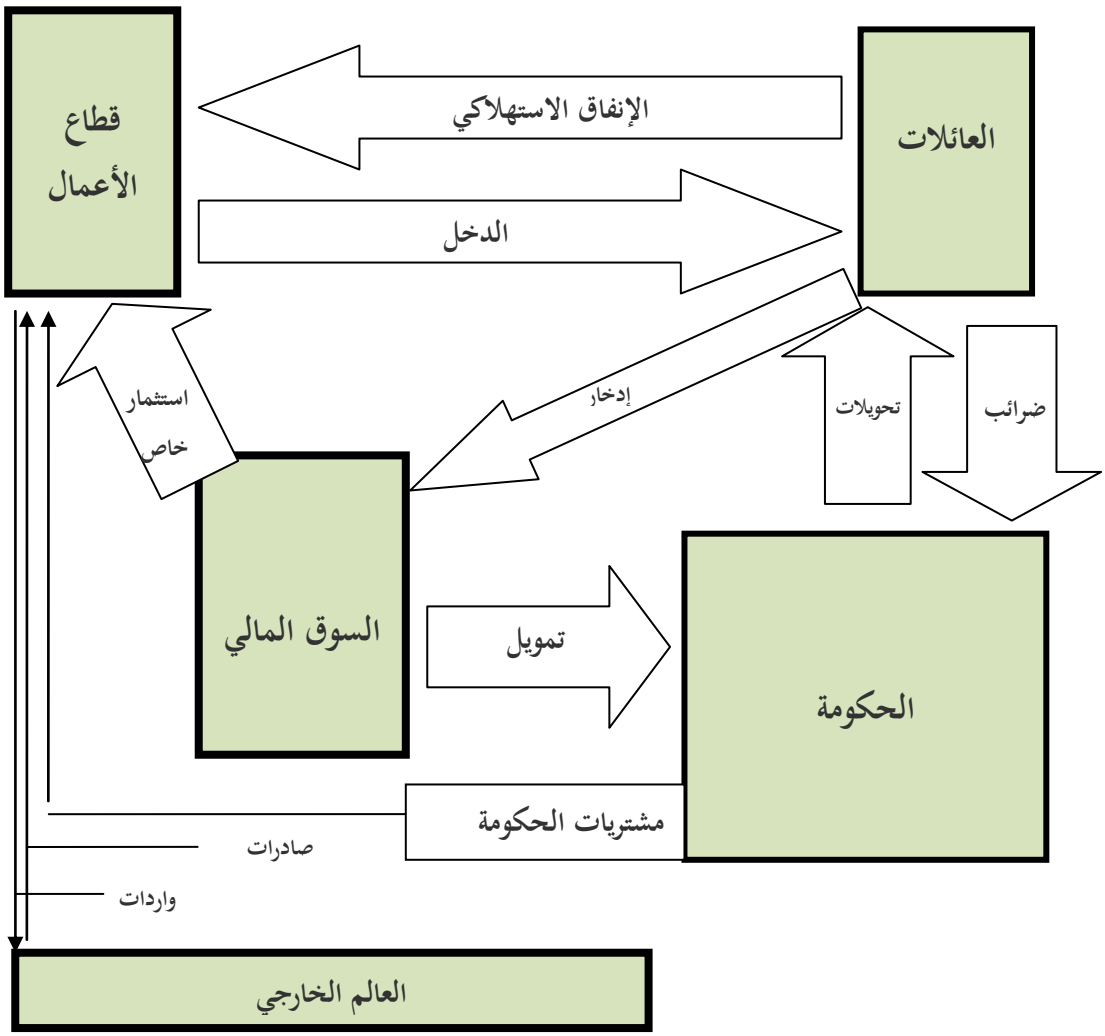

المصدر : سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي الحديثة ج01 ، مطابع الاهرام، مصر، 1994.

تحليل الشكل -02- : الحكومة تقوم باقتطاع الضرائب ومنح التحويلات (الإعانات) كما تقوم بالاقتراض من السوق المالي لتمويل العجز في ميزانيتها في حالة عدم كفاية إيراداتها المتمثلة في الضرائب والمساعدات ، بينما تتمثل نفقاتها في الإنفاق العام والتحويلات .

ويلجأ قطاع الأعمال إلى الاستيراد من الخارج لتلبية الطلب الداخلي، في حين يقوم بتصدير منتجاته نحو الخارج في حالة وجود طلب أجنبي عليها.

1-4- طرق قياس الناتج الوطني:

1-4-1- طريقة الناتج : وتعني احتساب القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال الفترة المحددة مع تجنب احتساب السلع الوسيطة لعدم تكرار حسابها باعتبارها مدرجة ضمن السلع النهائية .

وبالتالي فالناتج الوطني بهذه الطريقة هو مجموع القيم المضافة .

مثال توضيحي :

	السيارات	الحديد	المطاط	العجلات
الإنتاج الكلي	**4000**	**1000**	**500**	**800**
(-) الإنتاج الوسيط	**عجلات 160 + حديد 100**	**00**	**00**	**حديد20 + مطاط 50**
= القيمة المضافة	**3740**	**1000**	**500**	**730**
	5970			

فلو فرضنا أن مصنع السيارات استخدم 20 بالمائة من العجلات المنتجة في الوطن و 10 بالمائة من الحديد، بينما استخدم مصنع العجلات 02 بالمائة من الحديد و 10 بالمائة من المطاط .

فما هي قيمة الناتج الوطني؟

الجواب : الإنتاج الوسيط = 100+160+50+20= 330 ومنه القيم المضافة الكلية هي:

4000+1000+500 +800- 330 = 6300-330 = 5970 ون

1-4-2- طريقة الإنفاق : من الضروري أن الناتج الوطني يجب أن يباع في الدورة الاقتصادية ، وبالتالي فهناك قطاعات اقتصادية تنفق أموالا من أجل شراءه في الفترة المحددة ومجموع طلب القطاعات الأربعة يمثل الناتج الوطني ، هذه القطاعات هي :

- **العائلات** : تنفق من أجل تلبية طلبها الاستهلاكي (أي **تستهلك**) .

- **المؤسسات (قطاع الأعمال)** : تنفق من أجل تلبية طلبها الاستثماري (أي **تستثمر**).

- **الحكومة : تنفق** لتلبية طلبها من المشتريات وإشباع الحاجات العامة **(الإنفاق العام)**، و أيضا تمنح **تحويلات** (الإعانات والمساعدات الاجتماعية) لمن يحتاجها (أفراد أو هيئات أو حتى مؤسسات...).

- **العالم الخارجي**: تنفق الدولة من أجل تلبية الطلب المحلي على الإنتاج الأجنبي (الواردات) ، و تضحي بجزء من الإنتاج الوطني لتلبية الطلب الأجنبي على الإنتاج المحلي (الصادرات) .

ويعبر عن فارق التبادل التجاري بين الدولة والعالم الخارجي بصافي الصادرات (**صادرات – واردات**).

شكل-03- مخطط توضيحي لطريقة الإنفاق:

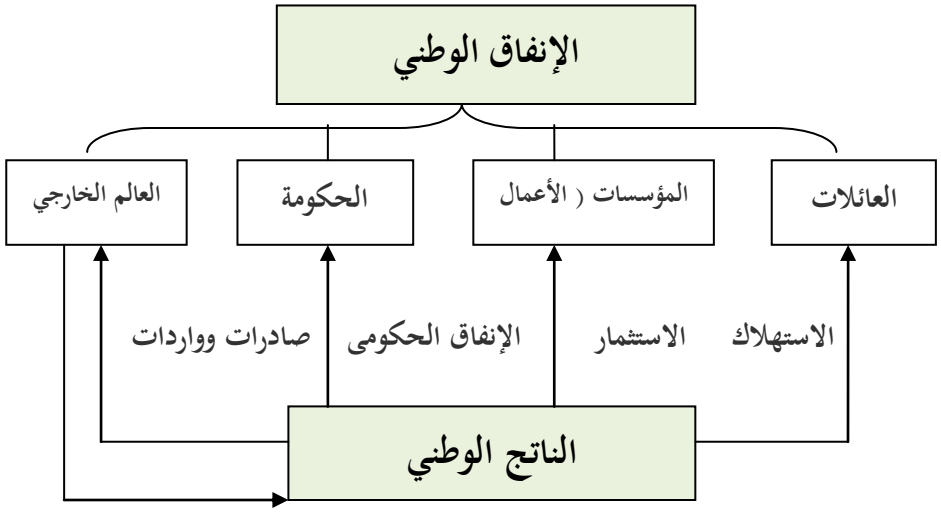

1-4-3- طريقة الدخل : رأينا سابقا أن الناتج الوطني هو مجموع القيم المضافة بطريقة الناتج، وهو نفسه مجموع طلب القطاعات الاقتصادية بطريقة الإنفاق و سنرى الآن أنه يمثل أيضا مجموع عوائد الإنتاج بطريقة الدخل:

- كما هو معروف أن القيام بعملية الإنتاج يتطلب توفر مجموعة من العوامل والتي تعرف اقتصاديا بعوامل الإنتاج (عناصر الإنتاج) وهي : رأس المال ، اليد العاملة ، الأرض (العقارات) و التنظيم (الإدارة).

بعد عملية الإنتاج يتحصل كل عنصر إنتاجي على عائد مقابل مساهمته في العملية وفق التوزيع التالي :

- أصحاب رؤوس الأموال : يحصلون على **الفوائد** الربوية أو التشاركية .

– العمال : يحصلون على **أجور ورواتب** .

– أصحاب الأراضي والعقارات: يحصلون على عائد الإيجار أو ما يعرف بالريع (**الريوع**) .

– التنظيم والإدارة: يحصلون على **أرباح** (يقصد بالأرباح : دخول أصحاب المؤسسات العادية وأرباح الشركات ذات الأسهم بما فيها قيمة الضرائب على تلك الأرباح والأرباح غير الموزعة (المحتجزة لأي سبب).

وبالتالي:

فالناتج الكلي ما هو إلا مجموع: **الفوائد و الأجور و الريوع والأرباح**، أي **عوائد عناصر الإنتاج.**

الخلاصة:

يتم احتساب الناتج الكلي بثلاثة طرق مختلفة وهي :

طريقة الناتج: الناتج الكلي هو مجموع القيم المضافة+ مجموع الرسوم على القيمة المضافة + رسوم الجمارك.

طريقة الإنفاق: الناتج الكلي هو مجموع الطلب الكلي للقطاعات الأربعة (الاستهلاك + الاستثمار +الإنفاق الحكومي+ صافي الصادرات).

طريقة الدخل: الناتج الكلي هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج

1-5- تركيبة الناتج الوطني الإجمالي:

الناتج الوطني عبارة عن حاصل ضرب الكميات في أسعارها السوقية.

ولكن هناك سلعا لا تدخل إلى السوق وتتم معالجتها بطرق مختلفة كما يلي :

– **سلع تستهلك دون المرور على السوق مثل استهلاك الفلاحين لمنتجاتهم أو جزءا منها:** وتقيم على أساس أسعار السلع المماثلة في السوق.

– **العقارات والمساكن** : تقيم بأسعار الإيجار.

– **منتجات الجهات الحكومية، الأمنية، العسكرية والمشابهة لها** : تقيم على أساس تكاليف العمل أو الإنتاج.

– السلع التي يصعب تقديرها في حساب الناتج الوطني الإجمالي:

هناك منتجات يصعب تقدير قيمتها السوقية وغالبا يتم استبعادها من الناتج الوطني رغم أهميتها الاقتصادية الكبيرة ، إضافة لتجنب تكرار احتساب بعض السلع المعمرة وهي:

– **وسائل النقل، السلع الكهرومنزلية** ، ... الخ ، باعتبارها محتسبة في سنوات سابقة.

– **السلع غير القانونية:** كالمخدرات والسلع المهربة ...الخ.

– السلع المتداولة في السوق الموازية (السوق السوداء).

– **الإنتاج المنزلي :** كخدمات ربات البيوت (الطبخ و الصناعات التقليدية) يصعب احتسابها رغم أهميتها الاقتصادية .

– سؤال مهم : لماذا نهتم بحساب قيمة الناتج الكلي؟

– **الجواب:** الناتج الكلي يمكننا من معرفة هل هناك زيادة في الإنتاج للدولة من فترة إلى أخرى. أي معرفة النمو الاقتصادي للدولة أو مقارنته مع دولة أخرى، كذلك نصيب كل فرد من الناتج الكلي ، لتقدير مستوى الرفاهية للمجتمع، الزيادة في الناتج الكلي معناه كذلك انخفاض مستويات البطالة لأن التوسع في الإنتاج يتطلب تشغيل اليد العاملة، ..الخ.

– هل زيادة الناتج الكلي تعني فعلا الرفاهية ؟

للأسف الناتج الكلي لا يعني بالضرورة تحسن الظروف المعيشية لأسباب عديدة أهمها :

– أنه لا يأخذ بعين الاعتبار بعض السلع صعبة التقدير التي ذكرناها سابقا، كذلك لا يميز بين نوعية السلع لاهتمامه بالقيمة النقدية فقط، ولا يعطي أهمية للراحة باعتبارها جزءا من الرفاهية، وكذلك يهمل مساوئ عملية الإنتاج كالتلوث والضجيج.

1-6- المجمّعات الاقتصادية الكبرى:

يمكن تلخيص العمليات التي تجري على الناتج الكلي الخام ليصبح دخلا متاحا للتصرف من قبل الأفراد في الجدول التالي:

جدول -02- استخلاص الدخل الشخصي التصرفي (المتاح)

	انجليزي	فرنسي
الناتج المحلي (الداخلي) الإجمالي = مجموع القيم المضافة + مجموع الرسوم على القيمة المضافة + رسوم الجمارك = (إنتاج المقيمين مهما كانت جنسيتهم) = **C+I+G+X-M**	**GDP**	**PIB**
(+) صافي عوائد عناصر الإنتاج (الداخلة-الخارجة)=(+) صافي التحويلات الرأسمالية (عمل+رأسمال)	**NFI**	RNF_{C+T}
(=) الناتج الوطني الإجمالي (الخام) = (قيمة مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة من طرف المواطنين في فترة ما بسعر السوق) = (إنتاج المواطنين أينما كانت إقامتهم)	**GNP=∑Q.p**	**PNB**
(-) إهلاك رأس المال	**Dep**	**Am**
(=) الناتج الوطني الصافي	**NNP**	**PNN**
(-) ضرائب غير المباشرة (على الإنتاج)	**Tin**	**Tin**
(+) إعانات الإنتاج	**Sub**	**Sub**
(=) الدخل الوطني الصافي=(الأجور والرواتب +الأرباح +الفوائد +الإيجارات والريوع + دخول أخرى). (-) الضرائب على أرباح الشركات (-) الأرباح غير الموزعة (المحتجزة) (-) مساهمات الضمان الاجتماعي المقتطعة من دخول العمال (-) أقساط التقاعد المقتطعة من دخول العمال (المعاشات) (+) مدفوعات اجتماعية لصالح العمال (تعويضات الضمان الاجتماعي) (+) أي تعديلات للفوائد (+) إعانات فردية ملاحظة : كل استفادة للعمال تضاف وكل اقتطاع من دخل العمال يحذف .	**NI**	**RN**
(=) الدخل الشخصي	Y_P	Y_P
(-) الضرائب على الدخل	T_d	**IRG=T**
(+) التحويلات الاجتماعية	**TR**	**TR**
الدخل الشخصي التصرفي (المتاح)	Y_D	Y_D

1-7- تحليل مستوى النمو الاقتصادي باستخدام الناتج الكلي الحقيقي:

الناتج الكلي الاسمي(الظاهري أو النقدي) لا يبين لنا حقيقة النمو الاقتصادي، لأنه يعتمد على الأسعار الجارية أثناء تقديره، لذلك نلجأ إلى حساب الناتج الكلي الحقيقي (مصحح من أثر التضخم) .

مثال تطبيقي : نفترض البيانات الافتراضية في الجدول التالي :

البيانات / السنوات	2000	2001	2002	2003
GNP_N الناتج الوطن الإجمالي (الاسمي)				
Q (الكميات)	20	30	20	10
P (مستوى الأسعار)	5	5	10	40
GNP_R (ن. و. إ الحقيقي)				

- أكمل الجدول ؟
- حلل مستويات النمو الاقتصادي السنوي ؟
- هل هناك نمو حقيقي مقارنة بسنة 2000 (بافتراض أنها سنة الأساس)؟.

الجواب :

الناتج الوطن الإجمالي (الاسمي) = **الكميات X الأسعار** ، ($GNP_N = Q.P$)

الناتج الوطن الإجمالي (الحقيقي) = **الكميات X سعر سنة الأساس** ، ($GNP_R = Q.P^*$)

- لاحظ أن $P^* = 5$ (**سعر سنة الأساس افتراضا (سنة 2000)**) .

البيانات /السنوات	2000*	2001	2002	2003
GNP_N الناتج الوطن الإجمالي (الاسمي)	100	150	200	400
Q (الكميات المنتجة)	20	30	20	10
P (مستوى الأسعار)	5	5	10	40
GNP_R (ن. و. إ الحقيقي)	100	150	100	50

– التحليل الاقتصادي للبيانات:

أولا : التحليل الاسمي (الظاهري أو النقدي) :

2000 – 2001 نمو وانتعاش اقتصادي لأن الناتج الكلي ارتفع من 100 إلى 150 ون

2000 –2002 نمو وانتعاش اقتصادي لأن الناتج الكلي ارتفع من 100 إلى 200 ون

2000–2003 نمو وانتعاش اقتصادي لأن الناتج الكلي ارتفع من 100 إلى 400 ون

ثانيا : التحليل الحقيقي : (باستخدام أسعار سنة الأساس)

2000 – 2001 نمو وانتعاش اقتصادي لأن الناتج الكلي ارتفع من 100 إلى 150 ون

2000 – 2002 استقرار اقتصادي لأن الناتج الكلي بقي ثابتا عند مستوى 100 ون

2000– 2003 تدهور وتراجع اقتصادي لأن الناتج الكلي انخفض من 100 إلى 50 ون

لاحظ الاختلاف الكبير بين التحليل النقدي والتحليل الحقيقي، وهو ما يعني أن الأسعار تلعب دورا كبيرا في تضخيم قيمة الناتج الكلي ، فمن الممكن أن نلاحظ نموا اقتصاديا كبيرا في البلاد ولكن في الحقيقة هناك تدهورا اقتصاديا حقيقيا ، إذا ما قمنا بتصحيح أثر التضخم .

ومن المثال السابق نلاحظ في الفترة 2000–2003 نموا نقديا (اسميا) في الناتج الكلي حيث ارتفع من 100 ون إلى 400 ون، وفي الحقيقة هو تدهورا اقتصاديا ، حيث انخفضت الكميات المنتجة من 20 إلى 10 وحدات ، والسبب في تضخيم الناتج الكلي هو ارتفاع الأسعار من 5 إلى 40 ون .

<u>مؤشرات الأسعار</u>: هناك مؤشرات إحصائية عديدة لحساب الناتج الحقيقي و التي تتمثل في الأرقام القياسية :

– يتطلب من القارئ الإلمام بموضوع الأرقام القياسية المدرجة ضمن مقررات الإحصاء، وعلى العموم هناك مؤشرات مشهورة و أهمها :

– **<u>رقم لاسبير</u>** : و يعرف بالرقم القياسي للأسعار المرجح بكميات سنة الأساس **(laspeyres)** .

$$CPI_L = \frac{\sum_i P_{it} Q_{i0}}{\sum_i P_{i0} Q_{i0}}$$

معدل التضخم = الرقم القياسي (المئوي) – 100

حيث Q_0 **و** P_0 هما كميات وأسعار سنة الأساس، أما $\mathbf{P_t}$ فيمثل أسعار السنة الجارية .

- **رقم باش** : ويعرف بالرقم القياسي للأسعار المرجح بكميات سنة المقارنة :

$$CPI_P = \frac{\sum_i P_{it} Q_{it}}{\sum_i P_{i0} Q_{it}}$$

- **رقم فيشر : ويعرف بالرقم الأمثل : وهو عبارة عن الوسط الهندسي لرقمي باش و فيشر .**

$$F^{p}_{t/0} = \left(L^{p}_{t/0} . P^{p}_{t/0}\right)^{(1/2)}$$

مثال تطبيقي:

لتكن المعلومات في الجدول التالي[2]:

البيانات	القمح		الذرة		السكر	
السنوات	السعر	الكمية	السعر	الكمية	السعر	الكمية
1990	15	50	5	40	2	20
1991	20	55	8	35	3	25
1992	25	58	10	30	4	28

- **المطلوب:** أحسب مؤشر الاستهلاك التجميعي؟.

الإجابة:

1 -بين سنتي 1990- 1991

1-1- مؤشر Laspeyres :

$$L_{91/90} = 100.\frac{\sum (p_{i,91}.q_{i,90})}{\sum_i (p_{i,90}.q_{i,90})} = 100 \quad \frac{(20)(50)+(8)(40)+(3)(20)}{(15)(50)+5(40)+2(20)} = 139.4$$

[2]- K.Najlae, , macroeconomie, chapitre 6, http://wikicope.wikispaces.com/file/detail/Chapitre6_ECO.doc/10/5/2015

1 2 -مؤشر Paasche :

$$P_{91/90}=100.\frac{\sum_i (p_{i,91}.q_{i,91})}{\sum_i (p_{i,90}.q_{i,91})}=100\ \frac{(20)(55)+(8)(35)+(3)(25)}{(15)(55)+5(35)+2(25)}=138.57$$

2 -<u>بين سنتي 1990 -1992</u>

2-1- مؤشر Laspeyres :

$$L_{92/90}=100.\frac{\sum_i (p_{i,92}.q_{i,90})}{\sum_i (p_{i,90}.q_{i,90})}=100\ \frac{(25)(50)+(10)(40)+(4)(20)}{(15)(50)+5(40)+2(20)}=175$$

2-2- مؤشر Paasche :

$$P_{92/90}=100.\frac{\sum_i (p_{i,92}.q_{i,92})}{\sum_i (p_{i,90}.q_{i,92})}=100\ \frac{(25)(58)+(10)(30)+(4)(28)}{(15)(58)+5(30)+2(228)}=173$$

- نلاحظ أن هناك ارتفاعا في التضخم لأن الرقم دائما أكبر من 100

<u>والخلاصة:</u>

الأرقام القياسية للأسعار الأكثر استخداما :

1 - الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجح بكميات سنة الأساس (رقم لاسبير)

2 - الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجح بكميات سنة المقارنة (رقم باش)

3 - الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجح بكميات سنة الأساس و سنة المقارنة (رقم فيشر)

تطبيقات على بعض مفاهيم المحاسبة الوطنية

التمرين الأول: لتكن المعلومات الافتراضية التالية بالوحدات النقدية لاقتصاد ما:

- الناتج المحلي الإجمالي (الخام) = 200
- إهلاك رأس المال = 10
- إعانات الإنتاج= 10
- صافي عوائد عناصر الإنتاج (من والى الخارج) = 30
- ضرائب غير مباشرة = 20
- مدفوعات الضمان الاجتماعي للعمال = 12
- أرباح محتجزة = 15
- الضرائب على الدخل = 20
- الاستهلاك = 60
- اقتطاعات التقاعد والمعاشات = 12
- ضرائب على أرباح الشركات = 20
- إعانات فردية = 05

المطلوب: حساب المجمعات التالية: – الناتج الوطني الإجمالي، الناتج الوطني الصافي، الدخل الوطني الصافي، الدخل الشخصي، الدخل الشخصي المتاح والادخار؟.

الحل:

الناتج الوطني الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج (من والى الخارج)

= 200 +30 = 230

الناتج الوطني الصافي = الناتج الوطني الإجمالي – إهلاك رأس المال = 230 – 10 = 220

الدخل الوطني الصافي = الناتج الوطني الصافي – ضرائب غير مباشرة + إعانات الإنتاج

= 220 – 20 + 10 = 210

الدخل الشخصي = الدخل الوطني الصافي + مدفوعات الضمان الاجتماعي للعمال – أرباح محتجزة – اقتطاعات التقاعد والمعاشات – ضرائب على أرباح الشركات + إعانات فردية

= 210 + 12 – 15 – 12 – 20 + 5 = 180

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ض ع الدخل

= 180 – 20 = 160

<u>التمرين الثاني</u>: لتكن المعلومات الافتراضية التالية بالوحدات النقدية لاقتصاد ما:

- مجموع الأجور والرواتب = 600
- الأرباح = 300
- الفوائد = 200
- الإيجارات = 200
- مساهمات العمال في الضمان الاجتماعي = 80
- إعانات فردية للعمال = 40
- ضرائب على أرباح الشركات = 20
- أرباح محتجزة = 30
- تعويضات اجتماعية للعمال = 10
- الضرائب على الدخل = 220
- الادخار = 300

المطلوب: حساب قيمة الاستهلاك؟

الحل:

الدخل الوطني الصافي = (الأجور والرواتب +الأرباح +الفوائد +الإيجارات والريوع + دخول أخرى).

= 600+300+200+200 = 1200

الدخل الشخصي = **الدخل الوطني الصافي** – مساهمات العمال في الضمان الاجتماعي– ضرائب على أرباح الشركات – أرباح محتجزة + إعانات فردية للعمال + تعويضات اجتماعية للعمال

= 1200 – 80– 20 – 30 + 40 + 10 = 1120

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب على الدخل

= 1120– 220= 900

الاستهلاك = الدخل الشخصي المتاح – الادخار

= 900 – 300 = 600

التمرين الثالث:

لتكن المعلومات الافتراضية التالية بالوحدات النقدية لاقتصاد ما :

- الصادرات = 3000
- الواردات =
- الاستهلاك =6000
- الاستثمار = 4000
- الإنفاق الحكومي =8000
- الأجور والرواتب = 4500
- الأرباح= 4000
- الفوائد على رأس المال = 5000
- إيجارات المباني والعقارات = 6000
- دخول مختلفة = 500

المطلوب: حساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني الصافي؟

الحل:

الناتج المحلي الإجمالي = **الاستهلاك+ الاستثمار+ الإنفاق الحكومي+ الصادرات – الواردات**

= 6000+4000+8000+3000−200 = 20800

الدخل الوطني الصافي = (الأجور والرواتب +الأرباح +الفوائد +الإيجارات والريوع + دخول أخرى).

= 3000+4000+6000+6500+500

= 20000

2- التحليل الاقتصادي الكلاسيكي

2-1- المدرسة الكلاسيكية:

يجب التوضيح في البداية أن المدرسة الكلاسيكية ليست مجموعة من الأفكار ظهرت في زمن معين أو مكان محدد، بل هي عبارة عن تاريخ للفكر الاقتصادي والذي تبنى ودافع عن افتراضات فكرية اقتصادية تطورت منذ بداية المدرسة الطبيعية ثم التقليدية بزعامة آدم سميث وريكاردو وصولا للمدرسة النيوكلاسيكية وحتى الوقت المعاصر مع المفكرين الاكادميين.

2-1-1- افتراضات المدرسة الكلاسيكية:

ينطلق الكلاسيك في تحليلهم من عدة فرضيات تعتبر بالنسبة لهم مبادئ ثابتة وأهم تلك الفرضيات:

- الاقتصاد دائما في حالة تشغيل كامل، ولا توجد طاقات معطلة أي لا وجود للبطالة الإجبارية إلا تلك الطبيعية.
- كل ما ينتج يباع، طبقا لقانون المنافذ لجون باتيست ساي[3]. فالعرض يخلق الطلب.
- كمية النقود تؤثر على المستوى العام للأسعار (التضخم)، والعكس غير صحيح بالضرورة.
- يجب حيادية الدولة وعدم تدخلها في الاقتصاد التنافسي الحر، إلا للتنظيم والمراقبة والأمن.
- مرونة الأسعار بما فيها الأجور أي قابليتها للتغير والتأقلم مع ظروف السوق الحرة، حيث تعمل على استقرار الإنتاج.

2-1-2- التوازن في سوق السلع والخدمات وفق النموذج الكلاسيكي:

2-1-2-1- دالة الإنتاج:

حسب النظرية الكلاسيكية فإن حجم الإنتاج يتحدد وفقا لسوق العمل، أي أن حجم العمل (عدد العمال) هو المحدد الرئيسي لحجم الإنتاج.

أي: $Y= Q= f(K,L)$

حيث: **K** هو مقدار رأس المال والذي يفترض ثابتا على المدى القصير.

أما: **L** فهو مقدار حجم العمل والذي يفترض متغيرا .

---

[3] - Jean-Baptiste Say

ومنه لمعرفة الإنتاج يجب معرفة التوازن في سوق عوامل الإنتاج، فعند تساوي عرض العمل مع الطلب على العمل عند أجر حقيقي محدد (سعر العمل أو أجر العامل)، فإن ذلك يقابل مستوى من حجم العمل (عدد العمال).

وبالتالي فعدد العمال هو الذي على أساسه يمكن معرفة مستوى الإنتاج، هذا الأخير يكون ثابتا (y^*) حسب النظرية الكلاسيكية لأن كل الطاقات الاقتصادية (رؤوس أموال و عمالة) مشغلة بالكامل.

2-1-2-2-التوازن في سوق العمل:

يحدث التوازن في سوق العمل عندما يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه:

عرض العمل: الذي يعرض العمل كسلعة هم العمال طبعا فهم يرغبون في بيع قوة عملهم للمؤسسات مقابل أجر (سعر العمل).

فهناك علاقة طردية بين عرض العمل والأجر: $N_s=f\ (W/p)$ ، كلما زاد الأجر الحقيقي يزيد عرض العمل.

طلب العمل: الذين يطلبون قوة العمل هم المؤسسات ويكون ذلك حسب الأجر الحقيقي السائد في السوق، وتكون العلاقة عكسية لأنه يعتبر كتكلفة للمؤسسات: $N_d=f\ (W/p)$ ، كلما زاد الأجر الحقيقي تخفض المؤسسات من اليد العاملة.

يجب عدم الخلط بين طلب التوظيف وطلب قوة العمل، فالعمال لا يطلبون قوة العمل بل يعرضونها، أما المؤسسات فلا تعرض قوة العمل بل تحتاجها وتطلبها من سوق العمل.

ويحدث التوازن في سوق العمل عندما: $N_s= N_d$ (أنظر الشكل) وعليه يتحدد حجم الإنتاج، هذا الأخير يعتبر ثابتا على المدى القصير حسب الكلاسيك، لأنه لا توجد بطالة إجبارية يمكن استغلالها لزيادة الإنتاج.

2-1-2-3- الادخار حسب النظرية الكلاسيكية:

حسب النظرية الكلاسيكية كل ما يدخر يستثمر، أي أن الادخار هو أحد أشكال الإنفاق على السلع الاستثمارية، ولكن الكلاسيك يربطون ذلك بمعدل الفائدة السائد أنذلك.

2-1-2-4- سعر الفائدة:

يعتبر سعر الفائدة الحقيقي أساس التحليل الكلاسيكي فهو الضامن حسبهم لتعادل الادخار مع الاستثمار، وبما أن سعر الفائدة هو العائدة النقدي من عملية توظيف المدخرات، فهناك علاقة طردية بين سعر الفائدة ومستوى الادخار.

بينما أيضا سعر الفائدة هو تكلفة للمستثمرين الذين استفادوا من تلك المدخرات، وعليه تكون هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة ومستوى الاستثمار.

ومنه: دالة الادخار: $S = f(i);\ f'(i)>0$

بينما: دالة الاستثمار: $I = f(i);\ f'(i)< 0$

<u>التمثيل البياني لتعادل الادخار مع الاستثمار</u>:

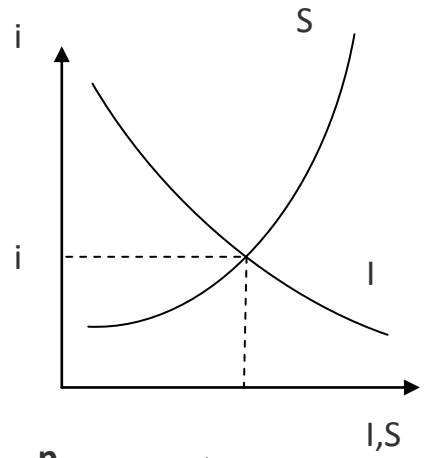

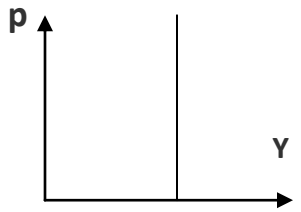

التمثيل البياني لعلاقة الإنتاج بسوق العمل

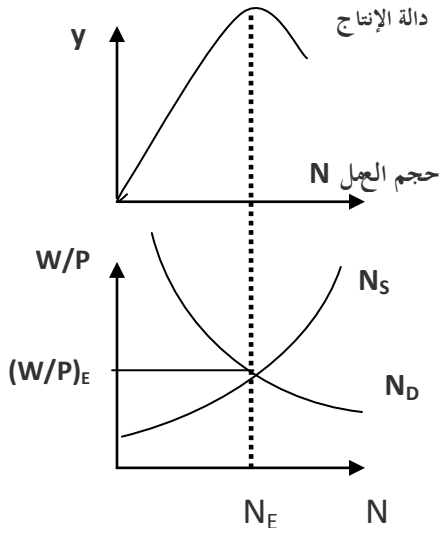

2-2- التوازن الكلاسيكي في سوق النقود

بالنسبة لتحليل التوازن في سوق النقود، ينطلق التحليل النقدي الكلاسيكي من النظرية الكمية للنقود [4]:

2-2-1- النظرية الكمية للنقود:

أصل النظرية هي **معادلة التبادل** لفيشر إيرفن **"Fisher"** والذي يرى أن الأفراد يحتفظون بالنقود كل ما زادت معاملاتهم وحاجتهم للإنفاق على السلع والخدمات.

وقد صاغ النظرية كما يلي: **MV = PT** حيث:

M: كمية النقود.

V: سرعة تداول (دوران) النقود: عدد مرات انتقال الوحدة النقدية خلال المعاملات.

P: مستوى الأسعار.

T: حجم المعاملات، أي عدد العمليات التبادلية في سنة ما، ونظرا لصعوبته يستخدم مستوى الإنتاج كتعبير عن حجم المعاملات.

وحسب الافتراضات الكلاسيكية فإن : الدخل ثابت : لأن الناتج الكلي ثابتا، سرعة دوران النقود ثابتة: لأنه لا يمكن تغيير عادات الناس في الفترة القصيرة، حجم المعاملات ثابتا: لأنه يرتبط بحجم الإنتاج (وهو ثابتا في المدى القصير).

والخلاصة: حسب فيشر، فإن كل زيادة في كمية النقود ستؤدي حتما إلى زيادة المستوى العام للأسعار(P).

لأن العناصر الأخرى ثابتة.

2-2-2- معادلة كامبريدج: وتعتبر تطورا لمعادلة التبادل، حيث يرى بيجو **(pigou)** أن الأفراد يحتفظون **بنسبة** من دخولهم على شكل سيولة لإجراء معاملاتهم في أمان، ويرمز لهذه النسبة بـ **K**.

وأن سرعة دوران النقود ماهي إلا مقلوب **K**، أي أن **V=1/K**

كما أن حجم المعاملات يمكن تعويضه بمستوى الدخل، وهكذا حسب نظرية كامبريدج يمكن صياغة المعادلة كما يلي: حيث **M/p** تعبر عن مخزون (كتلة) النقود الحقيقية.

K: نسبة الاحتفاظ بالنقود من أجل المعاملات

Y: مستوى الدخل الحقيقي.

الخلاصة: كل زيادة في عرض الكتلة النقدية تؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار (التضخم) بنفس النسبة، دون زيادة حقيقية في الإنتاج.

[4]- Marc Montoussé et Autres ,Macroéconomie - Cours, Méthodes, exercices corrigés, édition, Bréal, 2006.p20

2-3- تطبيقات على مفاهيم الفكر الكلاسيكي

التمرين الأول: لتكن المعلومات الافتراضية التالية عن اقتصاد ما:

$TP_L = Y = 80\ N^{1/2}$ (الناتج الكلي)

$N_S = \frac{1}{13}\left(\frac{W}{P}\right)^2$ (عرض العمل)

$M = 80$ (كمية النقود)

$V = 8$ (سرعة دوران النقود)

المطلوب : أوجد ما يلي:

1- دالة الإنتاج الحدي للعمل (MPL) ؟

2- دالة الطلب على العمل (N_D) ، حيث $MPL = \left(\frac{W}{P}\right)$ ؟

3- الأجر الحقيقي (W_R) ؟

4- حساب الناتج الكلي ؟

5- مستوى الأسعار P ؟

6- الناتج الاسمي و الأجر الاسمي ؟

7- التمثيل البياني ؟

الحل:

1- دالة الإنتاج الحدي للعمل (MPL) :

$$MPL=(TP_L)'=1/2(80)N^{-1/2}=40/N^{1/2}$$
$$MPL= 40/N^{1/2}$$

2- دالة الطلب على العمل N_D:

ترتبط دالة الطلب على العمل بالأجر الحقيقي ولدينا: $MPL = \left(\frac{W}{P}\right)$

و $MPL= 40/N^{1/2}$ ومنه: $\frac{W}{P}= 40/N^{1/2}$ بتربيع الطرفين: $\left(\frac{W}{P}\right)^2 = 1600/N$

ومنه: $N_d = 1600/\left(\frac{W}{P}\right)^2$ (دالة الطلب على العمل)

1 +الأجر الحقيقي (W_R):

لدينا عند التوازن: $N_s= N_d$

$$1600/\left(\frac{W}{P}\right)^2 = \frac{1}{13}\left(\frac{W}{P}\right)^2$$

ومنه: $\left(\frac{W}{P}\right)^4 = 1600x13=20800$ ومنه:

$W_R = 12 = \left(\frac{W}{P}\right)$ وهو الأجر الحقيقي، وبتعويضه في التوازن نجد حجم العمل التوازني: N=11

2 - حساب الناتج الكلي :

$$TP_L = Y = 80\ N^{1/2} = 80(11)^{1/2} = 265$$

3 - مستوى الأسعار P

لدينا: MV = PY ومنه: P= MV/Y =80 x8 /265 =640/265 = 2.41

4 - الناتج الاسمي: لدينا Y=py=265 وبالتالي: y=Y/p = 265/2.41 = 110

الأجر الاسمي: $\left(\frac{W}{P}\right) = 12$ ومنه: W=12. p = 12x 2.41 = 4.82

5 - التمثيل البياني:

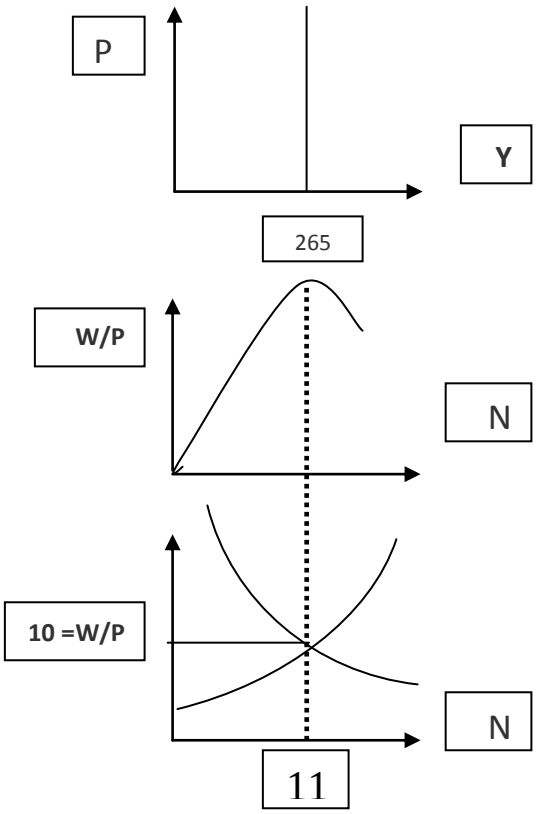

-التمرين الثاني:

1 -ما المقصود بالازدواجية الكلاسيكية في التحليل الاقتصادي؟

2 -لماذا يكون منحنى العرض الكلاسيكي عموديا؟

الجواب:

1 -**الازدواجية الكلاسيكية** : يفرق الكلاسيك بين القطاع الحقيقي للاقتصاد (سلع وخدمات) والقطاع النقدي، حيث لا تؤثر النقود على القطاع الحقيقي (حيادية النقود)، وبالتالي إذا توازنت أسواق السلع والخدمات سيحدث توازن سوق النقود أيضا.

2 -**منحنى العرض الكلاسيكي عموديا** : لان كمية الإنتاج المعروضة ثابتة بسبب فرضية التشغيل التام، وكل الطاقات مشغلة، ومنه مهما كانت مستويات الأسعار والطلب فإن العرض سيظل خطا عموديا ثابتا.

التمرين الثالث:

- ما المقصود بقانون ساي (SAY) للمنافذ ؟
- هل يمكن تقديم أمثلة واقعية عن محدودية قانون ساي ؟
- ما ذا نعني بالتشغيل التام (الكامل) في الاقتصاد؟
- هل يمكن أن تختفي البطالة في الواقع الاقتصادي؟

الاجابة:

- قانون ساي (SAY) للمنافذ: ويقصد به أن كل سلعة يتم إنتاجها إلا وهناك منفذا لبيعها، أي كل ما ينتج يباع حتما، وبالتالي العرض دائما يخلق الطلب.
- اثبت قانون SAY محدوديته خلال أزمة الكساد 1929، حيث لم يباع ما تم إنتاجه وكسدت السلع.

– التشغيل التام (الكامل) في الاقتصاد: فرضية كلاسيكية يقصد بها تشغيل كل طاقات المجتمع (يد عاملة ورؤوس أموال ...)، وبالتالي تختفي البطالة مع التشغيل الكامل للاقتصاد.

– لا يمكن أن تختفي البطالة في الواقع الاقتصادي، حتى في الولايات المتحدة فإن التشغيل التام يوافق نسبة بطالة حوالي 03 بالمائة، لأن هناك بطالة إرادية حيث لا يرغب البعض في العمل.

التمرين الرابع:

مكونات النموذج الكلاسيكي باختصار:

دالة الإنتاج: $Y= Q= f(K,L)$، تعتمد على عنصري العمل ورأس المال.

عرض العمل:

$N_s=f(W/p)$ علاقة طردية

الطلب على العمل:

$N_d=f(W/p)$ علاقة عكسية

دالة الادخار:

$S = f(i); f'(i)>0$ علاقة طردية

دالة الاستثمار:

$I = f(i); f'(i)< 0$ ، علاقة عكسية

النظرية الكمية للنقود:

$MV = PT$

2-4- الأزمة الاقتصادية لسنة 1929

2-4-1- طبيعة الأزمة[5]:

تعتبر أخطر أزمة اقتصادية للقرن العشرين أصابت النظام الرأسمالي، وقد تسبب فيها الانهيار المالي لبورصة "وول ستريت" (Wall Street) بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بداية من يوم الخميس 24 أكتوبر 1924.

2-4-2- أسبابها الحقيقية:

رغم أن جذور الأزمة تعود لسنوات عديدة قبل بدايتها، إلا أن كل الدراسات تؤكد أن الأزمة الاقتصادية انطلقت من بورصة (Wall Street) بمدينة نيويورك يوم 24 أكتوبر 1929 بعد طرح 19 مليون سهم للبيع دفعة واحدة فأصبح العرض أكثر من الطلب فانهارت قيمة الأسهم، فعجز الرأسماليون عن تسديد ديونهم فأفلست البنوك وأغلقت عدة مؤسسات صناعية أبوابها، كما عجز الفلاحون عن تسديد قروضهم.

2-4-3- تداعياتها:

***على المستوى الاجتماعي:** انتشار البطالة بصورة رهيبة في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية (أكثر من 15 مليون عاطلا عن العمل حسب جل الإحصائيات).

- سلب ممتلكات الفلاحين لعجزهم عن تسديد ديونهم ، الهجرة نحو المدن الكبرى بحثا عن فرص العيش.

* **على المستوى السياسي:** تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: حيث طبقت الولايات المتحدة في حكم الرئيس "روزفلت" ما سمي بخطة (العهد الجديد) أو بالانجليزية: (New Deal).

- استخدمت الدول الحليفة إجراءات حمائية لتجارتها الخارجية.
- توتر العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية بسبب تباين طرق مواجهة الأزمة.
- **على مستوى الفكر الاقتصادي:** انهيار واقعي لقانون جون باتيست ساي (قانون المنافذ)، الذي ينص على استحالة حصول كساد للإنتاج الرأسمالي.

* الاستغناء عن فكرة الدولة الحارسة، حيث بات تدخل الدول في النشاط الاقتصادي أمرا ضروريا حسب المتتبعين لمنع حدوث الأزمات الاقتصادية.

* ظهور مفكرين اقتصاديين ينادون بالتدخل الحكومي في الاقتصاد، ويرفضون افتراضات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، ولعل أبرزهم (جون مينار كينز)، الذي أسس لتحليل اقتصادي جديد مبني على افتراضات تصطدم مع الفكر الرأسمالي، أو ما يسمى (الاقتصاد الكلي الكينزي).

---

[5] -John Kenneth Galbraith, La Crise économique de 1929,ed Payot & Rivages,paris, France,2008,P50

2-5- دراسة نقدية للمدرسة الكلاسيكية

- كما يراها كينز -

2-5-1- جون مينارد كينز[6] :

جون مينارد كينز " **John Maynard Keynes** " ، اقتصادي إنجليزي، ولد في 05 جوان 1883 و توفي في 21 افريل 1946، ألف كتابا بعنوان (الآثار الاقتصادية للسلام) بعد الحرب العالمية الأولى، والده أستاذ اقتصاد في جامعة كامبردج، واشتهر كينز بمعارضته للفكر الكلاسيكي حيث ارجع سبب الأزمة للركود وسوء توزيع الدخول وضعف الطلب الفعال، وألف كتابه الشهير وهو منطلق التحليل الاقتصادي الكلي الكينزي بعنوان: **النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود.**

ومن أشهر ما قاله كينز : **(في الأجل الطويل سنكون متنا كلنا)."In The long run we are all dead** "

هذه العبارة تختصر انتقاد كينز لتبريرات الكلاسيك بأن المشاكل الاقتصادية ستحل تلقائيا بمرور الوقت وأن الأمر سيتحسن على المدى البعيد بفعل اليد الخفية.

ولكن كينز يتهكم بأنه في المدى البعيد ستقتلنا الأزمة، وبالتالي فهو يدعو إلى تدخل عاجل للدولة عن طريق سياسة مالية توسعية مصحوبة بتخفيض الضرائب، من أجل إنعاش الطلب الفعال الذي سيزيل حالة الكساد.

لقد نادى كينز بضرورة إعادة الثقة للاقتصاد، وأوضح بأن الموارد الاقتصادية المعطلة وتفشي البطالة، سيسهمان في زيادة الإنتاج والتوظيف وتنشيط الأسواق من جديد، كما أوضح أيضا أن تشبع الاقتصاد الرأسمالي بالطاقة الإنتاجية القصوى والتشغيل التام للموارد لا يعدو كونه إلا حالة خاصة وليست دائمة، أي أن الاقتصاد أساسا هو في حالة تشغيل غير تام للموارد، وأن التضخم (ارتفاع الأسعار) لن يحدث إلا عند وصول الاقتصاد إلى طاقته القصوى.

2-5-2- ملخص انتقاد كينز للفكر الكلاسيكي:

- رفض قانون ساي للمنافذ، الذي ينص أن العرض يخلق طلبه.
- رفض مبادئ النظرية الكمية للنقود.
- رفض حيادية النقود.
- رفض مبدأ التشغيل التام والتلقائي للاقتصاد.

---

[6] - Ghislain Deleplace, Histoire de la pensée économique, Sirey, Paris, Dunod, 1999, ISBN 2-10-004233-5

3- التحليل الاقتصادي الكينزي

3-1- افتراضات النموذج الكينزي البسيط:

- الدراسة تقتصر على المدى القصير (لا تأثير للتدفقات في رأس ا لمال والعمال ... على المخزونات الاقتصادية)

- ثبات واستقرا الأسعار وتكاليف الإنتاج (أسعار العمل). مما يؤدي إلى تعديل الاختلالات بواسطة الكميات الحقيقية فقط و ليس الأسعار .

3-2- التوازن الاقتصادي الكينزي

3-2-1- التوازن الاقتصادي في حالة افتراض وجود قطاعين فقط : أي العائلات (تستهلك)، المؤسسات (تستثمر).

من الواضح أنه لو كنا في مجتمع به قطاعين فقط : فإن المؤسسات (قطاع الأعمال) يقوم بالاستثمار لإنتاج وعرض السلع في السوق، بينما العائلات تستهلك ما في السوق من سلع (أنظر الشكل -1- سابقا).

3-2-1-1-استهلاك العائلات:

لكي يستهلك الفرد يجب أن يكون لديه دخل، ولكن هل يستهلك الأفراد كل دخولهم؟ طبعا لا ، فهم يستهلكون جزءا من الدخل فقط والباقي يدخرونه، ومنه إذا فرضنا أن رمز الاستهلاك هو **C** و الدخل هو **Y** ، فنقول أن $C= c_1Y$ ومعناها أن الفرد يستهلك نسبة من الدخل، ولكن مرة أخرى هل الفرد يستهلك فقط من دخله المعتاد أو هناك مصادر أخرى، كذلك من ليس له دخل هل نقول أنه لا يستهلك (البطالون، المتسولون،....)، أيضا لا، لذلك فالاستهلاك موجود حتى ولو كان الدخل معدوما، ونسميه في علم الاقتصاد الاستهلاك غير المرتبط بالدخل (مستقل عن الدخل)، أو الاستهلاك التلقائي، وبالتالي يصبح لدينا دالة الاستهلاك كما يلي: $C = C_0 + c_1 Y$، ومعناه أن الاستهلاك الكلي يساوي الاستهلاك التلقائي مضافا إليه نسبة من الدخل.

ومما سبق: يفترض أن الاستهلاك دالة تابعة للدخل ، وبالتالي : $C = C_0 + c_1 Y$

حيث : **C** يرمز للاستهلاك العائلي، **Y** يرمز لدخل العائلات وهو عبارة عن الدخل الكلي ، $\mathbf{C_0}$ هو الاستهلاك المستقل عن الدخل، لأن هناك عائلات تستهلك حتى لو لم يكن لها دخل **(Y= 0)**، أو من مصادر أخرى غير الدخل **Y** .

– أما $\mathbf{c_1}$ فيرمز للنسبة المستهلكة من الدخل $\mathbf{c_1 = \Delta C / \Delta Y}$ ، لاحظ أن $\mathbf{c_1}$ هو ميل معادلة الاستهلاك، وبالتالي نسميه الميل الحدي للاستهلاك ، أو مشتق الدالة أو معامل التوجيه .... كلها مسميات صحيحة رياضيا، لكن لا ننسى أننا نهتم بمعناها الاقتصادي.

الخلاصة:

– **دالة الاستهلاك** : $C = C_0 + c_1 Y$

– **المعنى الاقتصادي : الاستهلاك الكلي**

3-2-1-2- دالة الادخار: نعلم أن الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك، لأن الشخص يستهلك جزء من الدخل ويحتفظ بالباقي على شكل مدخرات .

التحليل الرياضي : بما أن الادخار = الدخل– الاستهلاك :

$$S = Y - C$$
$$S = Y - (C_0 + c_1 Y)$$
$$S = Y - C_0 - c_1 Y$$
$$\mathbf{S = - C_0 + (1- c_1) Y}$$

لاحظ أنه يمكن تعديل دالة الادخار كما يلي :

نضع : $\mathbf{S_0 = - C_0}$ (يعبر عن الادخار المستقل عن الدخل ، وهو نفسه الاستهلاك المستقل السالب).

و نضع : $\mathbf{s_1 = 1- c_1}$ (الميل الحدي للادخار) ، لاحظ مجموع الميل الحدي للاستهلاك و الادخار دائما يساوي الواحد ، ببساطة لأن مجموع ما يستهلك و ما يدخر هو مائة بالمائة للدخل المتاح (أي واحد). فإذا استهلك الشخص 80 % (0.8) ، فإنه سيدخر 20 % (0.2) وهكذا... .

الخلاصة :

– **دالة** الادخار : $\mathbf{S = S_0 + s_1 Y}$

– **المعنى الاقتصادي : الادخار الكلي**

- **لاحظ أنه دائما:** $s_1 + c_1 = 1$ ، اقتصاديا: دائما مجموع نسبة الاستهلاك والادخار هي 100% من الدخل .
- قيمة الميل الحدي للاستهلاك أقل أو يساوي الواحد (لأنها محصورة بين 0 و 100%).
- لاحظ كذلك أن متوسط ما يستهلك + متوسط ما يدخر يساوي الدخل الكلي أيضا ومنه : $C/y + S/Y = 1$
- **القانون السيكولوجي لكينز**[7] : يرى كينز أن الأفراد في المدى القصير عندما تزداد دخولهم بنسبة معينة فإنهم لا يقومون باستهلاكها كلها، بل بنسبة أقل من زيادة الدخل ، أي $c_1 < C/Y$ ، لأن الأفراد تحكمهم ضوابط نفسية اجتماعية للحفاظ على نفس مستويات المعيشة في المدى القصير، وحتى في الحالة العكسية لانخفاض الدخول لا يقللون من استهلاكهم بنفس النسبة .

ولكن في المدى البعيد تصبح العلاقة بين الميل المتوسط (متوسط الاستهلاك) و الميل الحدي (نسبة الاستهلاك) مستقرة.

3-2-1-3-استثمار المؤسسات: أي أن المؤسسات تحتاج وتطلب أموالا لتنتج من جديد وبالتالي فمصدر الأموال هي مدخرات العائلات التي تحصلت عليها من عملها في المؤسسات نفسها ... وهكذا

- الاستثمار نرمز له بالرمز **I** و سنفترض في البداية أنه مستقل عن أي متغير آخر للتبسيط.

3-2-2- مستوى الدخل التوازني:

هناك طريقتين لإيجاد مستوى التوازن:

3-2-2-1-الطريقة الأولى : الدخل / الإنفاق : عند التوازن : العرض الكلي (الذي هو الإنتاج الكلي) = الطلب الكلي (الذي هو مجموع طلب القطاعات) .

عند التوازن يكون العرض الكلي يساوي الطلب الكلي :

حيث : العرض الكلي (AS) = Y **(الإنتاج الكلي).**

أما الطلب الكلي(AD) = **مجموع طلب القطاعات (نحن لدينا قطاعين ، العائلات تستهلك** C **، المؤسسات تستثمر** I **، ولا توجد لا ضرائب ولا تحويلات (إعانات) ، لأنه لا توجد حكومة أصلا (قطاعين فقط).**

---

[7] - John Maynard , KEYNES, Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie, Éditions Payot, Paris, 1942.p 96

ومنه عند التوازن : $AS = AD$

$$Y = C + I$$
$$Y = (C_0 + c_1 Y) + I_0$$
$$Y - c_1 Y = C_0 + I_0$$
$$(1 - c_1) Y = C_0 + I_0$$

$$Y_e = \frac{(C_0 + I_0)}{1 - c_1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$ **(هذا هو مستوى الدخل التوازني).**

– لا حظ أن العلاقة (1) صحيحة رياضيا ولكن لا تفيدنا اقتصاديا ، لذلك سنعدّلها كما يلي :

– $Y_e = \frac{1}{1-c_1} (C_0 + I_0)$ (نفس المعادلة السابقة ولكن فصلنا قيمة القوس عن قيمة الكسر).

ومنه قيمة الكسر هو ما يطلق عليه كينز (المضاعف) ، أي كلما زدنا في الاستهلاك المستقل أو الاستثمار المستقل أو كلاهما مع بعض ($C_0 + I_0$) ما مقداره وحدة واحدة ، فإن الدخل التوازني سيتضاعف بـ ($\frac{1}{1-c_1}$) مرة.

<u>التحليل الاقتصادي</u> :

نضع : $A_0 = (C_0 + I_0)$ و يطلق عليه الإنفاق المستقل عن الدخل، أو الإنفاق التلقائي .

نضع : $\alpha = \frac{1}{1-c_1}$ ويطلق عليه المضاعف (وهو مشتق المعادلة (1)).

ومنه : $\boxed{Y_e = \alpha A_0}$ **وهي الشكل العام لمعادلة التوازن.**

– **استخراج المضاعفات:** لكي يتم استخراج كل المضاعفات <u>تذكر</u> دائما أن عدد المضاعفات يساوي عدد المتغيرات المستقلة + (مضاعف النموذج α):

ومنه لدينا في هذا المثال : عدد المتغيرات المستقلة هو 02 (الاستهلاك المستقل والاستثمار المستقل) و بالتالي عدد المضاعفات هو 2+1 ويساوي 03 مضاعفات وهي :

1– مضاعف النموذج : $\alpha = \frac{1}{1-c_1}$: ومعناه كلما زاد الإنفاق المستقل **A0** بـ 01 دينار (يتضاعف) الدخل التوازني **Ye** بـ α دينار، أي مقدار التغير في الدخل التوازني عندما يتغير الإنفاق المستقل بـ وحدة واحدة.

2– **مضاعف الاستهلاك** : ونرمز له بـ α_c وهو يعني مقدار التغير في الدخل التوازني عندما يتغير **الاستهلاك المستقل** (C_0) بـ وحدة واحدة ، لا حظ أنه يساوي قيمة مشتق دالة الدخل التوازني بالنسبة للاستهلاك أي:

$$\alpha_c = \frac{\delta Ye}{\delta C} = \frac{1}{1-c_1}$$.

– الفائدة من حساب المضاعف هو معرفة مقدار تغير الدخل التوازني في حالة تغير الاستهلاك المستقل بقيمة معينة ، أي أثر تغير الاستهلاك على الدخل الكلي وفق العلاقة : $\Delta Y = \alpha_c . \Delta C_0$

3– **مضاعف الاستثمار**: ونرمز له بـ α_I وهو يعني مقدار التغير في الدخل التوازني عندما يتغير **الاستثمار المستقل** (I_0) بـ وحدة واحدة ، لا حظ أنه يساوي قيمة مشتق دالة الدخل التوازني بالنسبة للاستثمار أي:

$$\alpha_I = \frac{\delta Ye}{\delta I} = \frac{1}{1-c_1}$$

– هدف حساب مضاعف الاستثمار هو معرفة أثر التغير في الاستثمار على مستوى التوازن الكلي وفق العلاقة: $\Delta Y = \alpha_I . \Delta I_0$

وبالتالي فمضاف الاستهلاك = مضاعف الاستثمار = مضاعف النموذج $\alpha = \alpha_c = \alpha_I = \frac{1}{1-c_1}$

3–2–2–2–الطريقة الثانية: عند التوازن : مجموع التسربات = مجموع الحقن .

مفهوم الحقن (الإضافات): في الدورة الاقتصادية هناك متغيرات تشكل حلقة تيار الدخل / الإنفاق، ففي حالتنا هذه يوجد قطاعين وهما العائلات (الاستهلاك) والمؤسسات (الاستثمار)، لذلك فالحقن هنا نعني به الاستثمار.

مفهوم التسربات (الضائع) : في الدورة الاقتصادية هناك متغيرات تتسرب من حلقة تيار الدخل / الإنفاق وهنا نعني بالتسربات فقط الادخار . **(لاحظ الشكل 04).**

الشكل–04– الحقن والتسربات

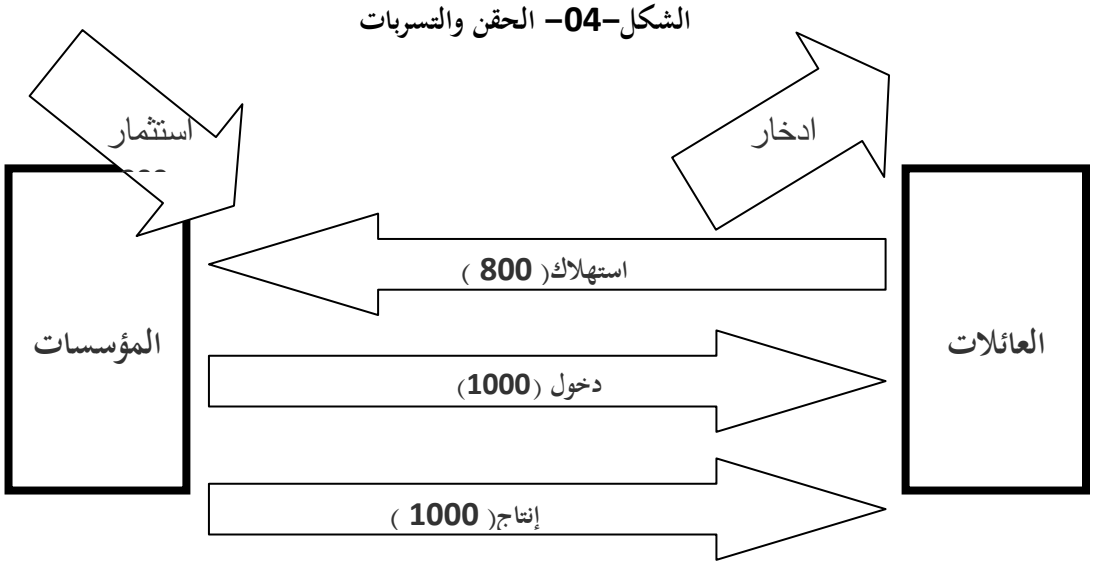

– لاحظ من الشكل أن العائلات تتلقى دخولا من المؤسسات (مقابل العمل) ، ومن المفروض أن تستخدم تلك الدخول في شراء إنتاج المؤسسات من جديد ... وهكذا ، ولكن من الممكن أن تقوم بعض العائلات من ادخار جزء من دخولها للمستقبل مما يؤدي إلى **تسرب** جزء من الدخل الكلي من حلقة دوران الدخل في الاقتصاد، لذلك يعتبر الادخار تسربا من حلقة الدخل.

ولإحداث التوازن يجب أن تستثمر المؤسسات مبلغا معادلا لما تسرب من الاقتصاد ، أي **تحقن** (تضيف) نفس المبلغ ، لذلك يعتبر الاستثمار حقنا للدورة الاقتصادية.

وبالتالي فشرط التوازن الجديد هو أن: مجموع التسربات = مجموع الحقن

وبالتالي : عند التوازن فإن : **الحقن= التسربات**

$$S = I$$

$$-C_0 + (1 - c_1)Y_d = I$$

$$(1 - c_1)Y_d = C_0 + I_0$$

$Y_e = \frac{(C_0 + I_0)}{1 - c_1}$ (وهي نفس نتيجة طريقة: العرض الكلي / الطلب الكلي).

مثال عددي:

نفترض المعلومات التالية لاقتصاد ما (وحدات نقدية):

– **معادلة الاستهلاك :** $C = 100 + 0.6\ Y_d$

– **معادلة الاستثمار :** $I = 200$

– **المطلوب:**

1– اشرح معالم دالة الاستهلاك ؟ ثم مثلها بيانيا ؟

2– أوجد مستوى الدخل التوازني، مع التمثيل البياني؟ أوجد مختلف المضاعفات مع التفسير الاقتصادي ؟.

3– لو افترضنا زيادة الاستهلاك التلقائي بـ 20 وحدة نقدية ما أثر ذلك على الدخل التوازني؟

4– لو افترضنا زيادة الاستثمار التلقائي بـ 40 وحدة نقدية ما أثر ذلك على الدخل التوازني؟

5- لو افترضنا زيادة كل من الاستهلاك التلقائي بـ 20 وحدة نقدية و الاستثمار التلقائي بـ 40 وحدة نقدية في نفس الوقت ما أثر ذلك على الدخل التوازني ؟.

6- لو انخفض الاستهلاك التلقائي بـ 10 وحدات نقدية ما أثر ذلك على الدخل التوازني؟

- **الإجابة:**

1- **دالة الاستهلاك** : $C = 100 + 0.6\ Y$ وبالمقارنة مع دالة الاستهلاك النظرية $C = C_0 + c_1\ Y$ نجد:

* **التفسير** : C تمثل الاستهلاك الكلي العائلي .

* $C_0 = 100$: الاستهلاك التلقائي المستقل عن الدخل.

* $c_1 = 0.6$: الميل الحدي للاستهلاك (مقدار التغير في الاستهلاك الكلي عندما يتغير الدخل الكلي بوحدة واحدة).

التمثيل البياني :

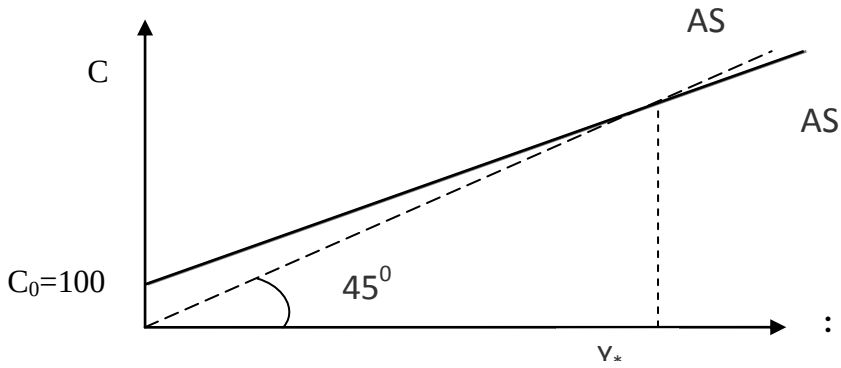

2- **إيجاد مستوى الدخل التوازني :**

عند التوازن : الطلب الكلي = العرض الكلي

$$\mathbf{AS = AD}$$

$$\mathbf{Y = C + I}$$

$$\mathbf{Y = (C_0 + c_1\ Y_d) + I_0}$$

$\mathbf{Y = C_0 + c_1\ Y_d + I_0}$ (لاحظ أنه لا توجد ضرائب وتحويلات ومنه $\mathbf{(Y = Y_d)}$).

ومنه : $\mathbf{Y = C_0 + c_1\ Y + I_0}$

$$\mathbf{Y - c_1\ Y = C_0 + I_0}$$

$$(1- c_1)\, Y = C_0 + I_0$$

$$Y_e = \frac{(C_0 + I_0)}{1-c_1}$$

$$Y_e = \frac{1}{1-c_1}\ (C_0 + I_0)$$ **(و هي معادلة التوازن).**

<u>التبسيط</u> : $Y_e = \alpha A_0$

تطبيق عددي : $Y_e = \frac{1}{1-0.6}\ (100+200) = 2.5\ (300) = 750$

$$\boxed{Y_e = 750}$$

التمثيل البياني :

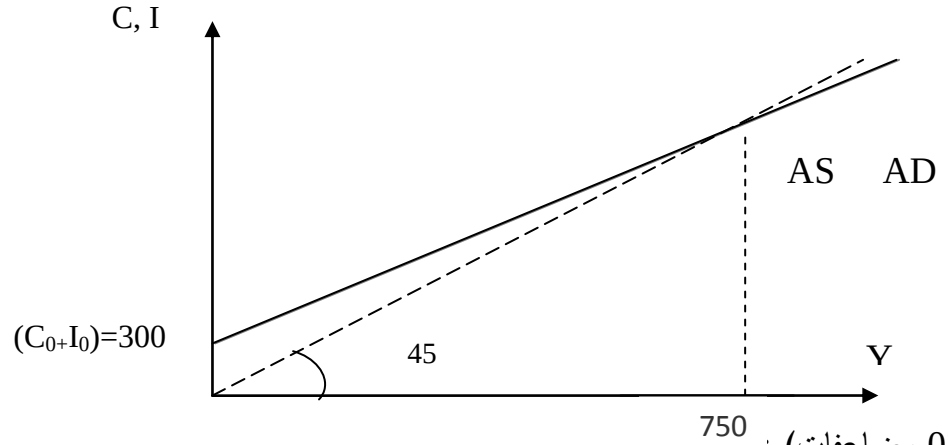

– **المضاعفات المستقلة** (03 مضاعفات) :

– **مضاعف النموذج : 2.5** $= \frac{1}{1-0.6} = \frac{1}{1-c_1} = \frac{\delta Ye}{\delta A} = \alpha$: كلما زاد الإنفاق المستقل A_0 (الاستهلاك + الاستثمار) بـ واحد دينار يزيد(يتضاعف) الدخل التوازني بـ 2.5 دينار.

– **مضاعف الاستهلاك : 2.5** $= \frac{1}{1-0.6} = \frac{\delta Ye}{\delta C} = \alpha_c$. كلما زاد الاستهلاك المستقل C_0 بـ واحد دينار يزيد(يتضاعف) الدخل التوازني بـ 2.5 دينار .

– **مضاعف الاستثمار :** $2.5 = \frac{1}{1-0.6} = \frac{\delta Ye}{\delta I} = \alpha_I$: كلما زاد الاستثمار المستقل I_0 بـ واحد دينار يزيد (يتضاعف) الدخل التوازني بـ 2.5 دينار .

3– لو افترضنا زيادة الاستهلاك التلقائي بـ 20 دينار : أي $\Delta C_0 = 20$ الأكيد أن الدخل سيزيد بمقدار ΔY ، وهناك عدة طرق لإيجاد قيمة الدخل التوازني الجديد :

– طريقة التعويض : $I = 200$, $C = \underline{120} + 0.6\,Y$ ومنه نحسب الدخل التوازني بالطريقة العادية:

شروط التوازن : الطلب الكلي = العرض الكلي

$$AS = AD$$

$$Y = C + I$$

$$Y = (C_0 + c_1\,Y_d) + I_0$$

$$Y'_e = \frac{1}{1-c_1}\,(C_0 + I_0)$$ و بالتعويض :

$$Y_e = \frac{1}{1-0.6}\,(120 + 200) = 2.5\,(320) = 800$$

$$\boxed{Y'_e = 800}$$

طريقة المضاعف :

بما أننا عرفنا مضاعف الاستهلاك بأن كل زيادة بـ 01 دينار تؤدي إلى زيادة الدخل بـ α دينار فإن زيادة الاستهلاك بـ 20 دينار ستؤدي إلى زيادة الدخل بـ 20 (2.5) = 50 .

رياضيا وباستخدام المضاف : $\alpha_c = \frac{\delta Ye}{\delta C} = \frac{1}{1-0.6} = 2.5$ ومنه:

$\Delta Y = \alpha_c \,.\, \Delta C_0$ ومنه : $\Delta Y = (2.5)\,.\,20 = 50$ وبالتالي :

$$Y'_e = Y_e + \Delta Y = 750 + 50 = \underline{800}$$

4– في حالة زيادة الاستثمار المستقل بـ 40 وحدة نقدية : لدينا $\Delta Y = \alpha_I \,.\, \Delta I_0$ **ومنه :**

$\Delta Y = 2.5\,(40) = 100$ وبالتالي : $Y''_e = 750 + 100 = \underline{850}$ ، سنحصل على نفس النتيجة بطريقة التعويض ($I = 240$) .

5– لو افترضنا زيادة كل من الاستهلاك التلقائي بـ 20 وحدة نقدية و الاستثمار التلقائي بـ 40 وحدة نقدية في نفس الوقت فإن الدخل التوازني سيتغير كما يلي :

$$\Delta Y = \alpha_c \,.\, \Delta C_0 + \alpha_I \,.\, \Delta I_0 = 50 + 100 = \underline{150}$$

ومنه : $Y_é = 750 + 150 = \underline{900}$

– سنحصل على نفس النتيجة بطريقة التعويض بـ (C_0= 120 ، I_0 = 140 في المعادلة الأولى).

6– لو انخفض الاستهلاك التلقائي بـ 10 وحدات نقدية :

$$\Delta Y = \alpha_c \,.\, \Delta C_0 = \frac{1}{1-0.6}\,(-10) = 2.5\,(-10) = -25$$

ومنه : $Y_6 = 750 - 25 = \underline{725}$ ، و سنحصل على نفس النتيجة بطريقة التعويض بـ (**C_0= 90** ، I_0 = **200** في المعادلة الأولى).

دخل التشغيل التام (الكامل):

يتكرر استخدام هذا المصطلح الاقتصادي كثيرا في الاقتصاد الكلي، والمقصود به هو مستوى الدخل الكلي المتحصل عليه في حالة استخدام (تشغيل) كل الطاقات العاطلة في البلد، أي في حالة الوصول إلى هذا المستوى فإننا نكون قد شغلنا كل القدرات والموارد المتاحة في هذا الاقتصاد بشكل كامل، أو على الأقل عند أقصى الإمكانيات (معدل بطالة في أدناه).

وبالتالي فكل توسع في الاستهلاك والاستثمار سيقربنا من مستوى التشغيل التام، وكل انكماش في الاستهلاك والاستثمار سيبعدنا على مستوى دخل التشغيل التام (الكامل).

كما أن الفرق بين مستوى الدخل في التشغيل التام ومستوى الدخل في أي نقطة يطلق عليه الفجوة الاقتصادية، وتحديدا فجوة تضخمية إذا كان الدخل الجاري أكبر من دخل التشغيل التام $\mathbf{Y_e > Y^*}$، أو فجوة انكماشية إذا كان الدخل الجاري أقل من دخل التشغيل التام ($\mathbf{Y_e < Y^*}$) الذي نطمح للوصول إليه مستقبلا.

3–3–التوازن في حالة 03 قطاعات (إضافة القطاع الحكومي).

– أشرنا في البداية أن هناك أربعة قطاعات (العائلات ، المؤسسات (الأعمال) ، الحكومة ، العالم الخارجي (صادرات وواردات).

– في هذه المحاضرة سنُدخل الحكومة في النموذج للاقتراب أكثر من الواقع، ونفترض عدم وجود قطاع خارجي ، أي أن الدولة ليست لها مبادلات تجارية مع الخارج (اقتصاد مغلق).

– وبالتالي سيصبح لدينا في هذه الحالة : ثلاثة قطاعات، العائلات (الطلب للاستهلاك) ، المؤسسات (الطلب للاستثمارات) و الحكومة (الطلب للإنفاق العام) .

– إضافة الحكومة للنموذج يعني أن هناك ضرائب و تحويلات (إعانات) ، بمعنى آخر أن الدولة سيكون دورها هو تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق تطبيق السياسات الاقتصادية المناسبة للدولة، و كما هو معروف فالمقصود بالسياسة الاقتصادية هو:

أ– **السياسة النقدية :** مجموع الإجراءات والقوانين والتنظيمات والقواعد التي تنظم المعاملات النقدية للدولة، باستخدام أدوات السياسة النقدية وهي (الاحتياطي الإجباري، إعادة الخصم، السوق المفتوحة، الإصدار النقدي، أسعار الفائدة و الأدوات الكيفية الخاصة بالبنك المركزي ..)

ب– **السياسة المالية :** مجموع الإجراءات والقوانين والتنظيمات والقواعد التي تنظم المعاملات المالية للدولة، باستخدام أدوات السياسة المالية وهي : الضرائب (اقتطاعات إجبارية من دخول الأفراد والمؤسسات)، التحويلات (إعانات محولة للأفراد والفئات الاجتماعية محدودة الدخل دون مقابل)، الإنفاق الحكومي (نفقات التسيير والتجهيز للحكومة ..).

ج–السياسة التجارية: مجموع الإجراءات والقوانين والتنظيمات والقواعد التي تنظم المعاملات التجارية للدولة.

د–سياسات الصرف الأجنبي: مجموع الإجراءات والقوانين والتنظيمات والقواعد التي تنظم عمليات الصرف الأجنبي، فيكون سعر الصرف ثابتا إن قامت الدولة بتثبيته ومراقبته، ويكون حرا (عائما) إن لم تتدخل الدولة وتركت الحرية الكاملة للعرض والطلب في تحديد السعر التوازني، كما يمكن أن يكون سعر الصرف حرا مع إدارته نحو هوامش تقلب محددة.

– **لاحظ أنه في هذه الدراسة:**

– سنرمز للضرائب على الدخل بالمعادلة: $T = T_0 + t\,Y$ ، حيث T تمثل الضرائب الكلية على الدخل بينما Y يرمز كالعادة للدخل الكلي، أما (t) فترمز لنسبة (معدل) الضرائب من الدخل الكلي ، عملية الجمع(+) تعني أن العلاقة طردية بين الضرائب والدخل الكلي، حيث كلما زاد الدخل الكلي تزيد حصيلة الحكومة من الإيرادات الضريبية .

التمثيل البياني لدالة الضرائب:

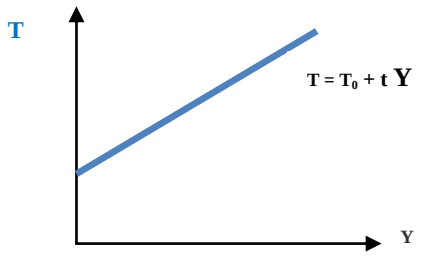

– سنرمز للتحويلات (إعانات الأفراد) بالمعادلة : $TR = TR_0 - t_r Y$ حيث TR تمثل التحويلات الكلية للأفراد بينما Y يرمز كالعادة للدخل الكلي، أما (tr) فترمز لنسبة (معدل) التحويلات من الدخل الكلي، عملية الطرح(–) تعني أن العلاقة عكسية بين التحويلات والدخل الكلي، حيث كلما زاد الدخل الكلي تنخفض مخصصات الحكومة من التحويلات نحو الأفراد .

التمثيل البياني لدالة التحويلات

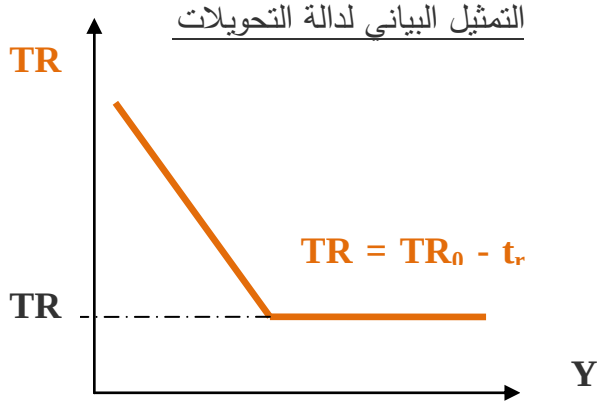

– **سنعود الآن للنموذج**: ونبحث عن مستوى التوازن في حالة ثلاثة قطاعات :

– رمزنا للاستهلاك الكلي بالرمز : C

– رمزنا للاستثمار الكلي بالرمز : I

– و سنرمز للإنفاق الحكومي بالرمز : G

–الضرائب بالرمز : T

–التحويلات بالرمز : TR

وفي هذه الحالة ستتغير تركيبة دالة الاستهلاك، لأن المستهلكين سيتأثرون بالضريبة الحكومية، حيث أن دخول المستهلكين سوف تنقص بمقدار الضرائب المفروضة عليها، وفي نفس الوقت ستزداد بمقدار التحويلات الممنوحة لها، ليصبح كما يلي :

دالة الاستهلاك:

$$C = C_0 + c_1 Y_d$$
$$= C_0 + c_1 (Y - T + TR)$$
$$= C_0 + c_1 \underbrace{\{Y - \underbrace{(T_0 + tY)} + \underbrace{(TR_0 - t_r Y)}\}}_{Y_d}$$

– ومنه يصبح النموذج كما يلي :

عند التوازن : الطلب الكلي = العرض الكلي

$$AS = AD$$

$$Y = C + I + G$$

$$Y = (C_0 + c_1 Y_d) + I_0 + G_0$$

(لاحظ أنه الآن توجد ضرائب وتحويلات ومنه : $(Y_d = Y - T + TR)$

ومنه: $$Y = C_0 + c_1(Y- (T_0+tY) + (TR_0-t_r Y)) + I_0 +G_0$$

$$Y = C_0+ c_1Y - c_1T_0 -c_1tY + c_1TR_0 - c_1t_rY + I_0 + G_0$$

باستخراج الدخل كعامل مشترك نجد: $(1- c_1 + c_1t + c_1t_r) Y = C_0+ I_0 + G_0 - c_1T_0 + c_1TR_0$

وبالتالي: $Y_e = \frac{1}{1-c_1+c_1t+c_1tr} (C_0+ I_0 + G_0 - c_1T_0 + c_1TR_0)$ (و هي معادلة التوازن).

$Y_e = \alpha A_0$ (لاحظ أن الدخل التوازني دائما عبارة عن αA_0 ، ولكن قيمتهما يختلفا حسب المعطيات والقطاعات)

2) – المضاعفات المستقلة :

كما بينا سابقا فإن عدد المضاعفات يساوي دائما عدد المتغيرات المستقلة المشكلة لـ A_0 + واحد .

في هذه الحالة نلاحظ أن A_0 بها خمسة متغيرات وهي : الاستهلاك ، الاستثمار، الإنفاق الحكومي ، الضرائب والتحويلات) .

إذن عدد المضعفات يساوي 5 +1 = 6 مضاعفات ، سنقوم بتفسيرها اقتصاديا فيما يلي:

– مضاف الاستهلاك : $\alpha_c = \frac{1}{1-c_1+c_1t+c_1tr}$ (إذا زاد الاستهلاك المستقل بدينار ، يزيد الدخل التوازني بـ α_c دينار) ، قيمة الزيادة في الدخل هي : $\Delta Y = \alpha_c . \Delta C_0$.

– مضاف الاستثمار : $\alpha_I = \frac{1}{1-c_1+c_1t+c_1tr}$ (إذا زاد الاستثمار بدينار ، يزيد الدخل التوازني بـ α_I دينار) ، قيمة الزيادة في الدخل هي : $\Delta Y = \alpha_I . \Delta I_0$.

– مضاف الانفاق الحكومي : $\alpha_G = \frac{1}{1-c_1+c_1t+c_1tr}$ (إذا زاد الإنفاق الحكومي بدينار ، يزيد الدخل التوازني بـ α_G دينار) ، قيمة الزيادة في الدخل هي : $\Delta Y = \alpha_G . \Delta G$.

– مضاعف الضرائب : $\alpha_T = \frac{-c_1}{1-c_1+c_1t+c_1tr}$ (إذا زاد الإنفاق الحكومي بدينار ، **ينخفض** الدخل التوازني بـ α_T دينار، لأن العلاقة عكسية بين الضرائب والدخل التوازني ، لاحظ إشارة (–)) ، قيمة الانخفاض في الدخل هي : $\Delta Y = \alpha_T . \Delta T$.

– مضاعف التحويلات : $\alpha_{TR} = \frac{c_1}{1-c_1+c_1t+c_1tr}$: (إذا زادت التحويلات بدينار ، يزيد الدخل التوازني بـ α_{TR} دينار) ، قيمة الزيادة في الدخل هي : $\Delta Y = \alpha_{TR} . \Delta TR$.

– مضاعف النموذج : $\alpha = \frac{1}{1-c_1+c_1t+c_1tr}$ ، (إذا زاد الإنفاق المستقل A_0 بدينار ، يزيد الدخل التوازني بـ α دينار) ، قيمة الزيادة في الدخل هي: $\Delta Y = \alpha . \Delta (A_0)$.

3–3–1–السياسة المالية للحكومة وأثرها على الميزانية الحكومية والتوازن الاقتصادي:

3–3–1–1–ميزانية الحكومة :

تعتبر الحكومة قطاعا مستقلا ماليا وإداريا، بحيث أنها تمتلك ميزانية خاصة بها تتكون من قسمي الإيرادات والنفقات، وعلى القارئ العودة لكتب المالية العامة للمزيد من التفصيل والتعمق، ويمكن تلخيص مكونات الميزانية الحكومية في شكلها المبسط التالي:

ميزانية الحكومة

الإيرادات الحكومية=عائدات الضرائب = $T=T_0+tY$	النفقات الحكومية = $G= G_0 + TR$
* الضرائب: – الضرائب المستقلة عن الدخل: – رسوم مختلفة – الغرامات المختلفة – رسوم جمركية – ضرائب جزافية – ضرائب أخرى (جباية نفطية..) T_0 – الضرائب المرتبطة بالدخل: نسبة من الدخول: tY	* الإنفاق العام (المخطط): – الرواتب والأجور: – التجهيزات و الصيانة: – إقامة المشاريع(استثمار عام أو مخطط): G_0 * التحويلات: – التحويلات الاجتماعية: إعانات مادية مباشرة لذوي الدخل المحدود: (العجزة، الأرامل، المسنين، المعاقين، ذوي الحقوق، ....). – إعانات نقدية مباشرة للأجور. – الإعانات العينية. – إعانات للبطالين. TR
رصيد الميزانية= BS (في حالة عجز)	رصيد الميزانية = BS (في حالة فائض)

من خلال شكل الميزانية، يتضح أن رصيد الميزانية يكون موجبا في حالة ما إذا كانت الإيرادات الحكومية (عائدات الضريبة) أكبر من النفقات الحكومية، والعكس صحيح، وإذا رمزنا لرصيد الميزانية بالرمز BS فإننا نحصل على الصياغة العامة له كما يلي:

$$BS = T - (G+TR)$$

$$BS = (T_0+t.Y) - (G+(TR_0- tr.Y))$$

التمثيل البياني: للتبسيط نهمل قيم trY و T_0 لأنهما قيمتان صغيرتان مقارنة بالباقي وكذلك للحصول على دالة خطية من الشكل :أ س + ب :

ومنه تصبح الدالة: $BS = t.Y - (G+TR_0)$

التمثيل البياني لرصيد الميزانية

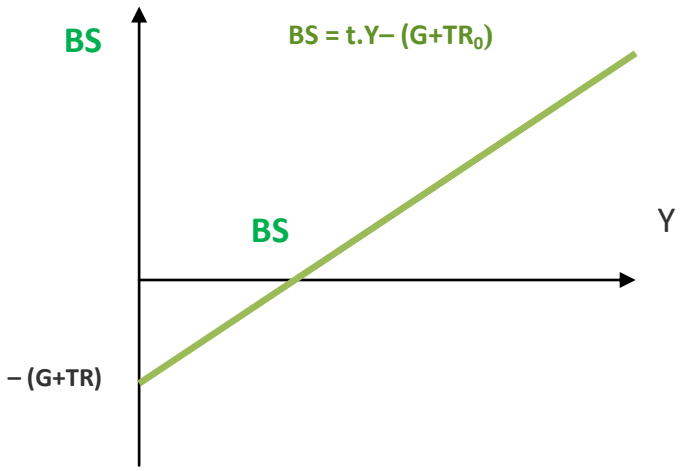

3-3-1-2- كيف تعمل السياسة المالية: السياسة المالية لها العديد من المسميات كالسياسة الحكومية وسياسة الميزانية أو الضريبية، وذلك لارتباطها بأدواتها الخاصة والتي تتمثل في الضرائب والإنفاق الحكومي والتحويلات. (لاحظ أن الأدوات هي نفسها مكونات ميزانية الحكومة)، ولغرض التبسيط في التحليل علينا أن نكون أولا متفقين على صحة العبارات التالية:

- زيادة الضرائب على الدخول تؤدي إلى تخفيض استهلاك الأفراد.
- انخفاض الاستهلاك يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي.
- انخفاض الطلب الكلي يؤدي إلى تراجع الأسعار .
- تراجع الأسعار يؤدي إلى الركود (انخفاض الإنتاج (المبيعات)).
- انخفاض الإنتاج يؤدي إلى تسريح العمال ووقف التوظيف.
- تسريح العمال ووقف التوظيف يؤدي إلى زيادة مستوى البطالة.
- زيادة البطالة تؤدي إلى انهيار الحياة الاجتماعية.
- انهيار الحياة الاجتماعية يؤدي إلى تدخل الحكومة عن طريق السياسة المالية المناسبة.

في الحالة السابقة على الحكومة تخفيض الضرائب على الدخول وزيادة الإنفاق العام للعودة إلى انتعاش الطلب الكلي ومن ثم عودة حلقة الإنتاج والتوظيف.

وهو ما نادى به كينز لمعالجة أزمة الركود الاقتصادي التي عرفها العالم في سنة 1929

وبالتالي:

****السياسة المالية الانكماشية (المخفضة للطلب الكلي)، تتمثل في:**

– **زيادة** الضرائب على الأفراد تزيد من إيرادات الحكومة وبالتالي تؤدي إلى فائض الميزانية، **لكنها** تؤثر سلبيا على الاستهلاك العائلي، **وتخفض** الطلب الكلي.

– **انخفاض** الإنفاق الحكومي يؤدي إلى **تخفيض** الطلب الكلي.

– **انخفاض** التحويلات الحكومية يؤدي إلى **تخفيض** الطلب الكلي.

**** السياسة المالية التوسعية (المحفزة لارتفاع الطلب الكلي)، تتمثل في:**

– **انخفاض** الضرائب على الأفراد تخفض من إيرادات الحكومة وبالتالي تؤدي إلى عجز(تدهور) الميزانية، **لكنها** تؤثر ايجابيا على الاستهلاك العائلي، **وارتفاع** الطلب الكلي.

– **زيادة** الإنفاق الحكومي يؤدي إلى **زيادة** الطلب الكلي.

– **زيادة** التحويلات الحكومية يؤدي إلى **زيادة** الطلب الكلي.

خلاصة:

كل سياسة مالية توسعية ستقربنا من مستوى التشغيل التام، وكل سياسة مالية انكماشية ستبعدنا على مستوى دخل التشغيل التام(الكامل).

3-3-1-2-سياسة الميزانية المتوازنة: وهي طريقة تنتهج من قبل الحكومة لغرض زيادة وتحفيز الطلب الكلي مع المحافظة على توازن الميزانية الحكومية (المحافظة على رصيدها مستقرا وليس بالضرورة متوازنة حسابيا).

ولكن نحن نعلم أن زيادة الإنفاق يؤدي إلى عجز (تدهور) الميزانية الحكومية، رغم ارتفاع الطلب الكلي، لذلك تعمل الحكومة على فرض ضرائب مستقلة مساوية لقيمة الإنفاق العام حتى تبقى الميزانية متوازنة (مستقرة)، والسؤال المطروح هنا، هل زيادة الإنفاق العام بنفس قيمة زيادة الضرائب المستقلة سيزيد من قيمة الطلب الكلي؟

– يعتقد الكثير من الطلبة أن الزيادة المساوية في الضرائب والإنفاق ليس لها أثر على مستوى الدخل.

ولكن الحقيقة غير ذلك، لسبب بسيط هو أن أثر مضاعف الضرائب يختلف عن أثر مضاعف الإنفاق العام كما سنرى ذلك في المثال التالي:

مثال: نفترض زيادة متساوية في الضرائب المستقلة T_0 والإنفاق العام **G**، فما أثر ذلك على الميزانية الحكومية والدخل الوطني؟.

الحل: أولا: ستبقى الميزانية الحكومية محافظة على رصيدها الأولي (متوازنة، أو بنفس الرصيد) لأننا أضفنا قيمتين متساويتين لطرفي الميزانية.

ثانيا: أما التأثير على الدخل فسنرى ذلك كما يلي:

– زيادة متساوية في الضرائب المستقلة والإنفاق العام أي: $\Delta G=\Delta T_0$

قبل الزيادة كان التوازن كما يلي: $Y = \frac{1}{1-c_1}.(I_0+C_0 - c_1T_0+G) = \alpha.(I_0+C_0 - c_1T_0+G)$

بعد الزيادة المتساوية تصبح المعادلة كما ياي: $Y +\Delta Y = \alpha.(I_0 +C_0+(G+\underline{\Delta G}) - c_1(T_0+\underline{\Delta T_0}))$

ومنه : $Y +\Delta Y = \alpha.(I_0 +C_0+G+\Delta G - c_1T_0 - c_1\Delta T_0)$

ومنه : $Y +\underbrace{\Delta Y = \alpha.(I_0 +C_0+G - c_1T_0)}_{Y} - \alpha c_1\Delta T_0+ \alpha\Delta G$

ومنه : بما أن $\Delta G=\Delta T_0$ **(زيادة متساوية في الضرائب المستقلة والإنفاق العام) :**

فإن: $\Delta Y = - \alpha c_1\Delta G + \alpha\Delta G$

$= \alpha (1-c_1) (\Delta G)$

ونعلم أن: $\alpha = \frac{1}{1-c_1}$ **فبالتعويض في المعادلة نجد:** $\Delta Y = \frac{1}{1-c_1} (1-c_1) (\Delta G)$

وبالتالي[8]**:** $\Delta Y = \Delta T_0=\Delta G$

الخلاصة: نظرية: HAVELMO : الزيادة المتساوية في الضرائب المستقلة والإنفاق العام تؤدي إلى المحافظة على توازن الميزانية الحكومية (المحافظة على رصيد الميزانية)، ولكن تؤدي إلى زيادة في مستوى الدخل التوازني بنفس قيمة الزيادة ($\Delta Y = \Delta T_0=\Delta G$). حيث $t=0$

[8] – تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة، الجزائر، 2004، ص222

ويمكن استخلاص نتيجة أخرى مهمة من خلال العبارة السابقة، وهو أن مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي الواحد الصحيح، لأن: $\Delta Y = \Delta G$ أي أن: $\Delta Y = 1 . \Delta G = 1 . \Delta T_0$ ويمكن كتابتها أيضا:

$$\alpha_{BS} = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = 1$$

التفسير: عند زيادة(انخفاض) الإنفاق و الضرائب بوحدة واحدة، فإن الدخل الوطني يزيد(ينخفض) بوحدة واحدة أيضا.

- **تأثير الزيادة في معدل الضرائب (t) على مستوى الدخل التوازني (بافتراض $T_0=0$).**

$$\Delta Y = \alpha . A$$

قبل زيادة معدل الضريبة فإن مستوى الدخل التوازني يكون وفق العبارة التالية:

$$Y = \frac{1}{1-c_1+c_1 t} (A)$$

أما **بعد** زيادة معدل الضريبة (t') ، فستكون عبارة الدخل التوازني الجديدة كما يلي:

$$Y' = \frac{1}{1-c_1+c_1 t'} (A)$$

ومنه مقدار التغير سيكون وفق العبارة التالية:

$$\Delta Y = Y' - Y$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c_1+c_1 t'} (A) - \frac{1}{1-c_1+c_1 t} (A)$$

بإخراج الإنفاق المستقل كعامل مشترك **(A)** نحصل على:

$$\Delta Y = \left\{\frac{1}{1-c_1+c_1 t'} - \frac{1}{1-c_1+c_1 t}\right\} (A)$$

$$\Delta Y = \left\{\frac{(1-c_1+c_1 t)-(1-c_1+c_1 t')}{(1-c_1+c_1 t')(1-c_1+c_1 t)}\right\} (A)$$

$$\Delta Y = \left\{\frac{-c_1 t' + c_1 t}{(1-c_1+c_1 t')(1-c_1+c_1 t)}\right\} (A)$$

$$\Delta Y = -c1\,(t' - t)\quad \frac{1}{(1-c_1+c_1t')}\,\frac{1}{(1-c_1+c_1t)}\,(A)$$

نعرف أن: $\Delta t = t' - t$ وبالتعويض في البسط: $-c_1(t'-t) = -c_1\Delta t$

و بعد الاختصارات نجد:

$$\Delta Y = -c_1\Delta t\ \alpha_t\ \underbrace{\alpha\ A}_{Y}$$

وبما أن : $Y = \alpha\ .\ A$ فيمكن اختصار العبارة إلى:

$$\boxed{\Delta Y = -c_1\ \alpha_t\ \Delta t\ Y \qquad < 1}$$

تأثير الزيادة في معدل الضرائب (t) على مستوى الدخل التوازني: $\Delta Y = -c_1\ \alpha_t\ \Delta t\ Y < 1$

– **ملاحظة:** في حالة زيادة متساوية في الضرائب الكلية والإنفاق العام بنفس القيمة: $G = T_0 + t.Y$

فسيعطي لنا نفس نتيجة الزيادة في الضرائب المستقلة والإنفاق العام أي: $\alpha_{BS} = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = 1$

التوازن في حالة وجود القطاع الحكومي بطريقة: مج الحقن= مج التسربات

لدينا : **مج الحقن= مج التسربات**

$$S + T = I + G + TR$$

$$(S_0 + s_1 Y_D) + (T_0 + tY) = I_0 + G_0 + TR - trY$$

$$-C_0 + (1-c_1)\{Y - (T_0 + tY) + (TR_0 - t_r Y)\} + (T_0 + tY) = I_0 + G_0 + TR - trY$$

بعد فك الأقواس وتحويل المتغيرات نحصل على:

$$Y_e = \frac{1}{1 - c_1 + c_1 t + c_1 tr}\quad (C_0 + I_0 + G_0 - c_1T_0 + c_1TR_0)$$

(و هي معادلة التوازن).

$$Y_e = \alpha A_0$$

نلاحظ أن الدخل التوازني دائما عبارة عن αA_0 ولكن قيمتهما يختلفا حسب المعطيات والقطاعات.

مثال تطبيقي :

– **لتكن لدينا معلومات عن اقتصاد دولة افتراضية:**

– الاستهلاك التلقائي = 50 ، الميل الحدي للاستهلاك = 0.6 ، الإنفاق الحكومي = 100 ، الاستثمار المخطط =60 ، الضرائب المستقلة = 40 ، معدل الضرائب = 0.3 ، التحويلات التلقائية = 20 ، معدل التحويلات = 0.2

– المطلوب :

1– إيجاد مستوى الدخل التوازني، بطريقة الدخل – الإنفاق و طريقة الحقن– التسربات ؟

2– أوجد مختلف المضاعفات مع التحليل الاقتصادي ؟

3– في حالة زيادة الاستثمار المستقل ليصبح 80 ، ما هي انعكاسات ذلك على مستوى الدخل التوازني، استخدم طريقتي التعويض والمضاعف ؟

الإجابة:

1 –**طريقة الإنفاق – الدخل:**

الطلب الكلي = العرض الكلي

$$AS = AD$$

$$Y = C + I + G$$

$$Y = (C_0 + c_1 Y_d) + I_0 + G_0$$

$$Y = C_0 + c_1(Y- (T_0+tY) + (TR_0-t_r Y)) + I_0 +G_0$$

$$Y_e = \frac{1}{1-c_1+ c_1t + c_1tr} \quad (C_0+ I_0 + G_0 - c_1T_0 + c_1TR_0)$$

ومنه: $$Y_e = \frac{1}{1-0.6+(0.6)0.3 + 0.6(0.2)} \quad (50+ 60 + 100 - 0.6(40) + 0.6(20))$$

$$Y_e = \frac{1}{0.7} (198) = 1.42(198) = 281.16$$

1 طريقة الحقن– التسربات:

عند التوازن: **مج الحقن= مج التسربات**

$$S + T = I + G+TR$$

$$(S_0+s_1Y_D) + (T_0+ tY) = I_0 + G_0 +TR-trY$$

$$C_0 + (1-c_1) \{Y- (T_0+tY)+(TR_0-t_rY)\} + (T_0+ tY) = I_0 + G_0 + TR-trY$$

بعد فك الأقواس وتحويل المتغيرات نحصل على:

$$Y_e = \frac{1}{1-c_1+ c_1t + c_1tr} \quad (C_0+ I_0 + G_0 - c_1T_0 + c_1TR_0)$$ (و هي معادلة التوازن).

ومنه: $$Y_e = \frac{1}{1-0.6+(0.6)0.3 + 0.6(0.2)} \quad (50+ 60 + 100 - 0.6(40) + 0.6(20))$$

$$Y_e = \frac{1}{0.7} (198) = 1.42(198) = 281.16$$

$$\boxed{Y_e= 281.16}$$

3-4- التوازن الاقتصادي في ظل الاقتصاد المفتوح

يقصد بالاقتصاد المفتوح: وجود عالم خارجي يتعامل معه اقتصاد الدولة، أي وجود الصادرات والواردات، حيث سنرمز للصادرات بالرمز **X** والواردات بالرمز **M**.

نفترض منذ البداية أن الصادرات مستقلة عن الدخل لأنها ترتبط بطلب الدول الخارجية على السلع المحلية لاقتصادنا.

كما نفترض أن الواردات هي دالة للدخل الوطني، لأنها ترتبط بطلبنا على السلع الخارجية (الأجنبية)، حيث تخصص الدولة سنويا مبلغا مستقلا عن الدخل لاقتناء سلعا أجنبية ضرورية (أدوية، أغذية...)، إضافة لنسبة من الدخل الوطني لاقتناء المزيد من السلع الأجنبية في حدود ما تسمح به القدرات المالية للدولة.

وبالتالي نحصل على دالة الواردات:

$$M = M_0 + mY$$

حيث: **m** الميل الحدي للواردات، أي مقدار الزيادة في الواردات عند زيادة الدخل الوطني بـ وحدة واحدة.

M_0 تمثل الواردات المستقلة عن الدخل.

كما يعرف الفرق **X-M** بفائض الميزان التجاري أو صافي الصادرات ويرمز له بـ $N_x = X-(M_0+mY)$

3-4-1-التوازن الكلي بطريقة المضاعف:

بافتراض أن كل الدوال مكتملة، يصبح التوازن الكلي بوجود أربع قطاعات كما يلي:

عند التوازن : الطلب الكلي = العرض الكلي

$$AS = AD$$

$$Y = C + I + G + X - M$$

$$Y = (C_0 + c_1 Y_d) + I_0 + G_0 + X_0 - (M_0 + mY)$$

$$Y = (C_0 + c_1 (Y - (T_0 + tY) + (TR_0 - t_r Y)) + I_0 + G_0 + X - M_0 - mY$$

بعد فك الأقواس وتحويل المتغيرات نحصل على:

$$\mathbf{Y_e = \frac{1}{1-c_1+c_1t+c_1tr+m}\ (C_0+I_0+G_0-c_1T_0+c_1TR_0+X_0-M_0)}$$

وهي معادلة التوازن في حالة وجود كل القطاعات واكتمال كل الدوال.

3-4-2- التوازن الكلي بطريقة: مج الحقن= مج التسربات:

مج الحقن= مج التسربات

$$S + T + M = I + G + TR + X$$

$$(S_0+s_1Y_D) + (T_0+tY)+M_0+mY + = I_0 + G_0 + X_0 + TR - trY$$

$$-C_0 + (1-c_1)\{Y-(T_0+tY)+(TR_0-t_rY)\} + (T_0+tY)+(M_0+mY) = I_0 + G_0 + X_0 + TR - trY$$

بعد فك الأقواس وتحويل المتغيرات نحصل على:

$$\mathbf{Y_e = \frac{1}{1-c_1+c_1t+c_1tr+m}\ (C_0+I_0+G_0-c_1T_0+c_1TR_0+X_0-M_0)}$$

<u>المضاعفات</u>:

إضافة للمضاعفات التي رأيناها سابقا، فإن الاقتصاد المفتوح يولد أيضا مضاعفين جديدين وهما:

مضاعف الواردات $\boldsymbol{\alpha_M = \frac{\Delta Y}{\Delta M} = -\frac{1}{1-c_1+c_1t+c_1tr+m}}$

نلاحظ أن الإشارة سالبة وتعني أن زيادة الواردات بوحدة نقدية واحدة تؤدي إلى تخفيض الدخل بـ $\boldsymbol{\alpha_M}$ وحدة نقدية. والعكس صحيح في كل المضاعفات.

مضاعف الصادرات (مضاعف التجارة الخارجية)= $\boldsymbol{\alpha_X = \frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{1}{1-c_1+c_1t+c_1tr+m}}$

نلاحظ أن الإشارة موجبة وتعني أن زيادة الصادرات بوحدة نقدية واحدة تؤدي إلى زيادة الدخل بـ $\boldsymbol{\alpha_M}$ وحدة نقدية.

3-4-3-فائض الميزانية في الاقتصاد المفتوح:

$$BS = T - (G+TR)$$

نلاحظ أن عبارة فائض الميزانية هي نفسها في حالة الاقتصاد المفتوح، لكونها تتعلق بمكونات الميزانية الحكومية، وبالتالي ستتأثر بقيم أدوات السياسة المالية (الضرائب، الإنفاق العام، التحويلات).

ولكن **السؤال المطروح** الآن: هل كل تغيير في رصيد الميزانية هو ناتج عن سياسة مالية؟.

الجواب يتوقف على السياسة الاقتصادية في البلد المعني، فإذا كانت السياسة المالية وحدها تعمل، فإن التغير في رصيد الميزانية مصدره السياسة المالية فقط (وهذا أمر غير ممكن من الناحية الواقعية).

والتفسير جد بسيط في المثال التالي:

الحالة الأولى: نفترض المعلومات التالية:

$TR=50, \quad G= 100, \quad t=0.5, \quad Y= 1000$.

المطلوب: حساب BS ؟

الجواب:

$$BS = T - (G+TR)$$
$$BS = t.Y - (G+TR_0)$$
$$BS = 0.5(1000) - (100+50)$$
$$BS = 500 - (150)$$
$$BS_1 = 350$$

الحالة الثانية: نفس المعلومات مع زيادة الإنفاق بـ 50 ون

$TR=50, \quad G=\mathbf{150}, \quad t=0.5 \quad Y= 1000$

المطلوب: حساب **BS**؟ وما هو سبب التغير في رصيد الميزانية؟

الجواب: بنفس الطريقة:

$$BS = T - (G+TR)$$
$$BS = t.Y - (G+TR_0)$$
$$BS = 0.5(1000) - (150+50)$$
$$BS = 500 - (250)$$
$$BS_2 = 300$$

نلاحظ أن الفرق: $\Delta BS = BS_2 - BS_1 = 300-350 = -50$

سبب التغير هو زيادة الإنفاق ب 50 ون، أي سببه سياسة مالية توسعية.

الحالة الثالثة: نفس معطيات الحالة الأولى مع ثبات قيمة الإنفاق العام وتغير قيمة الدخل ليصبح مساوي لمستوى دخل التشغيل التام:

$TR=50, \quad G=100, \quad t=0.5 \quad Y^* = 1200$

المطلوب حساب **BS**؟ ما سبب التغير في رصيد الميزانية؟

الجواب: بنفس الطريقة

$$BS^* = t.Y - (G+TR_0)$$

$$BS^* = 0.5(1200) - (100+50)$$

$$BS^* = 600 - 150$$

$$BS^* = 450$$

$$\Delta BS = BS_3 - BS_1 = 450-350 = 100$$

سبب التغير هو زيادة في مستوى الدخل (التشغيل التام)، وليس بسبب زيادة الإنفاق أو التحويلات والضرائب وبالتالي يمكن أن **نخلص إلى ما يلي:**

فائض الميزانية لا يبين لنا حقيقة تأثير السياسة المالية (مدى فعاليتها)، وذلك لأن قيمة رصيد الميزانية يمكن أن يتغير بسب تغير الدخل نفسه، مع ثبات قيم أدوات السياسة المالية (أو تغيرها بصورة متزامنة مع تغير الدخل)، لذلك لا نعرف هل تغير رصيد الميزانية كانت بسبب السياسة المالية التي تم تطبيقها أم لا.

ولكن فائض **ميزانية التشغيل التام** يزيل هذا الالتباس، ببساطة لأن مستوى الدخل يكون ثابتا ولا يؤثر على تغير قيمة فائض الميزانية، بيد أن تغيير هذا الأخير سيكون منطقيا بسبب تغير قيم أدوات السياسة المالية فقط.

خلاصة: فائض ميزانية التشغيل التام BS^* يعتبر مقياسا جيدا لمدى فعالية السياسة المالية.

3-4-4- فجوة الناتج الكلي (التغير في رصيد الميزانية):

من خلال ما سبق يمكن استنتاج:

فجوة الناتج الكلي:

$$\Delta BS^{*}=tY^{*}-tY$$

وحصيلة الضريبة الضائعة:

$$t=\frac{\Delta BS^{*}}{Y^{*}-Y}$$

3-4-5-القيد المالي للاقتصاد المفتوح:

يقصد بالقيد المالي، الكيفية التي يتم بها تمويل الطلب الكلي[9]، فمن خلال عبارة الحقن والتسربات:

$$S + T + M = I + G + TR + X$$

يمكن إجراء بعض التغييرات على المعادلة كما يلي:

ومنه تصبح لدينا:

$$\underbrace{(S-I) + (T-(G+TR))}_{BS} = \underbrace{(X-M)}_{N_x} = 0$$

- **ففي حالة عدم وجود عالم خراجي:** $Nx = 0$ **فإن:** $(S-I) + (T-(G+TR)) = 0$

أي: $B_S = I-S$ وتعني أن الميزانية هي الممول للاستثمار في حالة عدم كفاية الادخار الكلي، أما في حالة تساوي الادخار والاستثمار فإن فائض الميزانية يفترض أنه سيساوي الصفر.

- وفي حالة وجود عالم خارجي: $Nx \neq 0$ فإن: $(S-I) + (T-(G+TR)) = Nx$

ومنه: $B_S - Nx = (I-S)$ وهذا يعني: أن الاستثمار سيمول من ميزانية الحكومة أو اللجوء للعالم الخارجي (الاقتراض) في حالة عدم كفاية الادخار الكلي.

ومما سبق يتبين لنا أن السياسة المالية تلعب دورا مهما في الاقتصاد، ولكن السؤال المطروح الآن: هل السياسة المالية وحدها هي التي تدير الاقتصاد؟، وهل للبنك المركزي أي دور (سعر الفائدة؟، تغيرات أسعار الصرف؟)، الأكيد في الواقع أن السياسة النقدية أيضا تلعب دورا مصيريا في النشاط الاقتصادي مثلها مثل السياسة المالية، لذلك سنركز لاحقا على مفاهيم السياسة النقدية بنوع من التفصيل.

---

[9]- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص 58

3-5-السياسة النقدية

3-5-1- مفهوم السياسة النقدية:

يقصد بالسياسة النقدية مجموع القوانين والإجراءات والأنظمة التي تتيح للبنك المركزي التأثير على عرض النقود، أي مراقبة المعروض النقدي وذلك لغرض الاستقرار الاقتصادي.

3-5-2- أدوات السياسة النقدية:

يمارس البنك المركزي السياسة النقدية عن طريق مجموعة من الأدوات التي سنتطرق لها لاحقا والتي يمكن ذكرها في ما يلي:

- **الاحتياطي القانوني:** تحديد نسبة مئوية من الودائع لدى البنك المركزي من قبل البنوك، ترتفع أو تنخفض هذه النسبة حسب هدف السياسة النقدية.
- **سعر الفائدة:** هناك علاقة عكسية بين مستوى سعر الفائدة والمعروض النقدي، يستغلها البنك المركزي في التأثير في المعروض النقدي.
- **سعر إعادة الخصم** : ويخفض لإغراء البنوك على خصم أوراقها لدى البنك المركزي لزيادة عرض النقود، والعكس صحيح.
- **السوق المفتوحة:** وهو تحويل السندات المالية إلى سيولة في فترات الضرورة.
- **الإقناع الأدبي المباشر** : عن طريق الإقناع والنصح المباشر والتوجيه وفق ضوابط معينة من طرف البنك المركزي.

3-5-3- أهداف السياسة النقدية:

إن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو تحقيق نمو اقتصادي حقيقي أي غير مصحوب بموجات تضخمية، ويكون ذلك بالتحكم في المعروض النقدي، والاتجاه نحو التشغيل التام، أي زيادة فرص التشغيل والنمو الاقتصادي.

3-6- تطبيقات على التحليل الكينزي

التمرين الأول:

– ما هي أهم انتقادات (كينز) للمدرسة الكلاسيكية ؟ ما هي أهم أفكار كينز لمواجهة أزمة 1929 ؟

التمرين الثاني:

- لتكن المعلومات التالية عن اقتصاد افتراضي باستخدام الرموز المعرفة سابقا:

- $C_0 = 10$, $c_1 = 0.3$, $I_0 = 60$

المطلوب :

– كم من قطاع يتكون هذا الاقتصاد، حددها ؟

– أوجد دالة الاستهلاك واشرح معالمها ؟

– أوجد مستوى الدخل التوازني ؟ والمضاعف (فسره رياضيا واقتصاديا) ؟

– إذا ارتفع الاستهلاك التلقائي بـ 07 وحدات نقدية ما أثر ذلك على الدخل ؟ (استخدم طريقتي التعويض والمضاعف) ؟

– إذا ارتفع الاستثمار بـ 07 ون ما أثر ذلك على الدخل الكلي (التوازن) ؟

– إذا ارتفع كل من الاستهلاك التلقائي والاستثمار بـ 04 ون و 03 ون على الترتيب ما أثر ذلك على التوازن ؟

– إذا ارتفع الاستهلاك التلقائي بـ 07 ون و انخفض الاستثمار بـ 04 ما أثر ذلك على التوازن ؟

التمرين الثالث:

– بين رياضيا أن $s_1 + c_1 = 1$ ، $S + C = 1$ (ما دلالة ذلك اقتصاديا) ؟

– لتكن المعلومات التالية : $C_0 = 30$, $s_1 = 0.6$, $I_0 = 60$

– أوجد مستوى الدخل التوازني ؟ قيم مختلف المضاعفات مع التفسير الاقتصادي ؟

التمرين الرابع:

لتكن المعلومات التالية : $C = 20 + 0.1Y$, $I = 40$, $G = 100$

– مثل بيانيا الدوال السابقة؟

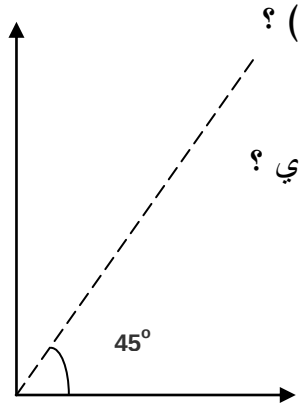

– أوجد دالة الطلب الكلي ومثلها بيانيا ؟

– أوجد نقطة تقاطع دالة الطلب الكلي مع خط 45^0

التمرين الخامس : لتكن المعلومات التالية :

$Y = 1000$, $TR_0 = 80$, $T_0 = 200$, $t = 0.2$, $tr = 0.1$

المطلوب : إيجاد دالة الضرائب ، التحويلات ، مستوى الدخل المتاح ؟

التمرين السادس:

لتكن المعلومات التالية : $C = 20 + 0.1Y$ ، $I = 40$, $G = 100$, $T_0=90$, $TR_0 =70$

– أوجد مستوى التوازن و مختلف المضاعفات ؟

التمرين السابع :

لتكن المعلومات التالية : $C = C_0 + c_1Y$, $T = T_0 + tY$, $TR = TR_0 - tr\,y$, $M=M_0+mY$, $G=G$, $I=I_0$, $X=X_0$

– أوجد مستوى الدخل التوازني بدلالة (α و A_0) ؟

– بافتراض أن : $C = 20 + 0.8Y$, $M=30+0.3Y$, $T=0.2Y$, $TR= 10-0.3Y$, $X=100$, $I=40$, $G=100$

* أوجد مستوى الدخل والمضاعفات ؟

– **التمرين الثامن: لتكن المعلومات التالية:**

$Y_e = 500$, $Y^*=550$ وبافتراض أن الضرائب مستقلة عن الدخل :

* ما هي قيمة الضرائب الإضافية للقضاء على الفجوة التضخمية مع تحمل عجز الميزانية ($\alpha_T = -4$) ؟

* ما هي قيمة الإنفاق الحكومي الإضافي للوصول للتشغيل التام مع تقبل عجز الميزانية ($\alpha_G = 5$) ؟

* ما هي قيمة الضرائب الإضافية للقضاء على الفجوة التضخمية باستخدام سياسة توازن (استقرار) ميزانية الحكومة؟

التمرين التاسع: لتكن المعلومات التالية:

– الاستهلاك التلقائي = 50

– الاستثمار المستقل = 60

– الإنفاق الحكومي = 100

– الضرائب التلقائية = 40

- الصادرات = 50
- الواردات التلقائية = 30
- مستوى الدخل عند الاستخدام التام = 300
- التحويلات التلقائية = 20
- الميل الحدي للادخار = 0.4
- الميل الحدي للضرائب = 0.3
- الميل الحدي للواردات = 0.1
- الميل الحدي للتحويلات = 0.2

المطلوب:

1- مستوى الدخل التوازني بطريقة (مجموع الحقن = مجموع التسربات) ؟

2- أوجد قيمة رصيد الميزانية عند التوازن ؟

3- قيمة الضرائب الجزافية للقضاء على الفجوة الاقتصادية ؟

التمرين العاشر : لتكن المعلومات التالية:

- دالة الاستهلاك : $C = 100 + 0.6Y$
- الاستثمار : $I = 200$

المطلوب : مثل في بيان واحد كل من دوال : العرض الكلي، الطلب الكلي، الاستهلاك، الادخار والاستثمار؟

الإجابة:

جواب التمرين الأول:

ما هي أهم انتقادات (كينز) للمدرسة الكلاسيكية:

- رفض قانون ساي للمنافذ، الذي ينص أن العرض يخلق طلبه.
- رفض مبادئ النظرية الكمية للنقود.
- رفض حيادية النقود.
- رفض مبدأ التشغيل التام والتلقائي للاقتصاد.

جواب التمرين الثاني:

- $C_0 = 10$ ، $c_1 = 0.3$ ، $I_0 = 60$

- يتكون هذا الاقتصاد من قطاعين، وهما العائلات والمؤسسات.
- دالة الاستهلاك : $C = C_0 + c_1Y$ ومنه: $C = 10 + 0.3\ Y$ حيث: $C_0 = 10$ يمثل مستوى الاستهلاك التلقائي، $c_1 = 0.3$ يمثل الميل الحدي للاستهلاك.
- مستوى الدخل التوازني: $Y = C + I = (C_0 + c_1Y) + I$ ومنه:

$Y - c_1Y = C_0 + I$ وبالتالي:

$Y\ (1 - c_1) = C_0 + I$ ومنه:

$$Y = \frac{1}{1-c1}\ (C_0 + I)$$

$$Y = 1.43\quad (70)$$

$$\mathbf{Y = 100}$$

-المضاعف هو: $\alpha = \frac{1}{1-c1} = 1.43$ ، رياضيا هو مقدار التغير في Y عند تغير (C_0+I) بوحدة إضافية، أما اقتصاديا فالمضاعف يعبر عن مقدار تغير مستوى الدخل الناتج عن تغير كل من الاستهلاك التلقائي أو الاستثمار أو كلاهما بوحدة واحدة.

- إذا ارتفع الاستهلاك التلقائي بـ 07 وحدات نقدية:

1- طريقة التعويض: $Y = \frac{1}{1-c1}\ (C_0 + I)$

$$Y = 1.43\ (17+60)$$

$$Y = 1.43\quad (77)$$

$$\mathbf{Y = 110} \quad ---- \quad \textbf{تقريبا}$$

ومنه يزداد الدخل بمقدار $\Delta Y = 110 - 100 = \mathbf{10}$

2- طريقة المضاعف: $\Delta Y = \alpha\ \Delta C_0$

$$\Delta Y = 1.43\ (7)$$

$$\Delta Y = \mathbf{10}$$

ومنه يزداد الدخل بمقدار $\Delta \mathbf{Y_C} = \mathbf{10}$ وحدات نقدية

- إذا ارتفع كل من الاستهلاك التلقائي والاستثمار بـ 04 ون و 03 ون على الترتيب فإن:

$$\Delta Y = \alpha\ \Delta C_0 + \alpha\ \Delta I$$

$\Delta Y = 1.43\ (7)$ ومنه: $\Delta Y = \mathbf{10}$

- إذا ارتفع الاستهلاك التلقائي بـ 07 ون و انخفض الاستثمار بـ 04

– زيادة الاستهلاك التلقائي بـ 07 ون يؤدي إلى ارتفاع الدخل بـ 10 ون، أما انخفاض الاستثمار بـ 04 ون فنقوم بحسابها:

$$\Delta Y = \alpha \, \Delta I$$

$$\Delta Y = 1.43 \, (-4)$$

$$\Delta \mathbf{Y_I} = \mathbf{-5.72}$$

ومنه إذا ارتفع الاستهلاك التلقائي بـ 07 ون و انخفض الاستثمار بـ 04 ون فإن :

$$\Delta Y = \Delta \mathbf{Y_C} + \Delta \mathbf{Y_I} = 10 - 5.72 = \mathbf{4.28}$$

<u>جواب التمرين الثالث</u>:

– تبيين رياضيا أن $s_1 + c_1 = 1$ (مجموع الميل الحدي للاستهلاك والاستثمار يساوي الواحد الصحيح)

لدينا: $S + C = Y$

ومنه: $(S_0 + s_1 Y) + (C_0 + c_1 Y) = Y$ **نعلم أن** $S_0 = -C_0$

ومنه: $(-C_0 + s_1 Y) + (C_0 + c_1 Y) = Y$

ومنه: $\mathbf{(s_1 Y) + c_1 Y) = Y}$ وبقسمة الطرفين على **Y** نحصل على:

$$\mathbf{s_1 + c_1 = 1}$$

– **تبيين رياضيا أن** $APC + APS = 1$

لدينا: $S + C = Y$ (مجموع متوسط الاستهلاك والاستثمار يساوي الواحد الصحيح)

بقسمة الطرفين على **Y** نجد: $\mathbf{S/Y + C/Y = Y/Y}$ ومنه: $APC + APS = 1$

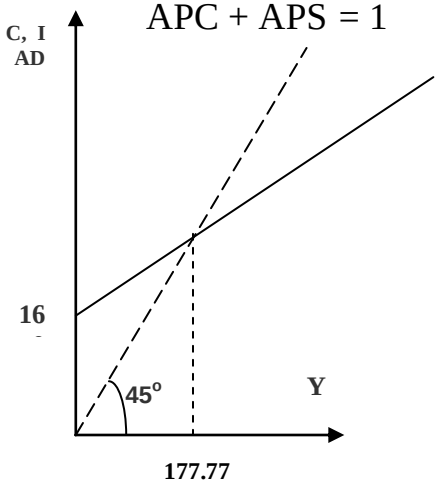

<u>جواب التمرين الرابع</u>:

– ايجاد الطلب الكلي:

$$AD = (C_0 + c_1 Y) + I + G$$

$$AD = (C_0 + I + G) + c_1 Y$$

$$AD = (20 + 40 + 100) + 0.1Y$$

$AD = 160 + 0.1Y$ وهو الطلب الكلي

– تقاطع دالة الطلب الكلي **AD** مع خط 45 درجة (الذي يمثل العرض الكلي)

يعطينا مستوى الدخل التوازني كما يلي: **Y=AD**

$Y= 160 + 0.1Y$ ومنه: $Y - 0.1\,Y = 160$ وبالتالي: **Y = 177.77**

<u>جواب التمرين الخامس:</u>

– إيجاد دالة الضرائب: $T=T_0+tY = 200 + 0.2\,Y$

– دالة التحويلات: $TR = TR_0 - t_rY = 80 - 0.1Y$

– مستوى الدخل المتاح : $Y_D = Y - T + TR = 1000 - (200 + 0.2\,Y) + (80 - 0.1Y)$

ومنه $Y_D = 580$

<u>جواب التمرين السادس:</u>

مستوى التوازن: $Y = \frac{1}{1-c1}(C_0+I+G)$

$$Y = \frac{1}{0.9}(140)$$

$$Y = 1.11(140) = 155.5$$

–مختلف المضاعفات: $\alpha = \alpha_c = \alpha_I = \alpha_G = \mathbf{1.11}$ ، $\alpha_{TR} = c_1\,\alpha = 0.111$ ، $\alpha_T = -c_1\,\alpha = -0.111$

<u>جواب التمرين السابع:</u>

مستوى الدخل التوازني:

$$\mathbf{Y_e = \frac{1}{1-c_1+c_1t+c_1tr+m}\ (C_0+I_0+G_0-c_1T_0+c_1TR_0+X_0-M_0)}$$

تطبيق عددي: $\mathbf{Y_e = \frac{1}{1-0.8+0.8(0.2)+0.8(0.3)+0.3}\ (20+40+100+0.8(10)+100-30)}$

$$Y_e = \frac{1}{0.9}\ (238)$$
$$Y_e = 1.11\ (238)$$
$$Y_e = 265$$

- مختلف المضاعفات: $\alpha = 1.11$

$\alpha_T = -c_1\alpha = -0.88$ ، $\alpha_{TR} = c_1\alpha = 0.88$ ، $\alpha = \alpha_c = \alpha_I = \alpha_G = \alpha_X = -\alpha_M = 1.11$

<u>جواب التمرين الثامن</u>:

لدينا: $Y_e = 500$ ، $Y^* = 550$

1 -مقدار الضرائب للوصول لمستوى التشغيل التام:

$\Delta Y = \alpha_T \Delta T$ ومنه: $\Delta T = \Delta Y / \alpha_T$

ومنه: $\Delta T = 50/-4 = -12$ وهو مقدار الضرائب للوصول لمستوى التشغيل التام.

2 -مقدار الإنفاق العام للوصول لمستوى التشغيل التام:

$\Delta Y = \alpha_G \Delta G$ ومنه: $\Delta G = \Delta Y / \alpha_G$

ومنه: $\Delta G = 50/5 = 10$ وهو مقدار الإنفاق العام للوصول لمستوى التشغيل التام.

3- قيمة الضرائب الإضافية للقضاء على الفجوة التضخمية باستخدام سياسة توازن (استقرار) ميزانية الحكومة .

باستخدام (نظرية **HAVELMO**) : فإن زيادة متساوية في الضرائب والإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الدخل بنفس القيمة المضافة.

فللوصول إلى التشغيل التام يلزمنا 50 ون، لأن $\Delta Y = 50$ وبالتالي إذا أضفنا 50 وحدة لكل من الضرائب المستقلة والإنفاق العام نحصل على زيادة قدرها 50 ون للدخل ونصل لمستوى التشغيل التام.

رياضيا: $\Delta Y = \Delta T = \Delta G = 50$.

والجواب الصحيح هو إضافة 50 ون من الضرائب المستقلة بشرط تغطيتها بنفس القيمة 50 ون من النفقات العامة للوصول إلى التشغيل التام.

جواب التمرين التاسع:

1- مستوى الدخل التوازني بطريقة (مجموع الحقن = مجموع التسربات) :

مج الحقن= مج التسربات

$$S + T + M = I + G + TR + X$$

$$(S_0+s_1Y_D) + (T_0+ tY)+M_0+mY + = I_0 + G_0 + X_0 + TR-trY$$

$$-C_0 + (1-c_1)\{Y- (T_0+tY)+(TR_0-t_rY)\} + (T_0+ tY)+(M_0+mY) = I_0 + G_0 + X_0 + TR-trY$$

بعد فك الأقواس وتحويل المتغيرات نحصل على:

$$Y_e = \frac{1}{1-c_1+c_1t+c_1tr+m}(C_0+ I_0 + G_0 - c_1T_0 + c_1TR_0 + X_0-M_0)$$ (و هي معادلة التوازن).

$$Y_e = \frac{1}{1-c_1+c_1t+c_1tr+m}(C_0+ I_0 + G_0 - c_1T_0 + c_1TR_0 + X_0-M_0)$$

ت ع:

$$Y_e = 1.25\ (218)$$
$$Y_e = 272.5$$

2- قيمة رصيد الميزانية عند التوازن:

$$BS = (T-(G+TR)$$

$$BS = (T_0+t.Y) - (G+(TR_0- tr.Y))$$

$$BS = (40+0.3\ (272.5)) - (100+(20- 0.2(272.5))$$

ت ع:

$$BS = (121.5-65.5)$$

3- قيمة الضرائب الجزافية للقضاء على الفجوة الاقتصادية:

الفجوة التضخمية: $\Delta Y = Y^* - Y_e$

$$\Delta Y = 300 - 272.5$$

$$\Delta Y = 27.5$$

وباستخدام الضرائب التلقائية يمكن معالجة الوضعية التضخمية كما يلي:

نعلم أن: $\Delta Y = \alpha_T \Delta T$ **ومنه:** $\Delta T = \Delta Y / \alpha_T$

وكذلك مضاعف الضرائب المستقلة: $\alpha_T = -c_1 \alpha = -0.37$

ت ع: $\Delta T = \frac{27.5}{-0.37} = 74.33$

وبالتالي يلزمنا مقدار 74.33 وحدة من الضرائب التلقائية لمعالجة الوضعية التضخمية.

جواب التمرين العاشر:

- دالة الاستهلاك : $C = 100 + 0.6Y$
- قيمة الاستثمار : $I = 200$
- دالة الطلب الكلي : $AD = C + I = 300 + 0.6y$
- دالة الادخار : $S = -100 + 0.4\,Y$
- تمثيل في بيان واحد كل من دوال : العرض الكلي، الطلب الكلي، الاستهلاك، الادخار والاستثمار:

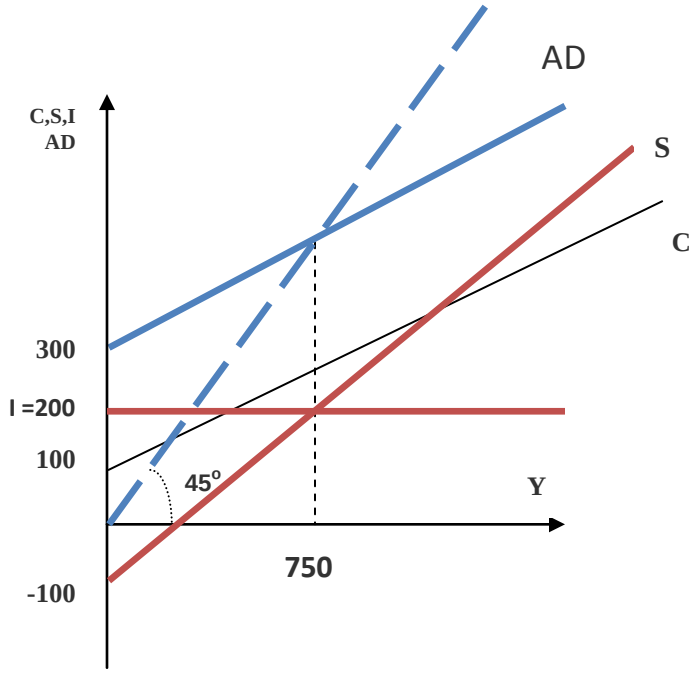

4- التوازن في سوق السلع والخدمات

لتسهيل الموضوع نتذكر أن مستوى الدخل الكلي في ظل وجود كل القطاعات كان كما يلي:

$$Y_e = \frac{1}{1-c_1+c_1t+c_1tr+m} \quad (C_0+ I_0 + G_0 - c_1T_0 + c_1TR_0 + X_0 - M_0)$$

4-1- الاستثمار دالة تابعة لسعر الفائدة

كنا نفترض أن الاستثمار عبارة عن قيمة تلقائية مخططة تحددها الحكومة، ولكن في الحقيقة الاستثمار دالة تابعة لسعر الفائدة و يفترض "كينز" أن الاستثمار يخضع لعلاقة عكسية مع قيم سعر الفائدة.

ومعدل الفائدة هو معدل الاقتراض من المؤسسات المالية أو تكلفة الاقتراض، وبطبيعة الحال سيكون وفق علاقة عكسية مع مستوى الاستثمار:

وبافتراض دالة خطية للاستثمار الكلي يكون لدينا: $I=I_0-bi$

حيث: الاستثمار المخطط من قبل الحكومة $=I_0$ ، الميل الحدي للاستثمار = **b** (مقدار التغير في الاستثمار عند تغير سعر الفائدة بوحدة واحدة)، كما تعبر أيضا عن مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة.

4-2- محددات الاستثمار:

4-2-1- التقدم التكنولوجي : يساهم في انخفاض التكاليف وزيادة الأرباح مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات .

4-2-2- سعر الفائدة: فالفائدة هي التكلفة التي يتحملها المستثمر للحصول على رأس المال النقدي اللازم لشراء رأس المال الحقيقي فكلما كان سعر الفائدة كبير كلما انخفضت الأرباح المتوقعة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار والعكس صحيح .

4-2-3- السياسات الاقتصادية: يتأثر الاستثمار بطبيعة السياسات الاقتصادية المطبقة.

4-2-4- التوقعات: يؤدي تفاؤل رجال الأعمال حول المستقبل إلى الزيادة من استثماراتهم الجديدة، والعكس صحيح .

4-2-5- الكفاية الحدية لرأس المال :

سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لمجموع العوائد النقدية الصافية مساوية لأصل الرأسمال (تكلفته).

4-2-6- تراكم رأس المال:

كلما تراكم رأس المال المؤسسة المادي والعيني، كلما زادت استثماراتها المستقبلية.

4-3- التمثيل البياني لدالة الاستثمار:

سنقوم بوضع سعر الفائدة رأسيا والاستثمار أفقيا، لأغراض تحليلية بحتة، سنحتاجها أثناء إجراء الإسقاطات البيانية لاستنتاج متغيرات أخرى.

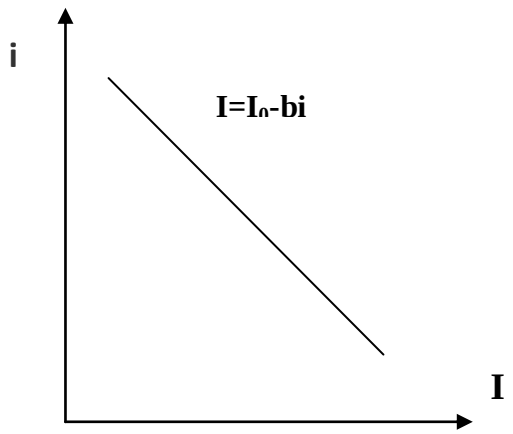

وبالعودة للمعادلة السابقة لمستوى الدخل التوازني، نقوم فقط باستبدال قيمة الاستثمار التلقائي بالدالة الجديدة كما يلي:

$$Y_e = \frac{1}{1-c_1+c_1t+c_1tr+m}\left(C_0+(I_0-bi)+G_0-c_1T_0+c_1TR_0+X_0-M_0\right)$$

ومنه:

$$Y_e = \underbrace{\frac{1}{1-c_1+c_1t+c_1tr+m}}_{\alpha}\left[\underbrace{\left(C_0+I_0+G_0-c_1T_0+c_1TR_0+X_0-M_0\right)}_{A_0}-bi\right]$$

وبالتالي: $Y_{IS} = \alpha A_0 - \alpha bi$

بدلا أن نقول معادلة الدخل التوازني كما كنا نقول في السابق، فإننا نسميها الآن:

معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات، أو معادلة IS

ويمكن كتابتها عكسيا أيضا كما يلي: ولها نفس المدلول:

$$i_{IS} = \frac{1}{b} A_0 - \frac{1}{\alpha b}$$

التمثيل البياني لمعادلة التوازن في سوق السلع والخدمات:

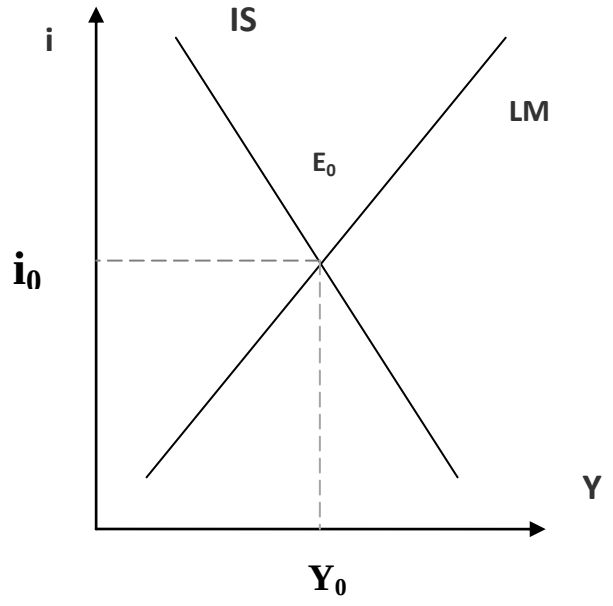

5- التوازن في سوق النقود

والمقصود به التساوي بين مخزون النقود (الكتلة النقدية)، مع حجم الطلب عليها (دوافع الاحتفاظ بها كسيولة).

5-1- عرض النقود:

الكتلة النقدية تحدد من طرف البنك المركزي ويتحكم فيها ويراقبها، ولكن قيمتها الحقيقة تخضع لمستوى التضخم السائد في السوق أي أن:

$$M=Ms/P.$$

5-2- الطلب على النقود حسب النظرية الكينزية: يتمثل فيما يلي:

5-2-1-الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط : أي الاحتفاظ بجزء من الدخل لأجل القيام بالمعاملات اليومية $Md_t= K_t Y$.

وكذلك بجزء آخر من الدخل للاحتياط للمستقبل كالطوارئ والظروف المستقبلية $Md_R=K_R Y$.

وبالتالي يكون الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط كما يلي:

$$Md_1= K y$$

حيث **y** الدخل الكلي،

k حجم المعاملات،

ونلاحظ أن هناك علاقة طردية بين الدخل والطلب على النقود للمعاملات والاحتياط.

5-2-2-الطلب على النقود من أجل المضاربة : أي الاحتفاظ بالنقود لدافع المضاربة في السندات، أي أن المستثمرين لما تنخفض أسعار الفائدة يتخلصون من نقودهم لشراء السندات الرخيصة بعد تدني ثمنها في البورصة، ولكن لما ترتفع أسعار الفائدة من جديد فإنهم يحتفظون بنقودهم بدل شراء السندات.

وتكون معادلة الطلب على النقود لدافع المضاربة: $\mathbf{M_{d2} = -hi}$ ، حيث **i** سعر الفائدة، و **h** مقدار التغير في الطلب على النقود لغرض المضاربة عند تغير سعر الفائدة (المرونة أو الميل الحدي).

وتبين إشارة (−) أن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود لدافع المضاربة.

ومنه فإن التوازن في سوق النقود يكون وفق مايلي:

الطلب على النقود = عرض النقود

$$Ms = Md$$

$$\mathbf{M/p} = Md_1 + Md_2$$

تذكر دائما أن **Ms = M/p**

$$\mathbf{M/p} = Ky\text{-}hi$$

$$ky = \mathbf{M/p} + hi$$

$$y = \mathbf{M/p} + h\,i$$

معادلة التوازن في سوق النقود، معادلة LM: $\mathbf{y_{LM} = \frac{M}{pk} + \frac{h}{k} i}$

ويمكن عكسها أيضا : $\mathbf{i_{LM} = \frac{k}{h} y - \frac{M}{Ph}}$

6- التوازن الآني (المتزامن) في سوقي السلع والنقود

(نموذج IS-LM)

تم اقتراح هذا النموذج من طرف **J.Hicks** سنة 1939 بينما تم نشره من طرف **A. Hansen** في سنة 1952، وهو نموذج اقتصادي يترجم النظرية العامة لكينز بمصطلحات المدرسة الحدية، وهو نموذج لبيان عمل السياسة الاقتصادية[10].

لدينا التوازن في السوق السلعي: $\mathbf{Y_{IS} = \alpha A_0 - \alpha bi}$

والتوازن في سوق النقود: $\mathbf{i_{LM} = \frac{k}{h} y - \frac{M}{Ph}}$

بتعويض قيمة i_{LM} في i ثم نقوم بالاختصارات فنحصل على :

$$\mathbf{y} = \left[\frac{\propto}{1+\propto\frac{bk}{h}}\right]\mathbf{A_0} + \left[\frac{\propto}{1+\propto\frac{bk}{h}}\frac{b}{h}\right]\mathbf{M}$$

نضع:

$$\delta = \frac{\propto}{1+\propto\frac{bk}{h}}$$

$$\beta = \delta\frac{b}{h}$$

بالتعويض في المعادلة السابقة : نحصل على المعادلة التالية:

$\mathbf{Y = \delta A + \beta M}$ وهي معادلة التوازن الآني في سوقي السلع والنقود

حيث: δ : تمثل مضاعف السياسة المالية في نموذج التوازن الآني: ومعناها إذا زدنا مثلا الإنفاق بوحدة واحدة يتضاعف الدخل الكلي بـ δ وحدة..

β : تمثل مضاعف السياسة النقدية في نموذج التوازن الآني: ومعناها إذا زدنا مثلا عرض النقود بوحدة واحدة يتضاعف الدخل الكلي بـ β وحدة.

- [10] -Marc Montoussé et Autres ,Macroéconomie opsit,p197

أي أن: $\Delta Y = \delta \Delta A + \beta \Delta M$

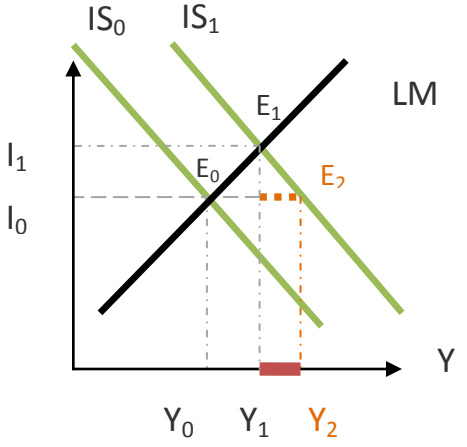

6-1-السياسة المالية والنقدية في اقتصاد مغلق:

6-1-1-السياسة المالية في اقتصاد مغلق:

- بتطبيق سياسة مالية توسعية (نفترض زيادة الإنفاق الحكومي (G^+)):

هذا يؤدي إلى: انتقال IS_0 إلى اليمين (إلى IS_1)

وهذا يؤدي إلى: زيادة الدخل إلى Y_1 و سعر الفائدة إلى i_1

هذا يعني أن السياسة المالية المطبقة كانت فعالة

ولكن لو نلاحظ الشكل جيدا فإن الدخل كان ممكنا أن ينتقل إلى غاية Y_2 لو بقي سعر الفائدة ثابتا عند i_0 وبالتالي فالفرق Y_2-Y_1 يعتبر مقدارا **ضائعا**، والسبب هو انخفاض الاستثمار الذي تأثر بارتفاع سعر الفائدة (علاقة عكسية بينهما)، مما قلص من قيمة الدخل النهائية.

فنقول هنا أن زيادة الإنفاق الحكومي (سياسة مالية توسعية)، قد تسببت في رفع سعر الفائدة مما زاحم (طرد) جزءا من الاستثمارات وانعكس ذلك على مستوى الدخل. **وهو ما يعرف بأثر المزاحمة**

- **حالات خاصة:**

- إذا كان **LM** عموديا (حالة التشغيل التام) فإن أثر المزاحمة يكون معدوما وذلك بسبب أن الدخل يظل ثابتا رغم أن سعر الفائدة يتغير (أنظر الشكل-06-)

- إذا كان **LM** أفقيا (مصيدة السيولة) فإن أثر المزاحمة يكونا كاملا (ارتفاع الدخل بالأثر الكامل للمضاعف $\Delta Y = \alpha \Delta G$ (أنظر الشكل-07-).

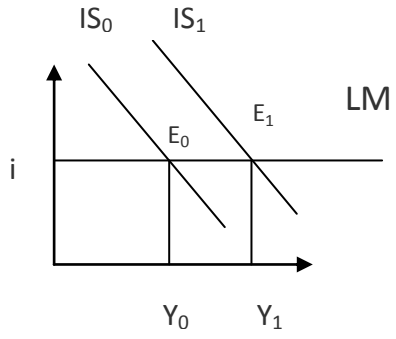

الشكل-06-

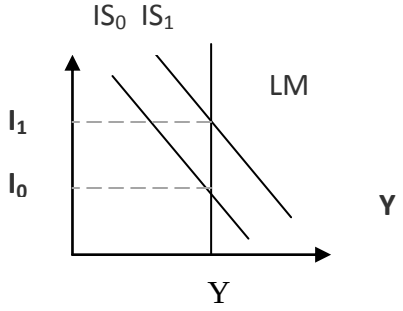

الشكل-07-

6-1-2- السياسة النقدية في اقتصاد مغلق:

بتطبيق سياسة نقدية توسعية (زيادة معروض النقود بسبب شراء البنك المركزي للسندات مثلا):

هذا يؤدي إلى: انتقال **LM** إلى اليمين

هذا يؤدي إلى: انتقال i_0 إلى i_1(انخفاض) و Y_0 إلى Y_1 (ارتفاع)

يتم معالجة أي اختلال هنا بمراقبة سعر الفائدة ودفعه نحو الارتفاع إذا أردنا التقليل من زيادة الدخل

6-2- مزيج السياستين المالية والنقدية في اقتصاد مغلق:

6-2-1-فعالية السياسة المالية في اقتصاد مغلق:

- بتطبيق سياسة مالية توسعية (نفترض زيادة الإنفاق الحكومي (G^+)):

هذا يؤدي إلى: انتقال IS_0 إلى اليمين(إلى IS_1)

هذا يؤدي إلى: زيادة الدخل إلى Y_1 و ارتفاع سعر الفائدة إلى i_1

ولكن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى: انخفاض عرض النقود(M_s) (علاقة عكسية مع **i**)

هذا يعني: انتقال **LM** إلى اليسار (إلى LM_1)

هذا يؤدي إلى: تراجع مستوى الدخل إلى Y_0 و تواصل ارتفاع سعر الفائدة إلى i_2

النتيجة: السياسة المالية التوسعية في هذه الحالة غير فعالة .

6-2-2- فعالية السياسة النقدية في اقتصاد مغلق

- بتطبيق سياسة نقدية توسعية (زيادة عرض النقود مثلا):

هذا يؤدي إلى: زيادة الدخل إلى Y_1 و انخفاض سعر الفائدة إلى i_1

هذا يؤدي إلى: ارتفاع الاستثمار بسبب انخفاض سعر الفائدة

هذا يؤدي إلى: ارتفاع الدخل أكثر بسبب ارتفاع الاستثمار

النتيجة: السياسة النقدية فعالة في هذه الحالة.

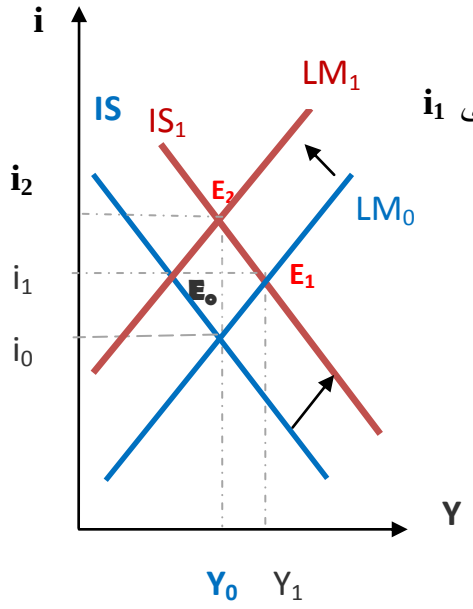

7- السياسة المالية والنقدية في اقتصاد مفتوح

نموذج: IS-LM-BP – Mundell-Fleming

وهي نسخة مطورة من نموذج **IS-LM** تم تقديمه من طرف J.M Fleming et R. Mundell في الستينيات من القرن الماضي [11]، يأخذ بعين الاعتبار انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي، ويضيف قيدا جديد يتمثل في توازن ميزان المدفوعات **BP**، وهو يوضح عمل السياسة المالية والنقدية في اقتصاد مفتوح.

7-1- السياسة المالية والنقدية في اقتصاد مفتوح (مع حركة تامة لرؤوس الأموال الأجنبية من وإلى الخارج):

ملاحظات مهمة:

- اقتصاد مفتوح يعني وجود علاقات مع العالم الخارجي
- وجود الصادرات والواردات
- ميزان المدفوعات متوازن: **BP=0** يعني أن (سعر الفائدة الأجنبي(الدولي)) **if =i** (سعر الفائدة المحلي).
- **i > if** هذا يعني أن رؤوس الأموال **تدخل** إلى الوطن بحثا عن الأرباح (الناتجة عن فرق أسعار الفائدة).
- **i < if** هذا يعني أن رؤوس الأموال **تخرج** من الوطن بحثا عن الأرباح (الناتجة عن فرق أسعار الفائدة).
- دخول رؤوس الأموال إلى بلد ما يزيد من الطلب على عملته
- زيادة الطلب على عملة بلد ما يؤدي إلى:

* ارتفاع قيمة العملة إذا كان **سعر الصرف حر** (عائم، مرن).
* أو تدخل البنك المركزي لتثبيت قيمة العملة إذا كان **سعر الصرف ثابت**.

- لتثبيت قيمة العملة يقوم البنك المركزي بـ:

* شراء العملة الأجنبية من الأجانب وبالتالي يزيد ذلك من عرض النقود M_s
* أو بيع العملة الأجنبية للأجانب وبالتالي يخفض ذلك من عرض النقود M_s

حسب الهدف

- ارتفاع قيمة عملة بلد ما يؤدي إلى انخفاض صادراتها (لأنها تصبح أغلى لدى البلد المقابل)
- انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع صادراتها (لأنها تصبح أرخص بالنسبة للبلد المقابل)

---

[11] -Marc Montoussé et Autres ,Macroéconomie opsit,p218

7-1-2-فعالية السياسة المالية في اقتصاد مفتوح: مع حركة تامة لرؤوس الأموال الأجنبية من وإلى الخارج

- بتطبيق سياسة مالية توسعية (نفترض زيادة الإنفاق الحكومي (G^+)):

هذا يؤدي إلى: انتقال **IS** إلى اليمين (إلى IS_1)

هذا يؤدي إلى: زيادة الدخل إلى Y_1 و ارتفاع سعر الفائدة إلى i_1

هذا يؤدي إلى: $i > if$

هذا يؤدي إلى: دخول رؤوس الأموال الأجنبية

هذا يؤدي إلى: ارتفاع الطلب على العملة الوطنية

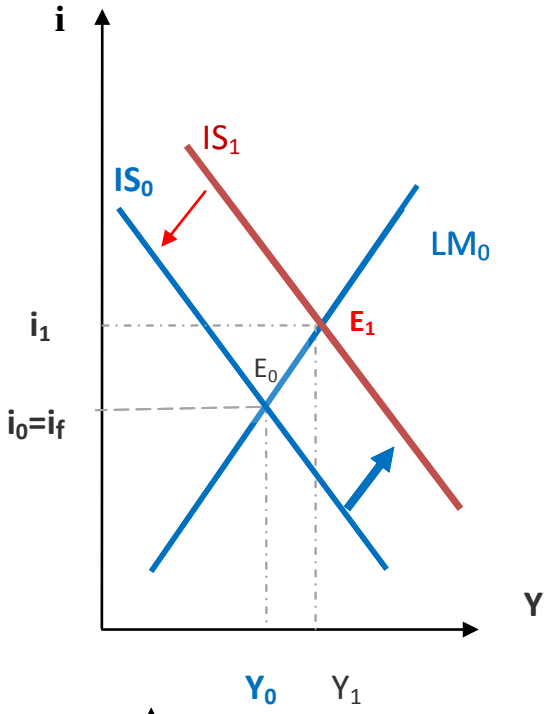

في حالة سعر الصرف حر:

هذا يؤدي إلى: ارتفاع قيمة العملة الوطنية

هذا يؤدي إلى: انخفاض الصادرات الوطنية **X**

هذا يؤدي إلى: تراجع **IS** إلى اليسار

هذا يؤدي إلى: تراجع Y_1 إلى Y_0

- **هذا يعني أن السياسة المالية التوسعية في ظل سعر الصرف الحر غير فعالة**

- **أما في حالة سعر الصرف الثابت فإن:**

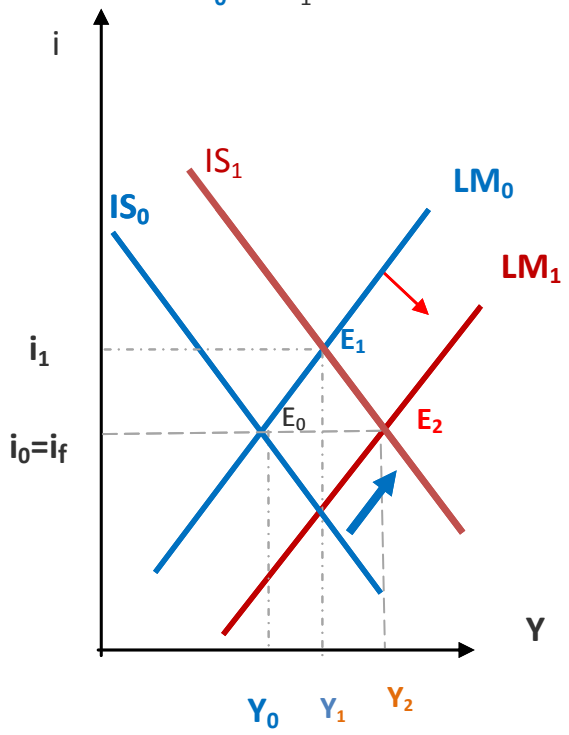

هذا يؤدي إلى: تدخل البنك المركزي **لتثبيت** العملة **عن طريق** شراء العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية

هذا يؤدي إلى: زيادة عرض النقود M_s

هذا يؤدي إلى: **انتقال** LM **إلى اليمين**

هذا يؤدي إلى: زيادة Y_1 إلى Y_2 و تراجع i_1 إلى i_0

- **هذا يعني أن السياسة المالية التوسعية في ظل سعر الصرف الثابت فعالة جدا**

7-2-فعالية السياسة النقدية في اقتصاد مفتوح: مع حركة تامة لرؤوس الأموال الأجنبية من وإلى الخارج

بتطبيق سياسة نقدية توسعية (نفترض زيادة عرض النقود (M^+)):

هذا يؤدي إلى: انتقال **LM** إلى اليمين

هذا يؤدي إلى: زيادة الدخل إلى Y_1 و انخفاض سعر الفائدة إلى i_1

هذا يؤدي إلى: $i < if$

هذا يؤدي إلى: خروج رؤوس الأموال الأجنبية

هذا يؤدي إلى: انخفاض الطلب على العملة الوطنية

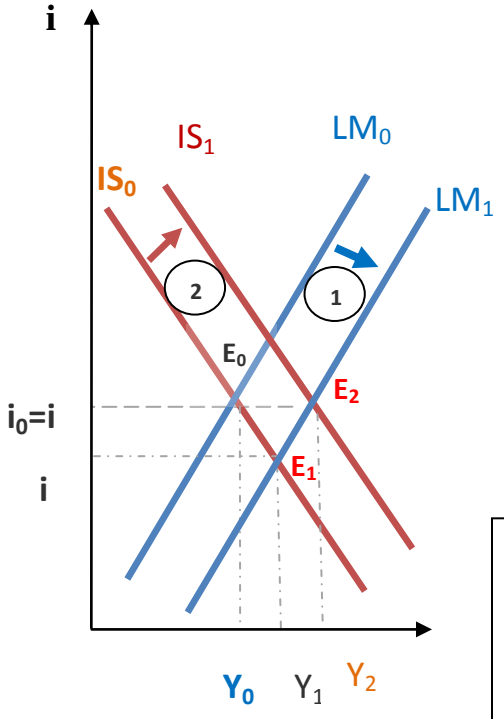

في حالة سعر الصرف حر

هذا يؤدي إلى: انخفاض قيمة العملة الوطنية

هذا يؤدي إلى: ارتفاع الصادرات الوطنية **X**

هذا يؤدي إلى: انتقال **IS** إلى اليمين

هذا يؤدي إلى: ارتفاع مستوى Y_1 إلى Y_2 وتراجع **i**

- هذا يعني أن السياسة المالية التوسعية في ظل سعر الصرف الحر فعالة جدا

- أما في حالة سعر الصرف الثابت فإن:

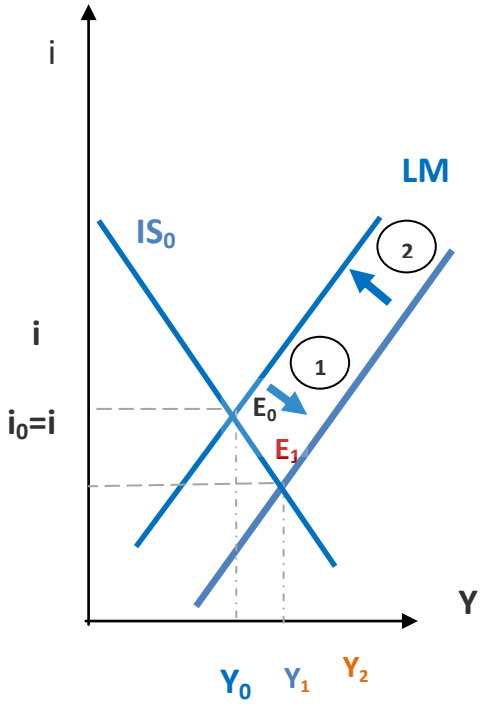

هذا يؤدي إلى: تدخل البنك المركزي لتثبيت العملة **عن طريق بيع** العملة الأجنبية مقابل **امتصاص** العملة المحلية

هذا يؤدي إلى: انخفاض عرض النقود M_s

هذا يؤدي إلى: انتقال LM **إلى اليسار**

هذا يؤدي إلى: انخفاض Y_1 إلى Y_0 و تراجع i_1 إلى i_0

- هذا يعني أن السياسة النقدية التوسعية في ظل سعر الثابت غير فعالة.

8-مراعاة الأجور والأسعار في النموذج الكينزي

8-1-منحنى فيليبس (PHILIPS):

المعادلة المفقودة من النموذج الكينزي : في سنوات الخمسينيات كان هناك إجماعاً حول النموذج الكينزي، ولكن كان هناك فقدانا للرابط بين المتغيرات الحقيقية والمتغيرات الاسمية (الأجور والأسعار)، وهو ما تم استنساخه من منحنى فيليبس.

8-1-1- العلاقة: أجور - بطالة:

فيليبس (**Philips**) إحصائي نيوزلندي، قام بدراسة حول سوق العمل البريطاني للفترة (1861-1957)، واكتشف علاقة عكسية في تلك الفترة، بين نسب تغير الأجور الاسمية ومعدل البطالة، في مقال نشره سنة 1958 بمجلة **"Economica"**.

معادلة فيليبس مستوحاة من تعديلات 52 معلومة سنوية منشورة في مجلة **"Economica"**:

$$\frac{\Delta W}{W} = \alpha . U^{-\beta} - \gamma$$

حيث: **U** معدل البطالة، ΔW/W معدل تغير الأجر الاسمي السنوي

والشكل التالي: يوضح المنحنى الأصلي لفيليبس (مع ترجمة المؤلف):

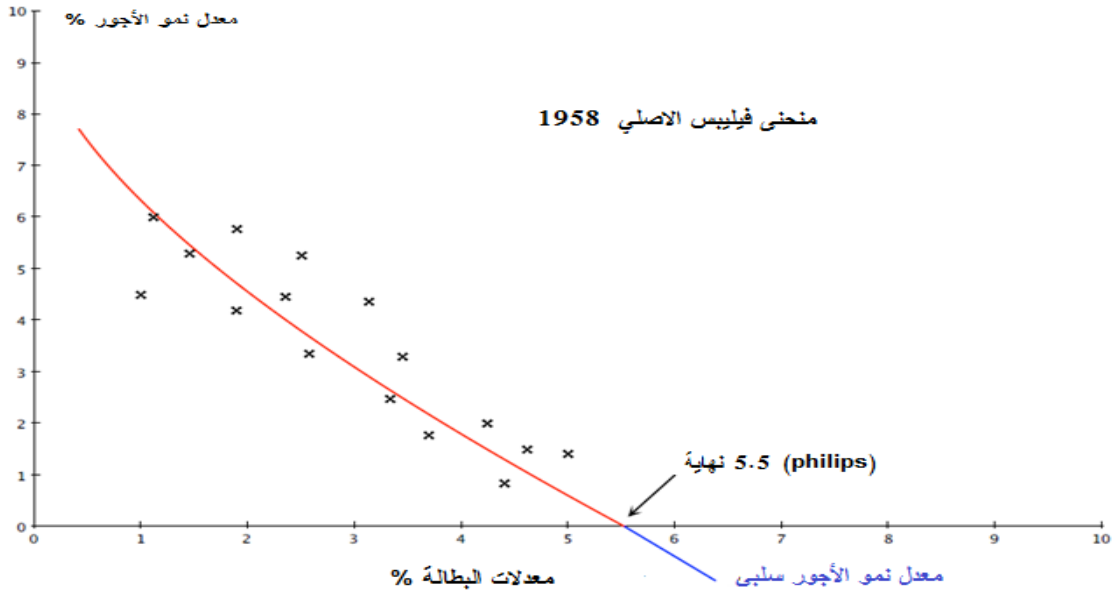

فانخفاض البطالة يؤدي إلى ارتفاع الأجور لأن العمال يصبحون في موقع قوة تفاوضية أكبر، والمؤسسات تبحث عن قوة العمل النادرة نسبيا، عكس فترات ارتفاع البطالة.

وهو ما يناقض الفرضية الكلاسيكية حول مرونة الأجور، فهذه الأخيرة واصلت الارتفاع رغم انخفاض معدلات البطالة.

8-1-2- العلاقة: تضخم- بطالة:

منذ سنة 1960 أصبح منحنى فيليبس مرجعا بفضل أعمال ***Samuelson*** و ***Solow*** اللذان نشرا مقالا في مجلة الاقتصاد الأمريكي (***American economic review***)، حيث وجدا علاقة عكسية مشابهة بين معدلات الضخم (نمو مستوى الأسعار) و البطالة.

وقد افترضا أن المؤسسات تثبّت الأجور بتطبيق معدل هامش على تكاليف الإنتاج، (على المدى القصير تكاليف الإنتاج = تكاليف العمل)، أو ما يعرف بإستراتيجية "***mark-up pricing***"[12].

$$P = I.(1+m)$$

حيث:

I = تكلفة الأجور

m= معدل الهامش على التكلفة

تفسير العلاقة: تكلفة الأجور تفسر الإفراط في نمو كتلة الأجور مقارنة بمردودية الإنتاج المكتسبة.

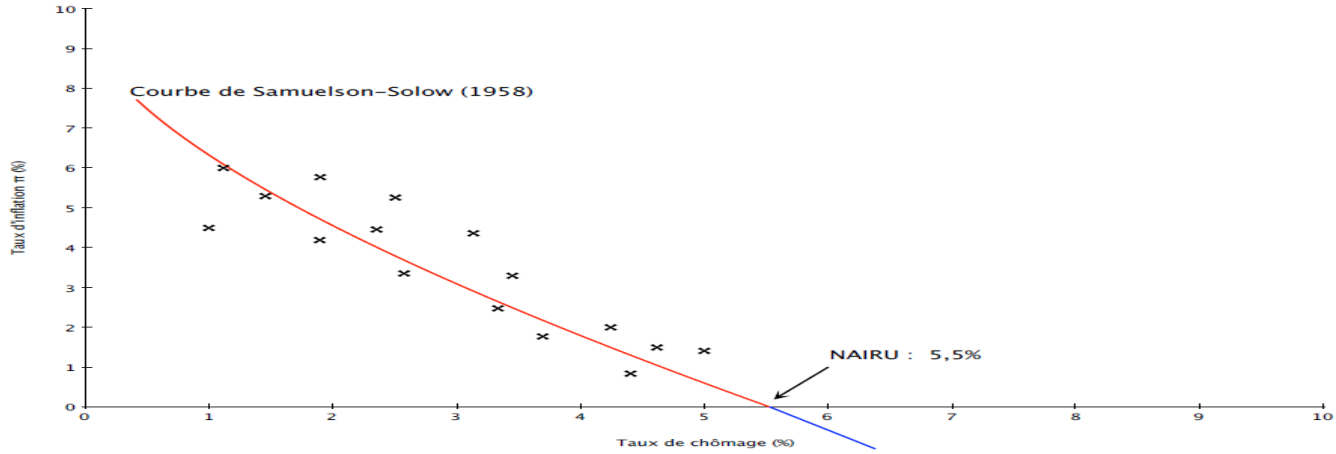

[12] Louis Sutre – MAGEFI 1 – Université Montesquieu Bordeaux IV,cours macroeconomie – 2011/2012 –

أهم تفسيرات **Samuelson** و **Solow** : **تم تفسير النتائج وفق عدة طرق و أهمها:**

- للحصول على معدل نمو سنوي للأجور لا يتجاوز 2.5 % ، على الاقتصاد الأمريكي أن يتحمل معدل بطالة من 5 % إلى 6 % ، وهو الثمن الذي يجب دفعه لاستقرار الأسعار، وللحصول على معدل تضخم صفري يجب تحمل تكلفة البطالة.
- من أجل تحقيق هدف " **الإنتاج كافٍ ومرتفع** "، مع معدل بطالة لا يتجاوز 3 %، فيجب أن يرتفع معدل التضخم نحو 4 إلى 5 % سنويا.

وكل ارتفاع للأسعار يظهر كتكلفة ضرورية لتحقيق مستوى مرتفع من التشغيل.

- وبالتالي فهذه العلاقة حسبهما بينت أن استقرار الأسعار يتطلب القبول بمعدل بطالة طبيعي (**NAIRU**[13]).

أي **نسبة التضخم غير المسرعة للبطالة.**

8-1-3- استكمال حلقة النموذج الكينزي:

في نفس الفترة السابقة (1961) قدم الاقتصادي الأمريكي (**Arthur Okun**) دراسة تطبيقية، بين فيها أن هناك علاقة (حسابية) بين حركة الناتج الداخلي الخام (**PIB**) ومعدل البطالة:

قانون Okun: ارتفاع تقريبي في الناتج الداخلي الخام (**PIB**) بـ 03 **%** يؤدي إلى انخفاض 01 **%** من معدل البطالة السائد.

$$U - U_n = - \alpha(Y-Y_n)$$

- ومن خلال دراسة للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1970-2000): كانت العلاقة بين معدل البطالة ومستوى الإنتاج الداخلي الخام (**PIB**) كما يلي:

$$U_t - U_{t-1} = - 0.4 (g_t - 3\%)$$

[13] - **NAIRU**: (*non accelerating inflation rate of unemployment*)

النسبة 03 **%** تعني أنه يجب أن يكون معدل النمو لـ (**PIB**) يساوي على الأقل 03 **%** لكي لا يرتفع معدل البطالة السائد.

وذلك اعتمادا على أن القوى العاملة زادت بنسبة 1.7 **%** سنويا، بينما إنتاجية العمل ارتفعت بنسبة 1.3 **%**.

والمعادلة السابقة تبين أن أي ارتفاع للنمو بنقطة واحدة (01%) مقارنة بالنمو العادي يؤدي إلى تخفيض البطالة بـ 0.4 **%**. والمعامل 0.4 يتوقف على كيفية تعديل المؤسسات للتشغيل الذي يقابل مستويات الإنتاج.

الخلاصة:

قانون **Okun** ساهم في استكمال حلقة النموذج الكينزي:

الطلب الفعال ⟵ يحدد مستوى الإنتاج (عن طريق آلية المضاعف).

مستوى الإنتاج ⟵ يحدد مستوى البطالة (قانون **Okun**).

مستوى البطالة ⟵ يحدد مستوى التضخم (منحنى **Philips**).

ملاحظة: لقد وجهت انتقادات عديدة للنماذج السابقة (قانون **Okun**، ومنحنى **Philips**) على كونها نماذج مبنية على بحوث ووقائع اقتصادية أكثر منها نماذج نظرية صالحة لكل الظروف.

9- أعمال (**Friedman**):**التضخم والبطالة مع مراعاة التوقعات:**

تركزت أعمال **Friedman** سنة (1968) على دراسة منحنى فيليبس وفق أسس الاقتصاد الجزئي، حيث بين أنه لا يمكن أن توجد علاقة خطية بين التضخم والبطالة إلا إذا كان هناك غموض وأخطاء (imperfections) في سوق العمل، فهذه المعلومات الخاطئة تؤدي بالسلطات إلى تقديرات خاطئة أيضا، فينتج عنها تضخما مفاجئا ومستوى منخفضا ظاهريا للبطالة، ولكن حالما يتمكن الأعوان من تصحيح أوضاعهم، فإن مستويات النشاط والبطالة يعودا لحالتهما الأصلية.

وشروحات فريدمان بناها على ركيزتين هما:

- تقديم منحنى فيليبس مدعم بالتوقعات.
- تفسير معدل البطالة الطبيعي (وأثر حيادية النقود).

حيث تخفيض الأسعار ($-\Delta P$) يؤدي إلى ارتفاع الأجور الحقيقية (**W/p**)، وطلب المؤسسات على العمل ينخفض مقابل ارتفاع عرض العمل.

هذا الوضع في – سوق عمل مرن– يؤدي إلى تخفيض الأجور الاسمية، حتى تعود الأجور الحقيقية (**W/p**) التي ارتفعت سابقا لقيمتها الأولية.

حسب فريدمان فمنحنى فيليبس لم يفَسر بعمق، فحقيقة أن المفاوضات هي التي تحدد الأجور الاسمية، لكن في الحقيقة المؤسسات تهتم بالأجور الحقيقية، وإذا كان العمال يهمهم الأجر في فترة معلومة، فإن المؤسسات تهتم بالتضخم **المتوقع** مستقبلا.

ولشرح التقلبات الظرفية فإن فريدمان، يرى أنه يمكن تجاهل التوقعات للتعايش مع حالات التضخم.

كما يرى فريدمان أن هناك حالة من التضاد فالعمال قد ينخدعون بالتوقعات، في حين أن المؤسسات لها المعلومات الكاملة حول تكاليف الإنتاج وأسعار المبيعات، مما يجعل أثر التضخم حقيقيا على البطالة والإنتاج.

ويبرهن فريدمان أن علاقة المقايضة (**Arbitrage**) بين التضخم والبطالة ليست إلا حالة مؤقتة [14]، وحالما تتفطن العائلات لانخفاض القدرة الشرائية سيطالبون فورا بارتفاع الأجور، بينما سيعمل أرباب العمل على الدفع بالأجور نحو الارتفاع ولكن مستفيدين من خبرتهم السابقة حول اتجاهات التضخم؛ في توقع التضخم المستقبلي.

وبالتالي فحسب فريدمان لا توجد مقايضة (**Arbitrage**) بين البطالة والتضخم على المدى البعيد.

<u>مقولة لفريدمان</u>: يمكن خداع كل الناس بعض الوقت، ويمكن خداع بعض الناس كل الوقت، ولكن لا يمكن خداع كل الناس كل الوقت.

[14] – Louis Sutre – MAGEFI 1 - Université Montesquieu Bordeaux IV – 2011/2012

9-1- منحنى فيليبس طويل المدى والتحليلي النقدي: وفقا للنقديين وحسب معادلة منحنى فيليبس:

$$\pi = \pi_{-1} - \beta(u - u^n) + v \qquad \pi^e = \pi_{-1}$$

هناك متغيرا واحد **u** يمكنه تعديل المعادلة السابقة، وهو مستقل عن التضخم، هذا المتغير هو نفسه معدل البطالة في الأجل الطويل u_n.

فمعدل البطالة الذي يوازن سوق العمل هو معدل إيرادي، وهو جوهر الفرضية الكلاسيكية على أن النقود حيادية.

والجدير بالذكر أن هذا النموذج هو نظري في الأساس، إلا أنه وجد تفسيره الواقعي عند انهيار أسعار البترول (الصدمة البترولية سنوات 70)، حيث سُجل ارتفاعا كبيرا ومستمرا في التضخم، دون انخفاض معدلات البطالة.

وحسب فريدمان ومعه النقديون فإن التضخم المتوقع على المدى البعيد سيتلائم مع مستوى التضخم الفعلي (توقع كامل للتضخم)، وعندها يكون منحنى فيليبس عموديا عند معدل البطالة الطبيعي.

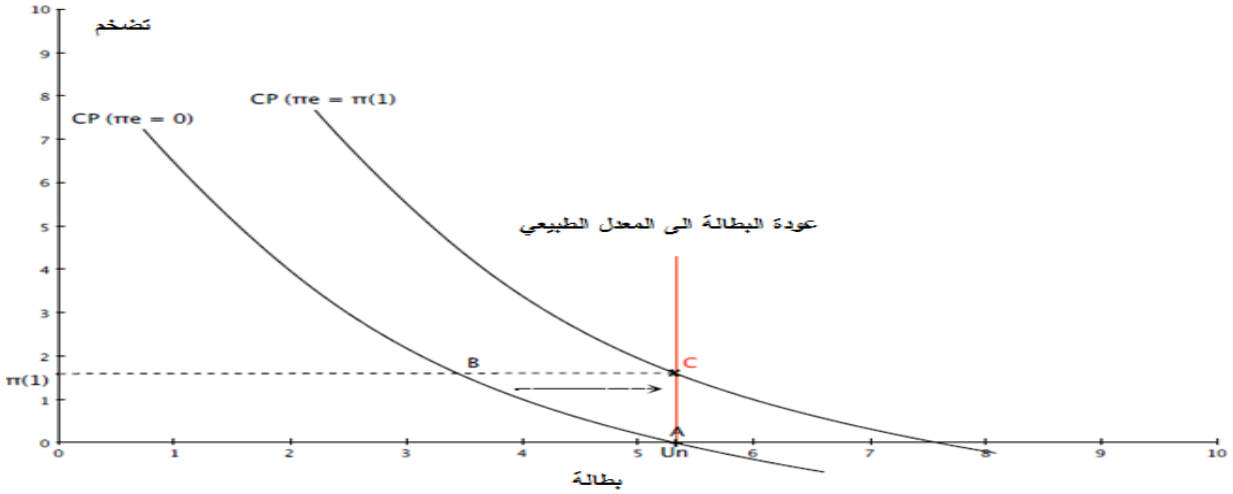

منحنى فيليبس المدعم بتوقعات التضخم

9-2-منحنى فيليبس والتحليلي الكينزي:

حسب التحليل الكينزي في المدى القصير فإن أي سياسة توسعية (مالية أو نقدية) ستعمل على انتقال متعدد لمنحنى الطلب الكلي[15]، مما يزيد من الناتج والتشغيل(انخفاض البطالة) وكذلك ارتفاع الأسعار(التضخم)، وعليه فإن الكينزيين يتفقون مع النقديين بخصوص منحنى فيليبس المنحدر نحو الأسفل مبرزا العلاقة العكسية (مقايضة) بين التضخم والبطالة.

وبالنسبة للمدى الطويل فإن الأسعار المتوقعة ستتساوى مع الأسعار الفعلية، وعندها يكون عرض العمل منخفضا بسبب ارتفاع الأسعار (لأنها تقلل من الأجر الحقيقي)، أي زيادة البطالة وانخفاض الناتج، مما يعني انتقال منحنى عرض العمل والناتج نحو اليسار في المدى الطويل للوضع الأصلي، لان عارضو العمل يطالبون دوما برفع الأجور النقدية بنفس نسبة ارتفاع مستوى الأسعار.

وهو مايعني أن خلاصة الكينزيين هي نفسها ماخلص إليه النقديون حول المعدل الطبيعي للبطالة في المدى البعيد، وأن منحنى فيليبس في المدى الطويل سيكون عموديا أيضا.

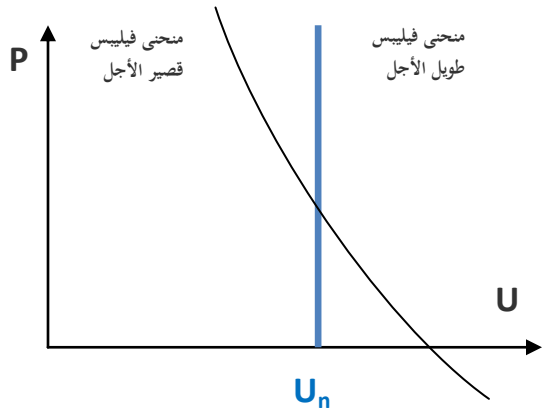

منحنى فيليبس حسب التحليل الكينزي

[15] – سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة ج2، وكالة الأهرام للتوزيع ، ص 746

9-10-المقايضة (arbitrage) بين التضخم والبطالة:

و المقصود بها النسبة المضحى بها من الناتج الكلي الحقيقي من أجل تخفيض التضخم بنسبة 01 **%**.

والتوقعات النظرية[16] تقدر النسبة المضحى بها بحوالي 5 **%**.

ويمكن توقع النسبة المضحى بها فيما يتعلق بالبطالة اعتمادا على قانون **Okun**:

"تغير معدل البطالة بـ 01 **%** يرتبط بتغير يقدر بـ 02 **%** من **(PIB)"** ، وهو ما يعني:

"تخفيض التضخم بنقطة واحدة يكلف زيادة البطالة بـ 2.5 نقطة".

9-11- نسبة التضحية : Ratio Sacrifice[17]: يقصد بها نسبة التضحية أو عدد النقاط الإضافية للبطالة لتخفيض نسبة 01 **%** من معدل التضخم .

$$RS=\frac{\Delta Y}{\Delta \pi}$$

حيث RS : نسبة التضحية بمستوى الناتج الكلي، Δ**Y** قيمة الناتج المضحى به ، ($\Delta\pi$) مقدار تخفيض التضخم.

مثال: لو افترضنا أن معدل التضحية لتخفيض التضخم في الجزائر هو **RS= 5** ، فإنه لتخفيض معدل التضخم من 08 إلى 04 بالمائة يلزمنا التضحية بما يعادل 20 بالمائة من الناتج الكلي.

أي أن: 5(4 - 8) = 20

[16] – العلاقة بين التضخم والناتج في الو.م.أ : the relationship between output and inflation in USA, (Okun) 1978 –

[17] - Cumul des excès de chômage par rapport à une réduction d'inflation=**SR**

10- العرض الكلي والطلب الكلي

خلافا للنماذج التي لا تراعي تغيرات الأسعار في الواقع الاقتصاد ي، فإن نموذج الطلب الكي والعرض الكلي يأخذ بعين الاعتبار أثر الأسعار على مستويات الناتج والدخل الكلي.

10-1- الطلب الكلي: وهو مجموع الطلب الإنفاق لقطاعات الاقتصاد (العائلات، المؤسسات، الحكومة، العالم الخارجي) **منحنى الطلب الكلي**: يعبر عن التمثيل البياني لمستويات الأسعار والإنتاج بعلاقة عكسية والتي تكون عندها سوق السلع والخدمات وسوق النقود متوازنان.

10-1-1- اشتقاق منحنى الطلب الكلي : يمكن بسهولة استنتاج منحنى الطلب الكلي اعتمادا على منحنى **IS-LM** معطى.

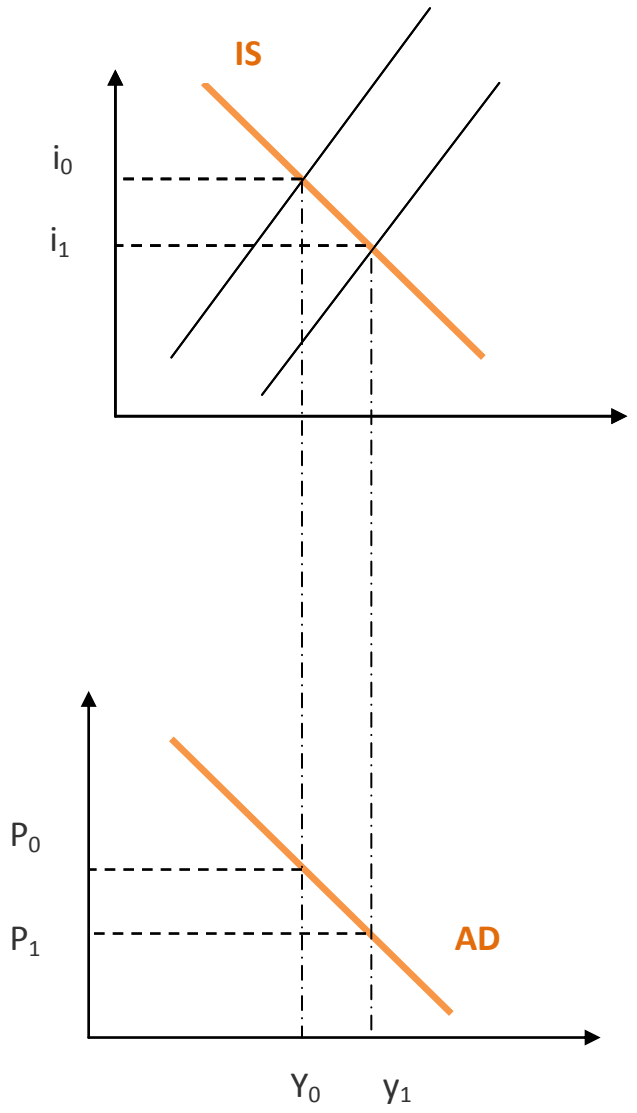

منحنى IS –LM

منحنى AD

استنتاج معادلة AD:

لدينا المعادلة المعروفة مسبقا: $Y= \delta A + \beta(M/P)$ ومنه يمكن استخراج قيمة السعر P

$$P= \beta(M)/ (Y- \delta A)$$

10-1-2- العوامل المؤثرة على علاقة الأسعار بمنحنى الطلب الكلي:

أثر كينز "L'effet Keynes ":

وهذا يعتمد على فكرة أن انخفاض الأسعار يؤدي إلى ارتفاع كمية النقود الحقيقية (M_0/P)، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض أسعار الفائدة، مما ينتج عنه ارتفاع الاستثمارات والطلب الكلي.

أثر بيجو "L'effet Pigou ":

انخفاض الأسعار يرفع من القدرة الشرائية للحجوزات (المكاسب) النقدية وهذا يشجع الإنفاق الاستهلاكي، وينقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين.

أثر مندل L'effet Mundell:

ينتج هذا الأثر في الاقتصاد المفتوح، حيث يؤدي انخفاض الأسعار المحلية إلى رفع سعر الصرف الحقيقي مما يشجع المنافسة السعرية المحلية ويشجع بدوره الصادرات نحو الارتفاع فيزيد من الطلب الكلي.

مرونة منحنى الطلب الكلي:

يتأثر ميل منحنى الطلب الكلي بنفس العوامل المؤثرة على منحنى **IS** و **LM**

10-2- العرض الكلي : يعبر العرض الكلي (**AS**) عن مستوى الناتج الكلي في الاقتصاد وذلك خلال فترة زمنية معينة.

ويتحدد مستوى الإنتاج وفق سوق العمل عن طريق الأجر الحقيقي، حيث يهدف المنتجون لتعظيم أرباحهم مع مراعاة تكاليف الإنتاج.

10-2-1- منحنى العرض الكلي : هو التمثيل البياني للعلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والكمية المعروضة.

العوامل المؤثرة على منحنى **AS**:

- يتأثر عكسيا بمستوى الأجر الحقيقي (الأجر الحقيقي له علاقة عكسية مع مستوى الأسعار).
- يتأثر عكسيا مع تكاليف الإنتاج (في المدى الطويل مثل تكاليف الطاقة).
- يتأثر عكسيا مع سعر الصرف.
- يتأثر طرديا مع الإنتاجية والتطور التكنولوجي.

ومنه يصبح لدينا منحنى الطلب والعرض الكليين:

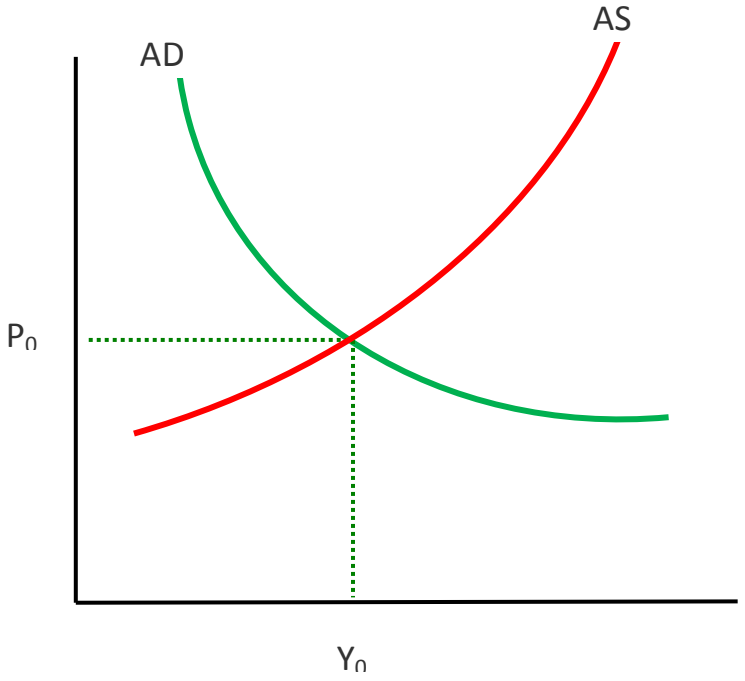

10-2-2- وضعيات منحنى العرض: الكلي عموديا في المدى البعيد، لأن الاقتصاد يكون في حالة تشغيل تام، وبالتالي أي زيادة في مستوى الأسعار لن يؤثر على الكمية الحقيقية للإنتاج.

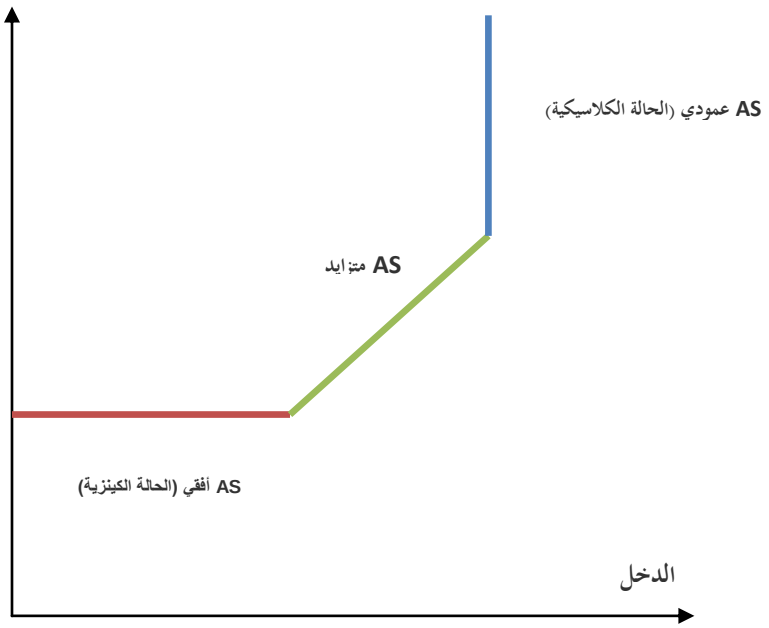

-منحنى العرض الكلي عموديا:

الفرضيات:

- **الأجور مرنة.**
- **التوقع التام لتغيرات الأسعار من طرف الأعوان.**
- **($\beta = 1$)**
- سوق العمل في منافسة كاملة.
- توازن العرض والطلب يحدد الأجر الحقيقي من أجل مستوى عام للأسعار معطى.
- الاقتصاد في حالة تشغيل تام.
- انخفاض الأسعار لا يخفض الإنتاج والتشغيل، لأن الأجور الاسمية تعدل نسبيا ما دامت التكاليف الحقيقية لا تتغير.

-منحنى العرض الكلي أفقيا (الحالة الكينزية):

الفرضيات:

-($\beta = 0$)

- عرض العمل يرتبط بالأجر الاسمي وليس الحقيقي.

- في الأجل القصير الأسعار ثابتة والتعديل يكون بالكميات.

-منحنى العرض الكلي متزايدا:

-($\beta < 1$)

- مرونة غير تامة للأسعار

التفسير:

- إما أن الأعوان لا يتوقعون بصورة صحيحة تغيرات الأسعار، أو أنهم لا يربطون الأجور بالأسعار، أو لا يربطون الأسعار بتكاليف الإنتاج.

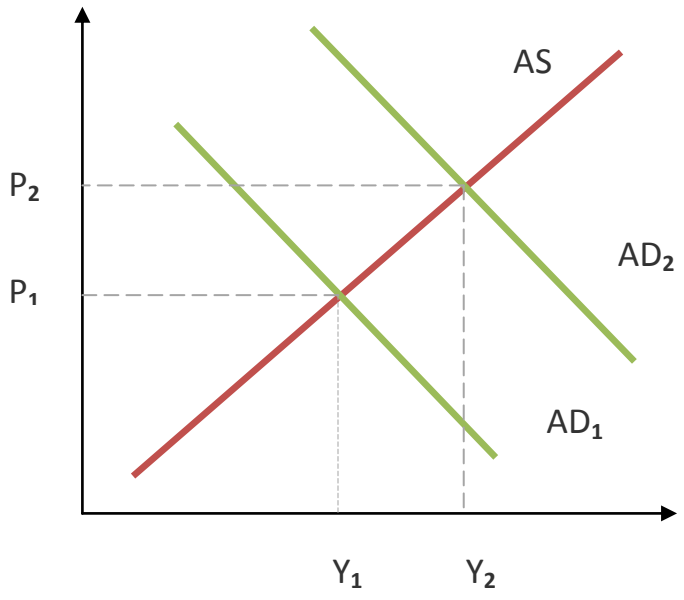

منحنى العرض الكلي متزايدا

11- الصدمات والسياسات الاقتصادية:

11-1- الصدمات التضخمية:

11-1-1- التضخم بسبب التكاليف:

كل العوامل المؤثرة على انتقال منحنى العرض تؤدي إلى **تضخم عن طريق التكاليف** ، وهو ناتج عن كل العوامل التي تؤثر على تكاليف الإنتاج (تكاليف الأجور، ارتفاع الأجر الأدنى المضمون، انخفاض عرض العمل، ارتفاع أسعار المواد الأولية..)، بينما كل صدمة عكسية لما مضى تنقل المنحنى **AS** إلى اليسار.

11-1-2- التضخم عن طريق الطلب:

وهو ناتج عن طريق الإفراط **(excès)**، في الطلب في وقت يكون الاقتصاد في حالة التشغيل التام.

أو لما يرتفع الطلب في الحالة دون التشغيل التام مع عدم استجابة العرض لتغطية ذلك الارتفاع، أي أن العرض لا يكون مرنا لتغيرات الطلب.

أو ربما يحدث التضخم عن طريق الطلب لكون الاقتصاد غير متجانس أصلا **(homogène)**.

في نموذج التضخم بالتكاليف يمكن الكلام عن صدمة تضخمية وليس ظاهرة تضخم، فارتفاع تكاليف النفط في الدول المستوردة له لمدة سنة، يرفع المستوى العام للأسعار بصورة دائمة، هذا الارتفاع الدائم يرجع لعوامل التكاليف والطلب، فصدمات العرض والطلب تفسر التغيرات الظرفية للنشاط ولكن لا تفسر مستويات التوازن للمتغيرات الكلية.

11-2-فعالية السياسات الاقتصادية:

11-2-1-فعالية السياسة المالية:

من الواضح أن السياسة المالية التوسعية تزيد من الطلب الكلي (تنقل منحنى **AD** إلى اليمين)، لكن من غير الواضح هو حجم الزيادة، في الحقيقة ذلك يعتمد على ميل منحنى **AS** ، فكلما كان المنحنى **AS** أفقي (**h** كبيرة مع **b** صغيرة و c_1 كبيرا)، كلما كانت السياسة المالية التوسعية أكثر فعالية.

أما إذا كان منحنى **AS** أكثر عمودية (**h** صغيرة مع **b** كبيرة و c_1 صغيرة) فالسياسة المالية التوسعية تكون أقل فعالية.

11-2-2- فعالية السياسة النقدية:

زيادة مخزون النقود يخفض أسعار الفائدة، مما يزيد من الاستثمار ثم الطلب الكلي، أي ينقل **AD** إلى اليمين.

ولكن يشترط ثبات الأسعار، حتى لا تبقى الأرصدة الحقيقية هي نفسها بعد الزيادة.

وتعتمد فعالية السياسة النقدية على ميل منحنى **AD**، فكلما كان **AD** أفقيا (α كبيرا و **K** صغيرا) كلما زادت فعالية السياسة النقدية المطبقة، وتقل فعاليتها كلما كان ميل **AD** عموديا (α صغيرا و **K** كبيرا).

الخلاصة:

تعتمد فعالية السياسة المالية على ميل منحنى AS **بينما تعتمد فعالية السياسة النقدية على ميل منحنى** LM

12- تطبيقات على التوازن الآني

التمرين الأول :

لتكن المعلومات التالية :

$I = 100 - 500\, i$

1/ أوجد مستوى الاستثمار الموافق لأسعار الفائدة المقابلة :

i	0.04	0.05	0.06	0.07
I				

- ما ذا تستنتج ؟

2/ نفرض أن $S = -40 + 0.25\, y$

أوجد مستوى الدخل المقابل لأسعار الفائدة السابقة ؟

3/ أوجد معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات (الاستثمار – الادخار)؟

4/ مثل بيانيا المعادلة السابقة مع التعليق الاقتصادي ؟

التمرين الثاني:

لتكن المعلومات التالية :

$T = 20\ ,\ G = 20\ ,\ I = 55 - 200\, i\ ,\ C = 40 + 0.8\, y_d$

- أوجد معادلة (IS) ؟

التمرين الثالث :

نفرض المنحنى التالي :

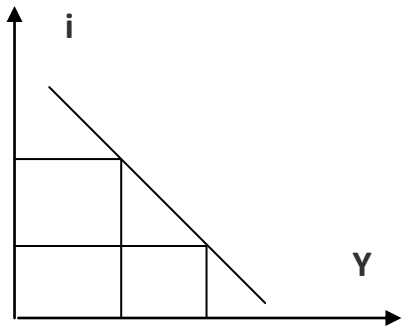

- اشرح المنحنى ؟
- اشرح اقتصاديا العوامل المؤثرة

في انتقال المنحنى إلى اليمين أو إلى اليسار ؟

التمرين الرابع :

لتكن المعلومات التالية عن اقتصاد افتراضي:

النقود المعروضة $Ms = 200$، النقود المطلوبة للمعاملات والاحتياط $M_d = 0.25\ y$

الطلب على النقود من أجل المضاربة $Mds = 50 - 200\ i$

1 -أوجد معادلة (LM) ؟

2-بافتراض أن $I = 200 - 200\ i$ (الاستثمار) و $S = -100 + 0.25\ y$ (الادخار)،

أوجد مؤشرات التوازن الاقتصادي العام لهذا الاقتصاد؟

التمرين الخامس:

- برهن رياضيا أن: $Y_e = \delta A_o + \beta (M/p)$
- استنتج مضاعف السياسة المالية والنقدية في نموذج التوازن العام (IS/LM) ؟

التمرين السادس:

-ما هي أنواع البطالة؟

السؤال السابع:

ما الفرق بين الركود والكساد؟

الإجابة على التمرينات:

جواب التمرين الأول :

$I = 100 - 500\ i$

1/ مستوى الاستثمار الموافق لأسعار الفائدة المقابلة :

i	0.04	0.05	0.06	0.07
I	80	75	70	65

- نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة .

2/ نفترض أن $S = -40 + 0.25\ y$

لينا : $S=I = -40 + 0.25\ y$ وبالتالي: $Y_{0.04}= 480$ ، $Y_{0.05}= 460$، $Y_{0.06}=440$ ، $Y_{0.07}= 420$

3/ معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات (الاستثمار – الادخار)؟

لدينا عند التوازن: $S=I$ ومنه: $100 - 500\ i = -40 + 0.25\ y$

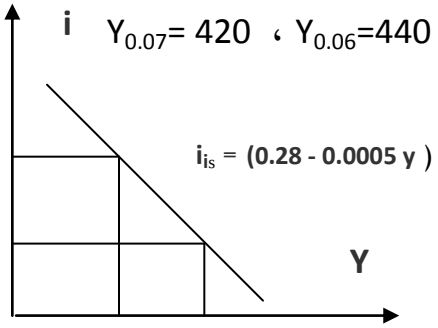

ومنه: $500\,i = 100 + 40 - 0.25\,y$

ومنه: $i = (140 - 0.25\,y)/500$

ومنه: $i_{is} = (0.28 - 0.0005\,y)$ هي معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات

جواب التمرين الثاني:

معادلة (IS):

الطلب الكلي = العرض الكلي

$$AS = AD$$

$$Y = C + I + G$$

$$Y = C_0 + c_1(Y - T_0) + (I_0 - bi) + G_0$$

$$Y_e = \frac{1}{1-c_1}\left((C_0 + I_0 + G_0) - bi\right)$$

$$Y_e = \frac{1}{1-0.8}\left(40 + 55 + 20 - 0.8(20)\right) - \frac{1}{1-0.8}200i$$

$$Y_e = 5\,(99) - 5(200)\,i$$

$Y_e = 495 - 1000\,i$ وهي: معادلة (IS)

جواب التمرين الثالث:

– يمثل الشكل المقابل منحنى **IS**

– السياسة المالية التوسعية (زيادة الإنفاق العام والتحويلات، تخفيض الضرائب) تؤدي إلى انتقال منحنى **IS** إلى اليمين والانكماشية إلى اليسار.

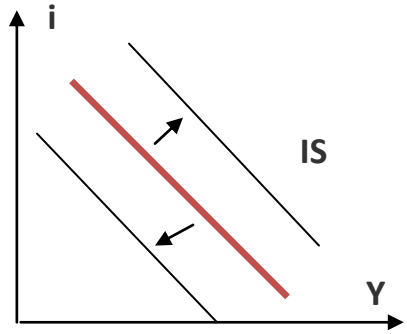

جواب التمرين الرابع:

1- معادلة (LM) ؟

عند توازن السوق النقدي: الطلب على النقود = عرض النقود

$$Ms = Md$$

تذكر $Ms = M/p$ $\qquad M/p = Md_1 + Md_2$

$$M/p = Ky-hi$$

$$ky = M/p + hi$$

$$y = M/p + h\,i$$

معادلة التوازن في سوق النقود، معادلة LM: $y_{LM} = \frac{M}{pk} + \frac{h}{k} i$

ويمكن عكسها أيضا : $i_{LM} = \frac{1}{h}(ky - \frac{M}{P})$

التطبيق العددي : $i_{LM} = \frac{1}{200}(0.25y - 200)$

معادلة التوازن في سوق النقود: $\mathbf{i_{LM} = 0.00125y-1}$

- بافتراض أن $I = 60 - 500\,i$ (الاستثمار) و $S = -40 + 0.25\,y$ (الادخار)، أوجد مؤشرات التوازن الاقتصادي العام لهذا الاقتصاد؟

معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات:

$$S = I$$

$$-100 + 0.25\,y = 200 - 200\,i$$

$$200\,i = 300 - 0.25\,Y$$

$I_{is} = 1.5 - 0.00125\,Y$ وهي معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات.

التوازن الاقتصادي الآني: $I_{is} = i_{LM}$

$0.00125y - 1 = 1.5 - 0.00125\,Y$

$0.0025\,Y = 2.5$ ومنه: $Y_{is/lm} = 1000$ وبالتعويض نجد $i_{is/lm} = 0.25$

جواب التمرين الخامس:

– البرهان رياضيا أن: $Y_e = \delta A_o + \beta (M/p)$

لدينا التوازن في السوق السلعي: $Y_{IS} = \alpha A_0 - \alpha bi$

والتوازن في سوق النقود: $i_{LM} = \frac{k}{h} y - \frac{M}{Ph}$

بتعويض قيمة i_{LM} في i ثم نقوم بالاختصارات فنحصل على :

$$\mathbf{y} = \left[\frac{\propto}{1+\propto\frac{bk}{h}}\right]\mathbf{A_0} + \left[\frac{\propto}{1+\propto\frac{bk}{h}}\frac{b}{h}\right]\mathbf{M}$$

نضع:

$$\begin{cases} \boldsymbol{\delta} = \dfrac{\propto}{1+\propto\frac{bk}{h}} \\ \boldsymbol{\beta} = \boldsymbol{\delta}\dfrac{b}{h} \end{cases}$$

بالتعويض في المعادلة السابقة : نحصل على المعادلة التالية:

$\mathbf{Y} = \boldsymbol{\delta}\mathbf{A} + \boldsymbol{\beta}\mathbf{M}$ وهي معادلة التوازن الآني في سوقي السلع والنقود

حيث: $\boldsymbol{\delta}$: تمثل مضاعف السياسة المالية في نموذج التوازن الآني: ومعناها إذا زدنا مثلا الإنفاق بوحدة واحدة يتضاعف الدخل الكلي بـ $\boldsymbol{\delta}$ وحدة..

$\boldsymbol{\beta}$: تمثل مضاعف السياسة النقدية في نموذج التوازن الآني: ومعناها إذا زدنا مثلا عرض النقود بوحدة واحدة يتضاعف الدخل الكلي بـ $\boldsymbol{\beta}$ وحدة. أي أن: $\Delta\mathbf{Y} = \boldsymbol{\delta}\Delta\mathbf{A} + \boldsymbol{\beta}\,\Delta\mathbf{M}$

جواب السؤال السادس:

أولا: البطالة الاحتكاكية:

تعطل جزء من القوة العاملة بسبب الانتقال أو البحث بين الوظائف.

ثانياً: البطالة الهيكلية:

تعطل في أجزاء من القوة العاملة بسبب التطورات في هيكل الاقتصاد.

ثالثاً: البطالة الدورية:

تعرض بعض النشاطات للركود أو التراجع على مستوى الاقتصاد أو تعرض الاقتصاد للركود.

رابعا: البطالة الموسمية:

تعطل بعض العاملين عن العمل في مواسم معينة.

خامساً: البطالة المقنعة:

وجود قوة عاملة لا حاجة لها في الوظيفة التي يشغلونها.

جواب التمرين السابع:

-**الركود** : الفترة التي ينخفض فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لفترتين متتاليين ويبدأ عندما يصل الإنتاج الذروة وينتهي عندما يصل الإنتاج إلى القاع .

-**الكساد:** فترة طويلة من الانخفاض في الناتج (المبيعات)، (أزمة الكساد الكبير من 1929).

13- نموذج التوقعات الرشيد

(النموذج الكلاسيكي الجديد للعرض الكلي)

تم التطرق للتوقعات العقلانية في أول الأمر من طرف **John Muth** سنة 1961، في مقال بين فيه علاقة السياسة الاقتصادية بالتوقعات العقلانية، فحسب **Muth** فإن التوقعات تُبنى بتاريخ ***t*** عن طريق عون اقتصادي **i** بخصوص سلوك متغير ما z_t خلال تاريخ $T > t$، ويمكن التعبير عن التوقع المشروط لهذا المتغير والنابع عن المعلومات **I** المتوفرة بتاريخ ***t*** كما يلي: $E_{it} Z_T=E(Z_T/I_{it})$

ويعتبر كل من **Robert Lucas** (جامعة شيكاغو) و **Thomas Sargent** (جامعة مينيسوتا) من الأوائل الذين اختبروا أسباب ضعف أداء السياسات النشطة، وساهما في ظهور ثورة جديدة في التحليل الاقتصادي عرفت لاحقا بثورة "التوقعات الرشيدة (العقلانية).

13-1- أعمال Robert Lucas: في سنة 1976 قدم **Lucas** في بحثه المعروف بـ (تقييم السياسة الاقتصادية : انتقاد) وجهات نظر انتقدت صلاحية النماذج القياسية التقليدية في قدرتها على تقييم السياسات الاقتصادية[18].

ويرى **Lucas** أن اعتماد النماذج التقليدية على توقعات سابقة، قد تظلل النتائج المنتظرة من تقييم السياسات الاقتصادية، لأن التوقعات نفسها عرضة للتغير بسبب تغير سلوك العوامل والمتغيرات المكونة للنموذج نفسه، فضلا على أهمية مراعاة توقعات العامة في بناء النماذج وتقييم السياسات.

13-2-النموذج الكلاسيكي الجديد للعرض الكلي

الافتراضات:

- **مرونة تامة للأجور والأسعار:** أي أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ارتفاع مماثل في الأجور لان العمال يحاولون حماية أجورهم الحقيقية عند توقعهم ارتفاعا وشيكا في الأسعار.

---

[18] – سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، وكالة الأهرام للتوزيع، 1994، ص916.

13-2-1-أثر السياسة المتوقعة وغير المتوقعة على العرض والطلب الكليين:

13-2-1-1-السياسة المفاجئة: غير المتوقعة للعامة:

اعتمادا على الشكل-08-:

بافتراض أن التوازن الأولي كان عند E_0 أي يوافق السعر المتوقع والناتج الطبيعي الكلاسيكي، وفي صورة مفاجئة إذا قام البنك المركزي بسياسة نقدية توسعية أدت إلى زيادة الطلب الكلي إلى AD_2 كأثر غير متوقع لتلك السياسة في الأجل القصير، فإن السعر المتوقع سيبقى مستقرا عند p_1 ، وسيبقى كذلك AS_1 ثابتا ، بينما سيرتفع السعر الفعلي إلى p_2 والناتج الكلي إلى Y_2 ، مما يوافق التوازن E_1.

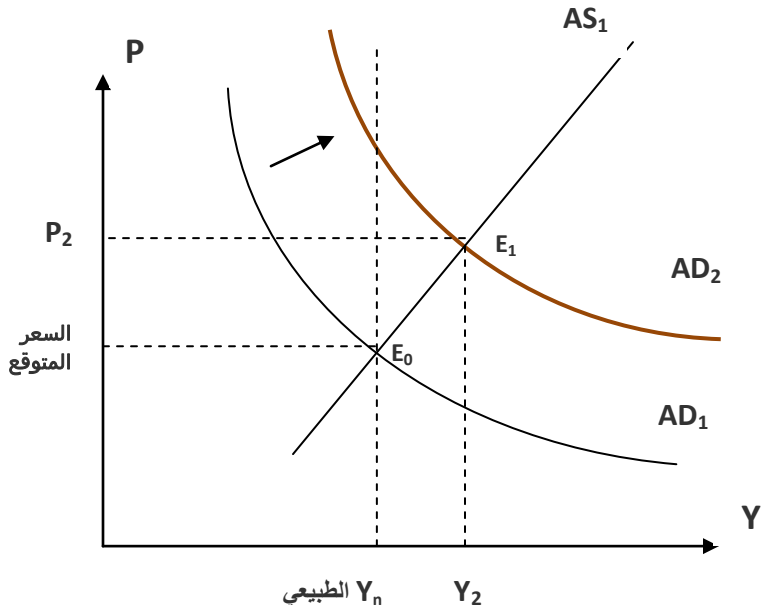

الشكل-08- السياسة المفاجئة

13-2-1-2- السياسة المتوقعة:

لو افترضنا الآن أن عامة الناس توقعوا سلوك البنك المركزي بلجوئه للسياسة النقدية التوسعية من واقع خبرتهم أو معلوماتهم العقلانية، أنظر الشكل- 09-، فإن السعر المتوقع الجديد سيكون p_2 وسيطالبون

برفع أجورهم وذلك لرغبتهم في رفع أجورهم الحقيقية بسبب ارتفاع الأسعار. وهو ما يعني انتقال منحنى العرض الكلي إلى AS_2 ، ومعه نقطة التوازن الجديدة إلى E_1 ، وسيظل الناتج عند Y_n .

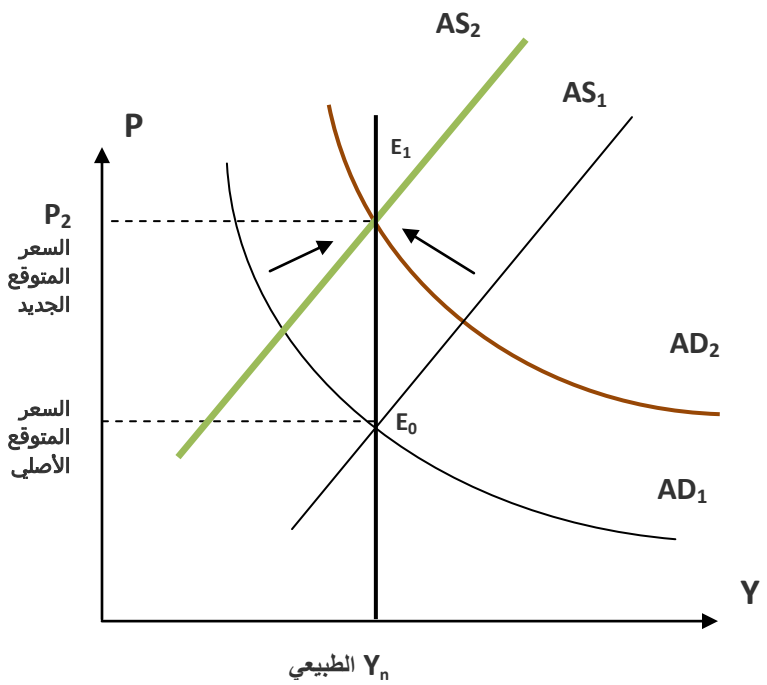

الشكل-09- السياسة المتوقعة

13-2-2-أهم أفكار مدرسة التوقعات الرشيدة:

- السياسة الاقتصادية المتوقعة ليس لها آثار (عقيمة دون فعالية) لكونها تُمحى بتوقعات العامة.
- السياسة الاقتصادية غير المتوقعة والمفاجئة هي من تؤدي لنتائج مهمة.
- يمكن أن تؤدي السياسة الاقتصادية لنتائج عكسية لو أن توقعات العامة كانت أكثر مبالغة من مقاصد وأهداف السلطة الحكومية.

أهم المآخذ على نموذج التوقعات الرشيدة:

- صعوبة واستحالة معرفة توقعات العامة من جهة، وقدرة العامة أنفسهم على التأقلم وتغيير توقعاتهم وفقا للسياسات الموضوعة.

13-3-نموذج التوقعات الرشيدة غير الكلاسيكي: واهم مؤيديه: **Stanley Fisher** و **John Taylor** وهو القبول بمبدأ التوقعات الرشيدة مع رفض فرضية مرونة الأسعار والأجور، كون عقود العمل تسري لمدة طويلة تجعلها جامدة.

13-3-1 – السياسة المفاجئة: غير المتوقعة للعامة:

اعتمادا على الشكل10:

بافتراض أن التوازن الأولي كان عند E_0 أي يوافق السعر المتوقع والناتج الطبيعي ، وفي صورة مفاجئة إذا قام البنك المركزي بسياسة نقدية توسعية أدت إلى زيادة الطلب الكلي إلى AD_2 كأثر غير متوقع لتلك السياسة في الأجل القصير، فإن السعر المتوقع سيبقى مستقرا عند p_1 ، وسيبقى كذلك AS_1 ثابتا، بينما سيرتفع السعر الفعلي إلى p_2 والناتج الكلي إلى Y_2 ، مما يوافق التوازن E_1. وهي نفس نتيجة نموذج التوقعات الرشيدة الكلاسيكي.

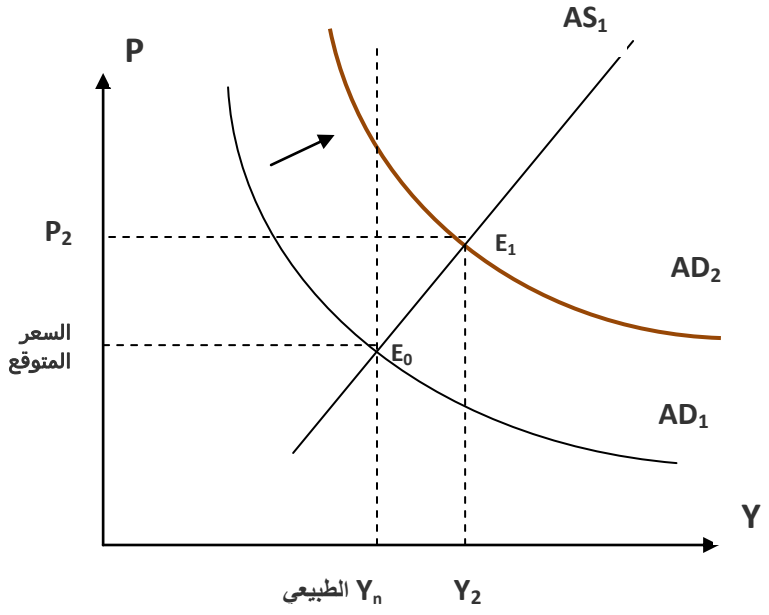

الشكل-10- السياسة المفاجئة (غير الكلاسيكي)

13-3-2- السياسة المتوقعة:

اعتمادا على الشكل- 11- فحسب نموذج التوقعات الرشيدة غير الكلاسيكي فإن توقع العامة لسياسة البنك المركزي بالتوسع النقدي سينقل منحنى **AS** إلى نقطة توازن جديدة أقل من التوازن الموافق للتوقعات الرشيدة الكلاسيكي، ولتكن E_1 على منحنى AS_{NC} (العرض غير الكلاسيكي) ويقابل سعر متوقع جديد P_2

والسبب في ذلك هو أن المدرسة غير الكلاسيكية لا تفترض مرونة تامة للأسعار والأجور وبالتالي لن تكون هناك موائمة تامة تحاكي الارتفاع الجديد للأسعار مما يؤدي إلى **زيادة** في الناتج قدرها Y_{NC} ، عكس التوقعات الرشيدة التي ترى أن الناتج يعود إلى مستواه الطبيعي الأصلي AS_2.

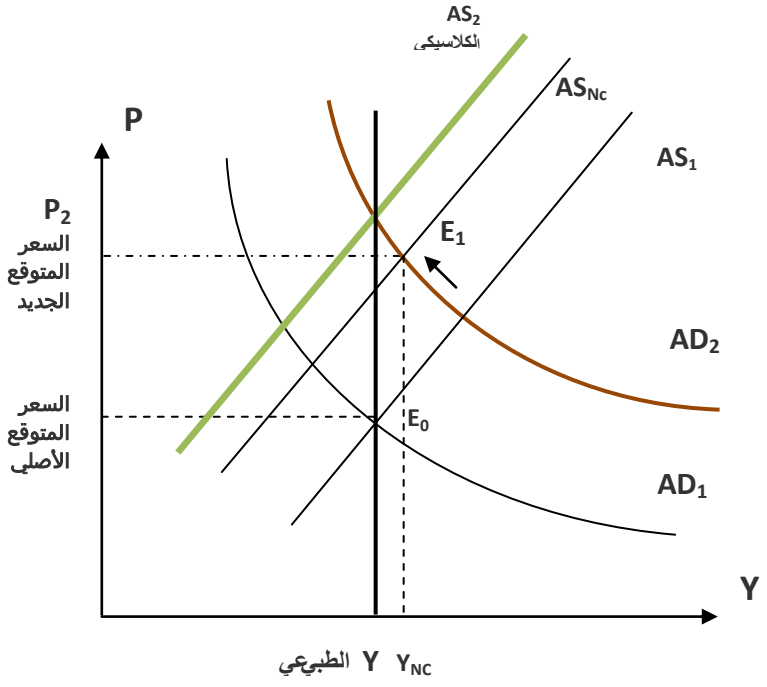

الشكل-11- السياسة المتوقعة (غير الكلاسيكي)

المراجع:

- **المراجع باللغة العربية:**
- أحمد مندور و أحمد رمضان، مقدمة في الاقتصاد التحليلي، الدار الجامعي، بيروت، لبنان، 1991
- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة، الجزائر، 2004
- سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، وكالة الأهرام للتوزيع، 1994
- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005
- **المراجع باللغة الفرنسية:**
- John Maynard , KEYNES, Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie, Éditions Payot, Paris, 1942.
- Louis Sutre – MAGEFI 1 - Université Montesquieu Bordeaux IV – 2011/2012
- Marc Montoussé et Autres ,Macroéconomie - Cours, Méthodes, exercices corrigés, édition, Bréal, 2006.
- Par Alain Dulot, Philippe Spieser,L'économie entre savoir et illusion, éd L'Harmattan, paris, France,2011
- Ulrich kholi, Analyse macroéconomique, De Boeck université, Bruxelles.1999

المراجع باللغة الانجليزية:

- Dornbush. R and Fischer. Macroeconomics, Sixth edition, international edition,NY, USA, 1992.
- Peter Maunder And Others, Economics Explained, third edition, Collins Educational, USA, 1999 .